الانحراف في المصطلح العقدي
وأثره في تقرير العقائد الإسلامية

د. عبدالله بن عبيد بن عباد العتيبي

كلية الملك خالد العسكرية

الانحراف في المصطلح العقدي
وأثره في تقرير العقائد الإسلامية

د. عبدالله بن عبيد بن عباد العتيبي
كلية الملك خالد العسكرية

ملخص البحث:

يعالج هذا البحث قضية من أهم القضايا التي أدّت إلى الاختلاف بين أهل الإسلام في مسائل المعتقد، وهي: إعراض طوائف من الإسلاميين عن بيان الرسول . وبيان صحابته للأحكام الاعتقادية المتعلقة بالذات والصفات الإلهية، واعتمادهم على مقدمات يظنون صحتها إما في دلالة الألفاظ، وإما في المعاني المعقولة دون الرجوع في تلك الألفاظ والمعاني إلى بيان الله ـ عز وجل ـ وبيان رسوله ـ الذي أُمرنا بالرجوع إليه، وعدم تجاوزه في هذا الباب، خصوصاً إذا كان المراد منها معلوماً وظاهراً في خطاب الشارع.

فإن مقتضى الإيمان بالله، ومقتضى الإتباع لرسوله . يوجب الاعتقاد والتصديق الجازم بصحة تلك المعاني المدلول عليها بتلك الألفاظ على الوجه الذي يليق بالله ـ تعالى ـ.

ولعل من أهم أسباب هذا الإعراض هو: ما طرأ على الفكر الإسلامي في جانب المصطلحات والألفاظ، بسبب النقل والترجمة من الديانات والثقافات غير الإسلامية التي لا تتفق مع الخطاب القرآني لا في الحد ولا في الموضوع. فكان هذا البحث الذي أسميته (الانحراف في المصطلح العقدي، وأثره في تقرير العقائد الإسلامية).

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، محمد بن عبدالله، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فإن العلم بكتاب الله ـ تعالى ـ وبسنة رسوله محمد ـ ﷺ ـ لاسيما ما يتعلق بالعقيدة، ومسائل التوحيد والإيمان من أشرف العلوم. خاصةً ما كان عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين في هذا الباب الذي افترقت فيه الناس كما افترقت الأمم من قبلهم، لقد كان ما عليه السلف هو الميزان الحق الذي توزن به المذاهب والآراء؛ لأنهم قد نالوا الثناء والتزكية لهم بحسن المعتقد والعمل من الله ـ تعالى ـ ومن رسوله ـ ﷺ ـ وأجمعت الأمة على فضلهم وعدالتهم؛ فعليهم نزل القرآن، وعايشوا خطابه، وامتزج بحياتهم وأطوارها المختلفة وصحبوا الرسول ـ ﷺ ـ وفهموا من مقاصد التشريع، وبيان التنزيل، وشاهدوا التطبيق النبوي لما يوحى إليه من الكتاب والحكمة في مسائل الإيمان، والتشريع العملي. فالرسول ـ ﷺ ـ عربي، والوحي بلسان عربي مبين، والقوم سادات البيان والبلاغة العربية؛ فلا يمكن بعد ذلك أن يرميهم أحد بقصور الفهم لمراد الله ومراد رسوله، ولا يمكن أن يخفى ما كانوا عليه في الاعتقاد والعمل فعلاً وتركاً.

وإن مما يؤلم القلب، ويفرح أعداء الإسلام ما وقع بين المسلمين ـ بعد ذلك ـ من اختلاف وتفرق لاسيما في مسائل العقيدة الإسلامية، مع أنهم جميعاً يعتقدون وحدانية الله، ويؤمنون بما جاء به محمد ـ ﷺ ـ من عند الله.

وهذا البحث يعالج قضية من أهم القضايا التي أدّت إلى الاختلاف بين أهل الإسلام في مسائل المعتقد، وهي: إعراض طوائف من الإسلاميين عن بيان الرسول ـ ﷺ ـ وبيان صحابته للأحكام الاعتقادية المتعلقة بالذات والصفات الإلهية، واعتمادهم على مقدمات يظنون صحتها إما في دلالة الألفاظ، وإما في المعاني المعقولة دون الرجوع في تلك الألفاظ والمعاني إلى بيان الله ـ عز وجل ـ وبيان رسوله ـ ﷺ ـ الذي أُمرنا بالرجوع إليه، وعدم تجاوزه في هذا الباب، خصوصاً إذا كان المراد منها معلوماً وظاهراً في خطاب الشارع.

فإن مقتضى الإيمان بالله، ومقتضى الإتباع لرسوله ﷺ يوجب الاعتقاد والتصديق الجازم بصحة تلك المعاني المدلول عليها بتلك الألفاظ على الوجه الذي يليق بالله تعالى

ولعل من أهم أسباب هذا الإعراض هو: ما طرأ على الفكر الإسلامي في جانب المصطلحات والألفاظ، بسبب النقل والترجمة من الديانات والثقافات غير الإسلامية التي لا تتفق مع الخطاب القرآني لا في الحد ولا في الموضوع.

فكان هذا البحث الذي أسميته (الانحراف في المصطلح العقدي، وأثره في تقرير العقائد الإسلامية).

حدود البحث:

هذا البحث يتوجه في فكرته إلى إيضاح المبادىء العامة، والخطوط العريضة، التي نشأ عنها الانحراف في قضية الألفاظ والمصطلحات الاعتقادية، وذلك أمر يتناول جميع أبواب المعتقد، إذ النصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية قد دلَّت على الحق في كل ما يتعلق بجوانب الاعتقاد والعمل، لكنني سأقتصر في جانب التمثيل والاستشهاد في الغالب على مسائل الأسماء والصفات الإلهية لكون المخطئين في هذه المسائل لهم اجتهاد وتأويلات يعتقدونها سائغة، بخلاف أهل الانحراف الكلي عن الدين ومصطلحاته وتشريعاته كسائر فرق الباطنية من الرافضة والإسماعيلية، والفلاسفة ومن نحا نحوهم، فإن مذاهب هؤلاء هي من التلاعب بالدين والاستهزاء به، والسخرية منه ومن نصوصه واتباعه، بالمكان الذي لا يخفى على أحد فالمحرفون في المصطلحات الاعتقادية من الباطنية أو من المتكلمين والفلاسفة يتناولهم الذم لتحريفهم ويتناول كل من شابههم في المنهج في سائر أبواب الاعتقاد سواءً في ذلك الإلهيات أو السمعيات.

وقد جاء هذا البحث مشتملاً على ما يلي:

المبحث الأول: المراد بالانحراف في المصطلح العقدي.

المبحث الثاني: مصطلحات الكتاب والسنة.

المبحث الثالث:أثر الانحراف في المصطلح العقدي في تقرير العقائد الإسلامية.

والله أسأل التوفيق والسداد في القول والعمل.

المبحث الأول: المراد بالانحراف في المصطلح العقدي

وفيه مطالب

المطلب الأول: معنى الانحراف.

المطلب الثاني: المراد بالمصطلح.

المطلب الثالث: المراد بالانحراف في المصطلح العقدي.

المطلب الأول: المراد بالانحراف (التحريف)

أولاً: في اللغة:

ورد في معجم مقاييس اللغة: " الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول... والأصل الانحراف عن الشيء. يقال انحرف عنه ينحَرِف انحرافا. وحرّفتُه أنا عنه، أي عدلت به عنه، ولذلك يقال مُحارف، وذلك إذا حُورف كسبه فميل به عنه، وذلك كتحريف الكلام، وهو عَدلُه عن جهته. قال الله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾(١)

ورد في مختار الصحاح: " حرف كل شيء: طرفه وشفيره وحدُّه.

وتحريف الكلام عن مواضعه: تغييره. وتحريف القلم قطُّه محرفاً، ويقال: انحرف عنه وتحرف وأحرورف، إي: مال وعدل (٢).

فالتحريف في أصل الوضع يعني: التغيير والإمالة.

ثانياً: في الاصطلاح:

الانحراف في الاصطلاح هو: العدول باللفظ عن معناه الحقيقي المعلوم من حيث يعلم مراد المتكلم بكلامه،أو العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته، وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر بقدر ما مشترك بينهما كل ذلك من التحريف والانحراف وهذا الانحراف واقع في الألفاظ والمعاني ـ على حد سواء ـ لدى طوائف من الإسلاميين، وهو من عوامل التأثير

(١) معجم مقاييس اللغة (٢/٤٢-٤٣) لابن فارس ط الأولى، ١٤١١هـ دار الجيل، بيروت.

(٢) مختار الصحاح (١٣١) للرازي، رتبه محمود خاطر، دار المعارف ، مصر ، وانظر: كتاب العين (١٨٣) للخليل بن أحمد الفراهيدي، دار أحياء التراث العربي، بيروت.

على الفهم، الذي نتج عنه: نشأة الفرق الكلامية، وتعدد المدارس، ومناهج البحث والنظر. وهو يناقض ما أمر به الشارع من الاعتصام بكتاب الله، وعدم التفرق خصوصاً في المعتقد.

ولـيعلم أن هـذا التحريـف لمعـاني النـصوص يـسميه أصـحابه تـأويلاً (١)، ويـسمون أنفسهم بأهل التأويل، والحقيقة أنه تحريف؛ لأنه ليس عليه دليل صحيح. ووصف هؤلاء بالتحريف هو الوصف الشرعي المطابق لصنيعهم وطريقتهم، وذلك لما يلي:

أولاً: إن هذا اللفظ (التحريف) هو الذي جاء وصفاً لصنيعهم في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ (النساء:٤٦) ولم يقل: يؤولون الكلم، والتعبير الذي جاء به القرآن أولى في الإخبار والحكم من غيره.

ثانياً: إن تسميتهم ووصفهم بالمحرفين أدلّ على حالهم ـ وهو العدل معهم ـ فالذي يؤول بغير دليل أقل ما يقال فيه أنه محرّف.

ثالثاً: إن وصفهم بما وصفهم الله به ـ التحريف ـ فيه فائدة تربوية، وهي: التنفير من هذا العمل، والبعد عنه، وكراهية من قام به. فالتحريف كله مذموم، بخلاف التأويل فإن منه الصحيح والباطل، وهو أمر لا يميّز حقيقته إلا العلماء المجتهدون(٢).

والسلف ـ رحمهم الله ـ لم يطلقوا القول بمنع التأويل، وإنما منعوا التأويل الفاسد الذي هو في حقيقته تحريف كلام الله وكلام رسوله عن مواضعه، وهو تأويل أهل البدع الذين يدّعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك.

أما التأويل بمعنى التفسير المبّين لمراد الله فذلك محمود لا يذم، ومثله التأويل بمعنى حقيقة الشيء التي يؤوّل إليها فهذا حق، وهو مما لا يعلمه إلا الله. أما التلاعب بالنصوص

(١) انظر: مختصر الصواعق (١٤٧/٢)، مكتبة الرياض الحديثة.

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية، للشيخ محمد بن عثيمين (٨٧/١-٩٠) عناية/سعد الصميل ط. الثانية، ١٤١٥هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.

لأجل ما يسمونه الأحكام العقلية، فهذا هو التأويل الفاسد، وهو في حقيقته التحريف المذموم فاعله(١).

المطلب الثاني: المراد بالمصطلح.

أولاً: في اللغة:

المصطلح مصدر ميمي من (اصطلح) نُقل إلى الاسمية بتخصيصه بهذا المدلول الجديد.

والمدلول المعجمي لهذه المادة هو(التصالح والتسالم) فكأن الناس اختلفوا عند ظهور مدلول جديد، على تسمية هذا المدلول إلى أن تصالحوا وتسالموا على تسميةٍ واحدة لذلك المدلول(٢).

فكلمة (مصطلح) مصدر ميمي للفعل اصطلح، من المادة صلح، قد يكون اسم مفعول من اصطلح اصطلاحاً على تقدير متعلق بمحذوف مثل: (عليه)(٣).

ولعل الجاحظ من أوائل من تطرق لمفهوم كلمة "المصطلح"، حيث يقول في كتابه البيان والتبيين في معرض ثنائه على علماء الكلام: " وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف وقدوة لكل تابع، ولذلك قالوا: العَرَضُ والجوهر، وأَيْسَ، ولَيْسَ وفرقوا بين البطلان والتلاشي، وذكروا: الهذّية، والهوّية، والماهية، وأشباه ذلك" (٤).

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيميه (٣،٦٦)، والصواعق المرسلة لابن القيم (١٨١/١) تحقيق : د/علي الدخيل الله ، ط الأولى،١٤٠٨هـ، دار العاصمة الرياض.

(٢) انظر: علم المصطلح (١٢-١٣) د/ممدوح خسارة، ط الأولى، ١٤٢٩هـ ، دار الفكر، دمشق، ولسان العرب لابن منظور (٣٧٤/٥)، وتهذيب اللغة للأزهري (٢٠٣٩/٢) .

(٣) انظر: المعجم الوسيط (٥٢٠/١).

(٤) البيان والتبيين، للجاحظ (٥٣/١) تحقيق:حسن السندوبي ط الثالثة، ١٣٦٦هـ، مطبعة الاستقامة، القاهرة.

فالجاحظ يبين فيما تقدم أن هذه المصطلحات أحدثها المتكلمون، وجعلوها إزاء معاني فهموها من النصوص، وهذا القدر يكفي في كونها مصطلحات حادثة في الملة، وليست حقائق معصومة تُقرر العقائد على ضوئها.

ثانياً: في الاصطلاح:

والمصطلح عند أهل الاصطلاح عبّر عنه الجرجاني في تعريفاته بقوله: " هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم "ما" ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين" (١).

وقال الكفوي في كلياته: " الاصطلاح هو: اتفاق القوم على وضع الشيء(٢).

وقال التهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون: " الاصطلاح هو: العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم..(٣).

وقال الزبيدي في تاج العروس: " الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص(٤).

والذي يبدو أنه لا فرق بين المراد بالمصطلح والمراد بالاصطلاح في تعريفات العلماء المتقدمة لمعنى الاصطلاح والمقصود منه.

لكن المحدثين كانوا أكثر تنصيصاً وتخصيصاً لهذه الكلمة " المصطلح" عند تناولها بالتعريف والحد، وبيان المراد منها.

(١) التعريفات، للجرجاني (٤-٥) تحقيق: د/ محمد المرعشلي ط الأولى، دار النفائس، بيروت ١٤٢٤هـ.

(٢) الكليات، لأبي البقاء الكفوي (١٢٩) تحقيق: د/ عدنان درويش، ومحمد المصري، ط الثانية، ١٤١٩هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي (٨٢٢/٢) تحقيق: أحمد حسن، ط الأولى، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤) تاج العروس للزبيدي (١٨٣/٢).

وورد في قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية " المصطلح: لفظ علمي يؤدي المعنى بوضوح ودقة، يكون غالباً متفقاً عليه عند علماء علم من العلوم، أو فن من الفنون(١).

وقال الدكتور عبد الكريم بكري:" المصطلح: لفظ خصصه الاستعمال في علم من العلوم، أو فن من الفنون لمفهوم معين"(٢).

وهذا ناتج من شيوع الاستعمال، وبروز أهمية المصطلح ـ كأداة تعريف ـ في عصر اختلطت فيه الأمم، وتمايزت فيه العلوم والمعارف بشكل واضح، واتسم بسمة التخصص والدقة في المسار.. ولعل من أجمع التعريفات لدى المحدثين للمراد بالمصطلح قولهم: " المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة أو تقنية يوجد موروثاً أو مقترضاً للتعبير عن المفاهيم وليدل على أشياء محددة"(٣).

بل أصبح (المصطلح) أو (ما يعرف بعلم المصطلح) علماً له أصوله وقواعده وعلماؤه المختصون، ويظهر ذلك جلياً في المجامع العلمية في مختلف أنحاء العالم ومؤسسات النقل والترجمة بين الثقافات والحضارات في سائر مجالات الفكر والمعرفة.

المطلب الثالث: المراد بالانحراف في المصطلح العقدي.

أولاً: تعريف المصطلح العقدي:

بعد دراسة هذه المسألة يمكن للباحث أن يجتهد ويذكر تعريفاً للمصطلح العقدي فأقول: هو الألفاظ والكلمات أو الجُمل من القرآن الكريم والسنة النبوية التي تدل على أمور غيبية أو أحكام علمية أو عملية وتكون من أصول الإيمان والتوحيد.

ويدخل في ذلك المعاني المجمع عليها من سلف الأمة، حتى لو لم يكن لها لفظ خاص بعينه.

(١) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، أميل يعقوب (٥٨) ط الأولى، ١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت.

(٢) المصطلح الإسلامي والمعاجم العرب (٥٨/١)، للدكتور عبد الكريم بكر، ضمن ندوة الدراسات المصطلحية والعلوم الإسلامية، ط الأولى، ١٤١٤هـ، كلية الآداب والعلوم بفاس.

(٣) علم المصطلح: مجلة مجمع القاهرة (٥٤/٤٩)، د/ محمود فهمي حجازي.

واقصد بالعلمية هنا أعمال القلوب، وأقصد بالعملية: أقوال اللسان وأفعال الجوارح، فالأحكام الأعتقادية الإسلامية منقسمة على هذه الأركان الثلاثة كالأحكام التشريعية الأخرى.

ولغرض الاختصار وتجنب الإملال لا أرى حاجة للإطالة في معنى العقيدة، وأكتفي ببيان المراد بالعقيدة، وهو جواب الرسول ـ صلى الله ـ لجبريل لما سأله عن الإيمان فقال: " أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره" فبعد بيان معنى الانحراف ومعنى المصطلح والاصطلاح العقدي أوضح ـ بصورة مجملة ـ المراد بالانحراف في المصطلح العقدي، وأنه يتضمن ثلاث صور رئيسة:

ثانياً: صور الانحراف في المصطلح العقدي:

الأولى: أن يُعمد إلى مصطلح، أو لفظ ثابت بالنص دال على اسم أو صفة لله، أو حكم اعتقادي فتسلب دلالته اللغوية المعهودة عند أهل اللسان والشرع، وقد يكون هذا السلب كلياً أو جزئياً، وبعد هذا السلب الكلي أو الجزئي إما أن يبتدعوا لهذا اللفظ أو المصطلح الذي عطلوه عن دلالته معنى يتوافق مع قواعدهم، ويسمون ذلك تأويلاً، أو يتركونه بلا معنى مفهوم، ويسمون ذلك تفويضاً.

الثانية: وهو مرتبط ارتباطا وثيقاً بالصورة الأولى، وهو أن يعمد إلى إحداث مصطلحات بألفاظ محددة ذات معاني مجملة، ثم جعل تلك الألفاظ والمصطلحات وما تحتهما من المعاني حاكماً على الذات والصفات الإلهية وبقية مسائل المعتقد: كالحيّز، والجهة، والجسم، ونحو ذلك وغير. خاف أن هذه الصورة الثانية مستندها الأساسي هو الدلالة العقلية ـ على حد زعم أصحابها ـ وهي التي أوجبت عندهم الانحراف عن دلالة النصوص على تلك المعاني المعهودة عند أهل الشرع وأهل اللسان، أو أوجبت لهم تحريفها كما سيأتي لاحقاً ـ إن شاء الله ـ وهي المرادة بكلام الجاحظ المتقدم في المطلب الثاني.

الثالثة: تحريف اللفظ، وذلك بالعدول به عن جهته: إما بزيادة، أو نقصان أو تغيير حركة إعرابية، ونحو ذلك، وهو موجود عند بعض الطوائف، ولكنه قليل، وهو مسلك مردود ومرذول عند عموم الأمة.

وقد لخّص ابن القيم ـ رحمه الله ـ جميع ما تقدم فقال: " والتحريف نوعان: تحريف اللفظ، وتحريف المعنى". فتحريف اللفظ العدول عن جهته إلى غيرها: إما بزيادة، وإما بنقصان، وإما بتغيير حركة إعرابية، وإما غير إعرابية. فهذه أربعة أنواع، وقد سلك فيها الجهمية والرافضة فإنهم حرفوا نصوص الحديث، ولم يتمكنوا من ذلك في ألفاظ القرآن، وإن كان الرافضة حرفوا كثيراً من لفظه، وادعوا أن أهل السنة غيروه عن وجهه.

وأما تحريف المعنى: فهذا الذي جالوا فيه وصالوا وتوسعوا وسموه تأويلاً، وهو اصطلاح فاسد حادث لم يعهد به استعمال في اللغة، وهو العدول ـ أي التأويل ـ بالمعنى عن وجهه وحقيقته وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر بقدر مشترك بينهما(١).

ورد في إعلام الموقعين: " فالتحريف: تحريف المعاني بالتأويلات التي لم يردها المتكلم بكلامه، والتبديل تبديل لفظ بلفظ آخر، والكتمان جحده، وهذه الأدواء الثلاثة منها غُيّرت الأديان والملل" (٢). ومن أمثلة ذلك: زعمهم في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ (النساء: ١٦٤)، أي: جرّح قلبه بالحكم والمعارف تجريحاً، وربما نصبوا لفظ الجلاله " الله"، ليجعلوا فاعل الكلام هو موسى، وليس اللهُ ـ تعالى ـ وقد ذكر العلماء كثيراً من الأمثلة لهذين النوعين من التحريف (٣).

فتحريف المعنى يتناول الصورة الأولى كما يتناول الصورة الثانية فيما تقدم فهم (المحرفون للمعنى) إما أن تدعوا عدم دلالة اللفظ على المعنى المراد للمتكلم فيلتمسون للفظ من معانيه البعيدة والغريبة في وحشي اللغة وغريبها ما يزعمون أنه المعنى، لكنهم لا يستطيعون الجزم، لكيلا يطالبهم أهل الإثبات بدليل التخصيص لهذا المعنى مع أنه خلاف الظاهر والمتبادر عند المخاطبين، فيقولون يجوز أن يراد كذا ويجوز كذا، وكل ذلك هروباً من إثبات الظاهر.وهؤلاء يُسمون أهل التأويل.

(١) مختصر الصواعق، لابن القيم (١٤٧/٢) اختصار: محمد الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(٢) إعلام الموقعين (٢٥٠/٤) لابن القيم الجوزية، تحقيق: محي الدين عبد الحميد ، ط، ١٤٠٧، المكتبة العصرية، بيروت.

(٣) انظر: الصواعق المرسلة (٢١٧/١–٢١٨) لابن القيم ، تحقيق: د/ الدخيل الله.

وإما ألا يذكروا معنى أصلا مع إنكارهم للمعنى الظاهر المتبادر ويفّوضون العلم بالمعنى إلى الله مع أنهم معرضون عن بيان الله تعالى لأسمائه وصفاته ـ تعالى ـ وبيان رسوله ـ ﷺ ـ لذلك، فهؤلاء يعرفون بأهل التفويض.

والحقيقة أن كلا الطائفتين من أهل التحريف والانحراف عن الصراط المستقيم في هذا الباب، ولا يجدي ولا يغني عنهم كونهم يسمون تحريفهم هذا تأويلاً أو تفويضاً، فقد سماهم الله محرّفين وذمهم وعابهم، فلهم نصيب من ذمّ الله ـ تعالى ـ للأمم السابقة ممن حرفوا كلام الله عن مواضعه، وبدلوا كلامه الذي أنزله هدى وشفاء للناس. قال شيخ الإسلام ابن تيميه: " فإن الله ذم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، وهو متناول لمن حمل الكتاب والسنة على ما أصَّله هو من البدع الباطلة، وذم الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني، وهو متناول لمن ترك تدبر القرآن (١) وخلاصة القول أن الانحراف في المصطلح العقدي هو ما سلكه طوائف الفلاسفة والمتكلمين، وسائر المخالفين لطريقة السلف، وذلك بجعلهم المصطلح مدلولاً وليس دالاً خاصة المصطلحات الحادثة ومن جانب آخر في معالجتهم العقدية يجعلون المصطلح ـ خصوصا مصطلحات الكتاب والسنة ـ لفظاً لا معنى له من جهة الشرع أو اللغة وإنما يصاغ له معنى من جهة الحكم العقلي ـ عندهم ـ مبنياً على مقدمات التنزيه التي قرروها. وهم في ذلك بين مقل ومستكثر في سلب المصطلح الشرعي دلالته الاعتقادية، فيردفونها ببيان المراد منها مما يخالف الظاهر.

* * *

(١) موافقة صحيح المنقول الصريح المعقول، لابن تيميه (٤٢/١) تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ومحمد حامد الفقي، ط، ١٣٧٠هـ مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

المبحث الثاني: المصطلح العقدي في الكتاب والسنة.

المطلب الأول: مصطلحات الكتاب والسنة.

المطلب الثاني: العلم بمعاني الألفاظ، والمصطلحات الاعتقادية عند السلف.

المطلب الثالث: هل آيات الصفات من المتشابه؟.

المطلب الأول: مصطلحات الكتاب والسنة.

من وجهة نظري أن الترتيب المنطقي هو أن يكون هذا المبحث سابقاً للمبحث الذي قبله، لولا أن سنة الكتَّاب والباحثين استمرت على أن يفتتح البحث والتأليف بمبحث يتناول التعريفات، والمقدمات، ونحو ذلك، مما له علاقة بعنوان البحث.

وقد أنزل الله تعالى الكتاب والحكمة على رسوله محمد ﷺ ـ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور فكان في خطابه وكلامه الهدى والنور والدلالة على كل خير لبني الإنسان فاشتمل كلام الله تعالى، وكلام رسوله تمام الكمال والبيان للشريعة الهادية في شقيها الاعتقادي، والعملي بلسان عربي مبين (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه) والمخاطبون عرب فصحاء بلغاء، عَلِموا أنهم مقصودون بالكلام، ومدعوون بدعوته، ورأس ذلك توحيد الله ومعرفته بأسمائه وصفاته، وأثنى الله عليهم بالإيمان والفقه، وسلوك الصراط المستقيم، فكان حكماً بهدايتهم، ورشادهم، وصواب ما هم عليه من العقد والعمل، فيا سبحان الله كيف يطلب الهدى والرشد من غير طريقتهم وسلوك مسلكهم!.

وسؤال هذا المطلب هو: هل هناك مصطلحات اعتقاديه في الكتاب والسنة؟ وبعبارة أخرى هل يوجد في الكتاب والسنة قانون يعصم من الخطأ والزلل في معرفة قضايا ومسائل العقيدة بألفاظها ومعانيها.

والجواب وبدون تردد نعم.

وبيان ذلك ما يلي:

القرآن الكريم عربي والرسول ـ ﷺ ـ عربي، والمخاطبون به ابتداءً هم قريش وبقية العرب، وسائر الأمم تبع لهم في فهم الخطاب عملاً واعتقاداً، وقد اكتمل نزول القرآن الكريم في حياة النبي ـ ﷺ ـ وتلاه على الناس وعلموه وفقهوه في حياته ما يتعلق في ذلك بتوحيد الله وأسمائه وصفاته، وأمور الآخرة، وما يتعلق بالعبادات وسائر الواجبات على حدٍ سواء وقد أمرنا الله بإتباعه وتدبره، وكذلك أُمرنا بأخذ ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وعدم الإعراض عنه، فيستحيل ألا يشتمل الكتاب والسنة على بيان أهم مطالب الرسالة، وهو معرفة المرسل تبارك وتعالى، وأن يُحال في معرفته إلى غير الكتاب وبيان رسوله الأمين ـ ﷺ ـ (١).

قال الشافعي ـ رحمه الله ـ: "إنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها"(٢).

فعرض مفهوم التوحيد، ومفاهيم الأسماء والصفات التي يتبعها القول والعمل يجب أن يكون من خلال النص من الكتاب والسنة الصحيحة لفظاً ومعنى، بعيداً عمَّا نشأ بعد ذلك من إسقاطات كلامية، أو فلسفية على تلك النصوص والمفاهيم نتج عنه تحريف لمعانيها وحقائقها أدى إلى عكس مقصود الشارع، وتلخيص ما تقدم في النقاط الآتية:

١. أن لفظ القرآن عربي.
٢. إن الألفاظ القرآنية مفهومة المعنى لدى المخاطبين.
٣. إن اللفظ والمعنى مقصودان؛ لدلالة المكلفين على المراد.
٤. إن الإيمان باللفظ، والمعنى، والتسليم والإنقياء لمدلولها على وفق سنة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لا يلزم منه أي استحالة عقلية أو محذور شرعي.

(١) انظر حول هذا المعنى، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميه (٥/ ٧-٨).
(٢) الرسالة، للشافعي (٥١) تحقيق: أحمد شاكر، د.ت.

بمعنى آخر. إن النص القرآني والنص النبوي يشكلان المرجع لمنظومة المفاهيم والألفاظ والمصطلحات الإسلامية خاصة فيما يتعلق بالغيبيات، ومن ذلك: أسماء الله وصفاته، وحقيقة ذلك، وحقيقة ما أخبر الله به من أمور الآخرة، وليس في هذا إهدار للغة قبل نزول القرآن ولا تقليلاً من شأنها، فالسنة بينت المراد من القرآن وفسّرته وفصّلته. يقول ابن تيميه: " ونحن لا حاجة لنا مع بيان الرسول بما بعثه الله به من القرآن أن نعرف اللغة قبل نزول القرآن، والقرآن نزل بلغة قريش، والذين خوطبوا به كانوا عرباً، وقد فهموا ما أريد به، وهم الصحابة. ثم الصحابة بلغوا لفظ القرآن ومعناه إلى التابعين حتى انتهى إلينا، فلم يبق لنا حاجة إلى أن تتواتر عندنا تلك اللغة من غير طريق القرآن" (١).

وقال أيضاً: ".. الاستدلال بالقرآن إنما يكون على لغة العرب التي أنزل بها، بل لقد نزل بلغة قريش، كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾(إبراهيم: ٤) وقال تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴾ (الشعراء: ١٩٥) فليس لأحد أن يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك، من عرف عام واصطلاح خاص، بل لا يحمله إلا على معانٍ عنوها بها إما في المعنى اللغوي أو أعم أو مغايراً له، على مواضعه التي بينها الله لمن خاطبه بالقرآن بلغته، ومتى فعل غير ذلك كان تحريفاً للكلم عن مواضعه.." (٢).

ومعنى كلام ابن تيميه المتقدم هو أن القرآن الكريم جميعه لغة عربية خاصة، ومصطلح خاص تكلم به الله، وأنزله على رسوله، لهداية العالمين، وليس من الإيمان به وتوقيره أن يخرج به - فهماً ودلالة - عن سياقة ومقصده العام إلى متاهات الألسن وتشعباتها.

ويؤيد شيخ الإسلام (ابن تيميه) صحة هذا النهج الإيماني في التعامل مع مصطلحات الكتاب والسنة بقوله: " إن الرسول - صلى الله عليه وسلم - بلغ البلاغ المبين، وبيّن مراده،

(١) الإيمان، لابن تيميه (١١٩) ط الثالثة، ١٤٠٨هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

(٢) نقض تأسيس الجهمية، لابن تيميه (٤٩٢/١-٤٩٣) تصحيح وتعليق / محمد بن قاسم، ط الثانية، ١٤٢١، دار القاسم، الرياض.

وأن كل ما في القرآن والحديث من لفظ يقال إنه يحتاج إلى التأويل الاصطلاحي الخاص الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، فلابد أن يكون الرسول قد بيّن مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر، لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذي مفهومه ومدلوله باطل، ويسكت عن بيان المراد بالحق، ولا يجوز أن يريد من الخلق أن يفهموا من كلامه ما لم يبينه لهم ويدلهم عليه... فمن زعم أنه تكلم بما لا يدل إلا على الباطل لا على الحق، ولم يبين مراده، وأنه أراد بذلك اللفظ المعنى الذي ليس بباطل وأحال الناس في معرفة المراد على ما يعلم من غير جهته بآرائهم، فقد قدح في رسول الله..." (١).

نقلت هذه النص بطوله؛ لأهميته في بيان المنهج السلفي، وموقفه من مزاعم المتكلمين الكثيرة في أن الظواهر المفهومة من نصوص الأسماء والصفات غير مراده، وإنما المراد كذا وكذا من أنواع التحريفات التي يسمونها تأويلات!.

إن فهم الصحابة والتابعين لألفاظ ومصطلحات الكتاب والسنة الذي هو معتقد أهل السنة والجماعة، لم يتأت من قِبَل الألفاظ والمصطلحات فحسب، وهي كافية في هذا الباب ولا شك، بل يعضده في ذلك الفهم السليم للمعاني المقصودة بالخطاب. فالسلف متقدمون على غيرهم من جهة العلم باللفظ، ومن جهة العلم بمعناه، فهناك ارتباط وثيق بين اللسان والفكر أو العقل. ولعل هذا يفسر لنا أن معظم المخالفين للسلف في هذا الباب هم من المسلمين الأعاجم، فعجمة اللسان لها أثر عميق في تصور حقيقة المعاني والمفاهيم، ولذلك تجد كثيراً منهم يقولون في كثير من الآيات التي تخبر عن صفات الله تعالى، بأن الظاهر ليس بمراد(٢)، وهذا من أثر العجمة؛ لأن لسانهم الأصلي مختلف فاختلفت الذائقة اللغوية، فإذا تأملنا قوله عز وجل ﴿بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ

(١) موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول (١٠/١)، تحقيق محي الدين عبد الحميد ومحمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٠هـ، وانظر نفس المصدر (١١٩/١)

(٢) انظر على سبيل المثال: أساس التقديس للرازي (٢٢٢) تحقيق: أحمد حجازي السقا، ١٤٠٦هـ مكتبة الكليات الأزهرية، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي (٥) تحقيق: طه عبد الرءوف مكتبة الكليات الأزهرية، وشرح المواقف للجرجاني (٥١/٢-٥٢) ط. الأولى، ١٣٢٥هـ، مطبعة السعادة، مصر.

﴿ هُمْ ﴾ (إبراهيم: ٤) علمنا أن البيان تابع للسان، فالمعنى تابع للفظ أو المصطلح؛ ولذلك قال نعيم بن حماد الخزاعي ـ رحمه الله ـ: "من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً" (١). فأهمية إتباع مصطلحات الكتاب والسنة تأتي من اشتمالها على مفهوم معتمد على الوحي. بخلاف من يتبعون مصطلحات مستقاة من فكر بشري، وبالتالي: فما تشتمل عليه من المفاهيم حكمها حكم مصادر ذلك المصطلح، فلا يمكن الاعتماد عليه في باب المعتقد والإيمان الصحيح.

إن مصطلحات الكتاب والسنة هي المرجع في حفظ العقيدة الإسلامية إلى قيام الساعة، كما أنها السياج الذي يحفظ للعقيدة ومفاهيمها الخصوصية والتميّز على سائر مصطلحات التراث الفكري في هذا المضمار.

فيرجح بهذا فهم الصحابة والتابعين على زعم غيرهم وتخبطه في هذا الباب العظيم من الدين، وهذا هو موضوع المطلب القادم.

المطلب الثاني: العلم بمعاني الألفاظ والمصطلحات الاعتقادية عند السلف.

القرآن الكريم كلام الله ودعوته إلى العالمين، والقول فيه بلا علم من أعظم المحرمات، ومقتضى الإيمان الصحيح القبول والإنقياد ولما دلت عليه النصوص. فمن زعم فهماً يخالف ظاهر النصوص فقد استدرك على الله، فأيَ أرض تقله وأي سماء تظله وما مبلغه من العلم حتى يضع نفسه في هذا الموقف الخطير!

فالوقوف عند معنى اللفظ العربي هو التكليف الذي كُلفنا به؛ إتباعاً للرسول ـ ﷺ ـ وإقتداء بصحابته الكرام الذين هم خير القرون.

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٧٨) تحقيق. د/ أحمد سعد حمدان، ط الرابعة، ١٤١٦هـ، طيبة الرياض وانظر: الفتاوى لابن تيميه (٥/ ١١٠) وسير إعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٦١٠) ط الأولى، ١٤٠٤، دار الرسالة، بيروت.

إن القرآن الكريم في نظامه الداخلي المحكم، ودقة ألفاظه، ومعانيه، وحيويته، وترابطه، الذي يفوق تفوق دقة وترابط وحيوية أي نظم وأي كلام آخر هو المعجزة الكبرى، فإعجازه في داخله، وبرهانه من ذاته؛ ولذلك تحدى الله الإنس والجن أن يأتوا بمثله، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً (١).

قال المقريزي ـ رحمه الله ـ: " ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي، ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله ـ ﷺ ـ عن معنى شيء مما وصف الرب سبحانه به نفسه الكريمة في القرآن الكريم وعلى لسان نبيه محمد عليه الصلوات والتحيات. بل كلهم فهموا معنى ذلك، وسكتوا عن الكلام في الصفات... ولا فرّق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل، وإنما أثبتوا... وساقوا الكلام سوقاً واحداً.. ولا عرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية، ولا مسائل الفلسفة فمضى عصر الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ على ذلك " (٢).

وهكذا كان تعظيم السلف للنص القرآني، والنص النبوي؛ فهما مصدر الهداية، والهداية نقيض الضلال والحيرة، ونقيض الجهل والشك فهم ـ رضي الله عنهم ـ فهموا وعقلوا ما أراده الله، وما أراده رسوله ـ ﷺ ـ بالخطاب ما يتعلق منه بذات الله ـ تعالى ـ وصفاته، وما يتعلق بسائر الأحكام العملية، ومن نسب إليهم غير ذلك فقد كذب وافترى.

وقال الإمام ابن القيم: " قد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام فهم سادات المسلمين، وأكمل الأمة إيماناً، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في الصفات

(١) انظر: النظام القرآني، مقدمة في المنهج اللفظي، عالم سبيط النيلي (٦٢) ط، الأولى ١٤١٩هـ، مطابع دار الأرز، عمان.

(٢) الخطط، للمقريزي (١٨١/٤) ط، بولاق، ١٢٧٠هـ، دار الطباعة المصرية.

والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب العزيز والسنة النبوية من أولهم إلى آخرهم" (١).

فهذا الإيمان والتسليم والقبول والرضا، منهم ومن التابعين لهم بإحسان أعظم دليل على أنهم فهموا المعنى، مع تنزيه الله ـ تعالى ـ عن مماثلة المخلوقات.

يقول أبو إسحاق الشاطبي: " القرآن نزل بلسان العرب على الجملة، فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ (يوسف:٢) وقال: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ (الشعراء:١٩٥) وقال: ﴿ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾ (النحل:١٠٣) وقال: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ﴾ (فصّلت:٤٤) إلى غير ذلك، مما يدل على أنه عربي، وبلسان العرب، لا أنه أعجمي ولا بلسان العجم، فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمة، من غير هذه الجهة"(٢).

والمقصود: إن طلب فهم معاني نصوص الأسماء والصفات وسائر معاني الألفاظ الشرعية، إنما يكون بحملها على مدلولها في لسان العرب ولغتهم الفصيحة؛ إذ القرآن والسنة في أعلى درجات الفصاحة والبيان العربي. كما قال ـ تعالى ـ: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ (الشعراء:١٩٥) والحمل على هذا أمر واجب ومتعين ومن سلك غير هذا المسلك فقد وقع في التحريف والقول على الله تعالى بلا علم وهذا من أقبح المنكرات،والسلف ـ أهل السنة، والجماعة ـ سلكوا هذا المسلك في التعبد والإيمان بنصوص الكتاب والسنة واعتصموا بما دلت عليه النصوص، فلم يحرّفوا الكلم عن مواضعه، ولم يفتروا على الله ورسوله كما فعل غيرهم من الطوائف، وجدير بكل عاقل ـ خاصة من ينسب إلى العلم ـ أن يراجع نفسه، ويحاسبها في هذا الأمر العظيم، ولا يجعل تقليده للأسلاف والسابقين

(١) إعلام الموقعين لابن القيم (٥٥/١) تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ١٤٠٧، المكتبة العصرية بيروت.
(٢) الموافقات، للشاطبي (٦٤/٢) تعليق: عبدالله دراز، دار المعرفة، بيروت.

حائلاً بينه وبين الحق، وإتباع ما أنزل الله على رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وأختم هذا المطلب بكلام نفيس لشيخ الإسلام ابن تيميه ـ رحمه الله ـ قال: " فإن الله لما أنزل كتابه باللسان العربي، وجعل رسوله مبلغاً عنه الكتاب والحكمة بلسانه العربي، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به، لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط اللسان، وصارت معرفته من الدين" (١).

المطلب الثالث: هل آيات الصفات من المتشابه؟.

أولاً: التشابه في اللغة:

الشَبَه والشبهِ والشَبيه: المِثل، والجمع أشباه، وأشبه الشيء الشيءَ، إذا ماثله، والمشتبهات من الأمور: المشكلات، قاله الليث: واشتبه الأمر إذا اختلط، والشبه: الالتباس، والإشكال(٢).

ثانياً: المتشابه في الاصطلاح:

قيل هو: ما استأثر الله بعمله، وقيل: ما احتمل أكثر من وجه، وقيل: ما احتاج إلى بيان، وقيل: المنسوخ، والعام الذي دخله التخصيص، والمطلق المقيد، والمجمل الذي يحتاج إلى بيان.

وقيل: المتشابه هو الحروف المقطعة في أوائل السور(٣).

وعلماء أصول الفقه يرون أن المتشابه هو: غير واضح الدلالة، بعكس المحكم الذي تكون دلالته واضحة.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيميه (١٦٣) تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

(٢) انظر: لسان العرب (٥٠٣/١٣) وشرح الكوكب المنير، لابن النجار (١٤٢/٢) تحقيق: محمد حامد الفقي، ط الأولى، ١٣٧٢هـ، مطبعة السنة المحمدية، مصر.

(٣) انظر: زاد المسير، لابن الجوزي (٣٠٥/١) ط الأولى ، المكتب الإسلامي ١٣٨٤هـ، بيروت، وتفسير الطبري (١٧٣/٣-١٧٤).

ومما تقدم تظهر العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للمتشابه وهو الخفاء وعدم الوضوح.

ثالثاً: هل آيات الصفات من المتشابه:

الصواب في هذه المسألة، أن المتشابه هو ما احتاج إلى بيان، وهذا هو مذهب أحمد، وهو مذهب السلف، وإن اختلفت عباراتهم في التعبير عن هذه الحقيقة، وليس في الخطاب والنصوص الشرعية ما لا يفهم معناه فذلك مناف لإحكام النصوص وتفصيلها، فكل ما دل عليه الخطاب الشرعي يفهم في الجملة، ولا يجب أن يكون المفهوم منه هو تأويله، بمعنى حقيقته التي هو عليها في نفسه.

وعليه فليست آيات الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه، وإن كانت كيفية إتصاف الله بها وقيامها بذاته مما لا يعلمه إلا الله، وليس هذا منافياً للعلم بمعناها المدلول عليه بالخطاب، فالتشابه المطلق لا وجود له في التكليف، وإنما يوجد التشابه النسبي، ويتميّز العلماء بالكتاب والسنة واللسان بمعرفته وهم الصحابة والتابعون ومنه سلك طريقهم(١).

وقد تقدم أن الصحابة .رضي الله عنهم .لم يختلفوا في شيء من أسماء الله وصفاته، فلم يقل منهم أحد بصرفها عن حقائقها وحملها على المجاز تأويلاً بل تلقوها بالتسليم والإيمان. قال ابن القيم: "من تأمل ورود آيات الصفات في القرآن والسنة علم قطعا بطلان تأويلها بما يخرجها عن حقائقها، فإنها وردت على وجه لا يحتمل معه التأويل بوجه" (٢).

فهذه قاعدة عامة من عالمِ بالكتاب والسنة بعد استقراء تام لموارد النصوص في الصفات.

(١) انظر المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية (١٤٤-١٤٦) تقديم / محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، السعودي.

(٢) مدارج السالكين، لابن القيم (٣/٢٢٦-٢٧٢) تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الرشاد الحديثة، المغرب.

وقد تكلم العلماء وكتبوا كثيراً في علم المحكم والمتشابه في القرآن الكريم وفي السنة النبوية من خلال حديثهم عن علوم القرآن وأنواعها، وكذلك علماء أصول الفقه وكذا المتكلمون فبينوا المراد بذلك في اللغة وفي علوم القرآن (١).

ولعل ما يثير مثل هذا التساؤل وهو: هل آيات الصفات من المتشابه أو لا؟ ما ذكره بعض المتأخرين من المتكلمين(٢) من أن آيات الصفات من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، متأولين في ذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ (آل عمران:٧) .

ويجيب ابن تيمية عن هذه الدعوى (أن آيات الصفات من المتشابه) فيقول: " وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله.. فالكلام على هذا من وجهين:

الأول: من قال إن هذا من المتشابه، وأنه لا يفهم معناه، فنقول أما الدليل على بطلان ذلك فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة أنه جعل ذلك من المتشابه ونفى أن يعلم أحد معناه.

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (١٠٢) تعليق: أحمد صقر، ط الثالثة، ١٤٠١هـ، دار الكتاب العالمية. ولسان العرب (١٢/ ١٤٠-١٤٤)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (٩١/٢) وتفسير الطبري (٣/ ١١٥) وتفسير ابن كثير (٥/ ٢١٠)، مطبعة الشعب، والموافقات للشاطئ. (٣/ ٨٥) والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١١/٤) وروضة الناظرين، لابن قدامة (٦٤)

(٢) انظر أساس التقديس، للرازي (١٠٣) والتفسير الكبير، للرازي (١٧٤/٧) والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (٦/٢-٨)

الثاني: يقال: الذي في القرآن أنه ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران:٧) إما المتشابه، وإما الكتاب كله، ونفى علم تأويله ليس نفي علم معناه كما في أمور القيامة.."(١).

ويرى هؤلاء وجوب الوقف على لفظ الجلالة "الله" والواو بعدها استئنافيه، فيقوي هؤلاء شبهتهم بمثل المأثور عن السلف في اختلافهم في الوقف في هذه الآية، مع العلم بأن كثيراً ممن يرى الوقف على لفظ الجلالة " الله" لا يجعل الصفات الإلهية مما لا يعلمه المؤمنون، بل يعلمونه من حيث يعلم مراد التكلم بكلامه. أما الحقيقة والكيفية فهذا هو الذي لا يعلمه إلا الله.

قال ابن تيميه: " أما التأويل الذي اختص به الله فحقيقة ذاته وصفاته..."(٢).

وقال أيضاً: " ويبين ذلك أن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله، ولا قال هذه من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، ولا قال أحد قط من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين إن في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعاً " (٣).

فالسلف -رحمهم الله- وهم علماء الكتاب والسنة، يفرقون بين العلم بمعاني الآيات، ومنها الصفات، وبين حقيقة وذات المخبر عنه من أمور الغيب، فلا يزعمون العلم بكيفية الصفات لكن ذلك لا ينافي العلم بمعناها. وهذا هو الواجب، وهو مقتضى الإيمان بكلام الله -كما تقدم- ومذهب السلف هذا معتمد على القرآن الكريم نفسه؛ فلغة القرآن تدل دلالة قطعية على أن المراد بلفظ " التأويل" في موارده المتعددة في القرآن الكريم هو نفس المراد بالكلام، فإن كان الكلام طلباً كان تأويله نفس الفعل

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٢٩٤-٣٠٦) بتصرف. وانظر: الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، زيد الفياض (٢٣-٢٤) ط الثالثة، ١٤١٤هـ، دار الوطن، الرياض.

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/٣١٣)

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/٢٨٥)

المطلوب، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به(١). وهذا لا يلزم منه نفي العلم بالمعنى، وحصول الإفهام من ظاهر الخطاب. وهذا ما دلت عليه آية آل عمران، فدلالتها على نفي علم تأويله لا يدل على نفي علم معناه، فيجوز الوجهان: الوقف، والعطف في قراءة الآية. فالعلامة المنهجية الفارقة بين السلف وبين غيرهم في هذه المسألة أنهم اعتمدوا على القرآن والسنة من خلال استقصاء معنى لفظ التأويل وتحرير دلالته وبالتالي: استطاعوا أن يميزوا بين التأويل الذي في استطاعة المكلفين، والتأويل الذي لا يدخل تحت قدرتهم، ولم يكلفوا به أصلاً، مع تقريرهم أن التأويل بهذا المعنى لا ينفي العلم بمعاني الآيات، ومنها: آيات الصفات.

ثم إن هؤلاء المتكلمين الذين يحتجون بهذه الآية على تحريفاتهم لأسماء الله وصفاته متناقضون، فإن الله أخبر في الآية أن الراسخين في العلم قالوا: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾(آل عمران:٧).

فمقتضى الإيمان والاقتداء بالذين ذكرهم الله وأثنى عليهم هو إجراء كلام الله على ظاهرة المعهود ومعانية المعهودة في الشرع واللسان وهذا هو ما فعله الصحابة والتابعون لهم بإحسان من سلف الأمة بخلاف المتكلمين الذين أعملوا تأويلاتهم الباطلة في النصوص بلا نكير بينهم، وينكرون على من آمنوا به واتبعوه وسلكوا سبيل من أثنى الله عليهم!!(٢). فهم قد سلكوا أحد سبيلين فإما أن يفوضوا العلم بمعاني هذه الآيات، فلا يقرون بمعنى لها أصلاً وإما أن يدعوا العلم بالمعنى بعد سلوك مسلك التأويل، وقد تبين بطلان هذا المسلك لمخالفته للكتاب والسنة وإجماع الصحابة ومن تبعهم بإحسان.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: " آيات الصفات لا يطلق عليها اسم التشابه، لأن معناها معلوم في اللغة العربية، وليس متشابها، ولكن كيفية إتصافه جل

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٢٨٨-٢٩١)

(٢) انظر: مدارج السالكين، (٣/٢٢٦-٢٣٠) والملل والنحل، للشهرستاني (١/١٣٨-١٣٩).

وعلا بها ليست معلومة للخلق، وإذا فسرنا المتشابه بأنه هو ما استأثر الله بعلمه دون خلقه كانت كيفية الاتصاف داخله فيه، لا نفس الصفة" (١).

وقد بين السلف ـ رحمهم الله ـ أصل غلط المعرضين عن مصطلحات وألفاظ الكتاب والسنة في أبواب الاعتقاد.

قال شارح الطحاوية: " وأصل الخطأ والغلط: توهم أن هذه الأشياء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المعين، وهذا المعين، وليس كذلك،فإن ما يوجد في الخارج ـ خارج الذهن ـ لا يوجد مطلقاً كلياً، لا يوجد إلا معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سُمى الله بها، كان مسماها معيناً مختصاً، فإذا سمى العبد كان مسماها مختصاً به، فوجود الله وحياته لا يشاركه فيها غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق! ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك، فالمشار إليه واحد، لكن بوجهين مختلفين.

وبهذا ومثله يتبين لك أن المشبهة أخذوا هذا المعنى، وزادوا فيه على الحق فضلوا، وأن المعطلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه وزادوا فيه على الحق حتى ضلوا، وإن كتاب الله دلّ على الحق المحض الذي تعقله العقول السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف فيه"(٢).

* * *

(١) مذكرة في أصول الفقه (٦٥)، وانظر له أيضاً: منهج ودراسات الآيات الأسماء والصفات، (٣٨)، والقواعد المثلى، للشيخ محمد بن صالح العثيمينس (٣٤)

(٢) شرح العقيدة الطحاوية. لابن أبي العز (٦٣/١-٦٤) تحقيق: عبد الله التركي، وشعيب الأرناؤط، ط.الثامنة ،١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة.

المبحث الثالث: أثر الانحراف في المصطلح العقدي على تقرير العقائد الإسلامية:

لم يكن من أهداف هذا البحث الخوض في تفاصيل الخلافات بين الإسلاميين، و إنما كان الهدف هو إيضاح الخطوط العريضة العامة المتعلقة بالمصطلحات والألفاظ الاعتقادية حسب الوسع ببيان ما كان عليه النبي ـ ﷺ ـ وأصحابه تجاه هذه القضية، وما حدث بعد ذلك من انحراف عن الطريقة النبوية إلى السبل المختلفة المتذرع أصحابها بشتى الدعاوى والحجج التي لم تكن في يوم "ما" صالحة ولا مقبولة ولا مشروعة لكي تعارض ما عليه محمد ـ ﷺ ـ وأصحابه الكرام في هذه الباب.

وكان من نتيجة تلك الدعاوى والانحرافات في هذا الباب أن وقف أصحاب هذا الفكر والاتجاه المخالف للسلف من كثير من المصطلحات والألفاظ العقدية في مسائل الأسماء والصفات وغيرها من مسائل المعتقد، وقفوا موقفاً مخالفاً لمقتضى الإيمان والإتباع للنبي محمد ـ ﷺ ـ وأصحابه الكرام ـ رضي الله عنهم ـ.

فقد جاء في القرآن الكريم والسنة الصحيحة وصف الله تعالى بصفات، منها:

(العلو والفوقية، والسمع، والبصر، والكلام، والاستواء على العرش، والنزول في ثلث الليل الآخر إلى السماء الدنيا، والوجه، واليدين، والعينين، والأصابع) وغير ذلك مما ثبت في القرآن الكريم، والسنة الصحيحة من صفات الله، وأسمائه الحسنى.

فخالف هؤلاء ما دلت عليه النصوص من صفات الكمال، ولم يعتقدوا ما دلت عليه على الوجه اللائق بالله ـ تعالى ـ من غير تحريفٍ، ولا تعطيل؛ إذ ذلك هو مقتضى دلالة الكتاب والسنة كما تقدم. ولم يلتزموا بالمصطلح واللفظ الشرعي، بل أفرغوه من معناه، وأسقطوا عليه من عند أنفسهم معانٍ لا دليل عليها، محتجين لفعلتهم تلك بشبهات، من أهمها: دعوى التنزيه عن مشابهة الحوادث والمخلوقات.

فهم لم يفهموا من صفات الخالق إلا مثل ما يفهمونه من صفات المخلوقين، فوقفوا من هذه النصوص موقف التشبيه، ثم بعد ذلك وقفوا موقف التعطيل بإنكار معانيها المعروفة والمعهودة في لسان الشرع ولسان المخاطبين وهم في هذا بين مقل

ومستكثر، وهذا هدم للمصطلح الشرعي في أبواب الاعتقاد الذي هو من أساسيات الإسلام، بينما كان الواجب هو الإيمان بدلالة تلك الألفاظ والمصطلحات، والجزم بأن تلك الأوصاف بالغة من غايات الكمال والمجد والعظمة ما يقطع جميع علائق أوهام المشابهة بين الله ـ تعالى ـ وبين خلقه.

ويؤيد هذا أن النبي ـ ﷺ ـ كان يذكر لأصحابه صفات ربه في مجامع عامة وخاصة، ولم يستنكروا شيئاً من ذلك، ولم يتطرق إلى أذهانهم أن هذا الإثبات موجب للتشبيه، ولو أن ذلك حصل لاستشكلوا وسألوا ولنقل إلينا، لكنه لم ينقل فدل على أنه لم يحصل؛ وذلك لسلامة فطرهم واستقامة ألسنتهم، وذائقتهم اللغوية، فهم عرب صرحاء فصحاء بخلاف من جاء بعدهم ممن تكلموا في هذا الباب من الأعاجم، وأصحاب الأهواء.

فكان من نتيجة هذا المسلك الخاطئ في التعامل مع المصطلح العقدي الشرعي أن سودت المئات من الكتب، وشغلت الكثير من المدارس والمعاهد بتقرير كثير من الأسماء والصفات على خلاف ما كان عليه محمد ـ صلى الله عليه وسلم وأصحابه ـ رضوان الله عليهم ـ.

فأُولت اليدان بالنعمة، والاستواء بالاستيلاء، والنزول بنزول أمره أو رحمته، وجعلوا كلامه مخلوقاً من مخلوقاته، والسمع والبصر والعلم جعلوها أزلية لا تتعلق بالمحدثات المتغيرة تنزيهاً بزعمهم، وهكذا الصفات الخبرية التي دلّ عليها الخبر: كالعينين، والأصابع، والقدمين، وكذا الضحك، والفرح، والمجيء لفصل القضاء، اخترعوا لها من المعاني ما لم يأذن به الله ولا دل عليه هدى رسول الله ـ ﷺ ـ. كل هذا الشر وأضعافه كان يمكن تجنبه لو أن هؤلاء القوم التزموا المنهج الشرعي في التعامل مع مصطلحات نصوص الكتاب والسنة بعيداً عن المؤثرات الأجنبية والاعتقاد بأن ما كان غيباً فلا طريق إلى معرفته إلا بالخبر الصادق. فكان الواجب تعظيم الخبر، وصرف الجهد لفهم معناه في إطاره الإيماني الشرعي المدلول عليه باللسان العربي المبين. هذا وقد قام السلف ـ رحمهم الله ـ بالرد على تلك الأخطاء والانحرافات التي وقع فيها أهل التحريف والتبديل.

فأثبتوا لله ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله ـ ﷺ ـ من الأسماء والصفات ونفوا عن الله ما نفاه عن نفسه ونفاه عنه رسوله ـ ﷺ ـ إثباتاً بلا تفشيل، وتنزيهاً بلا تعطيل، على حد قوله تبارك وتعالى: **[لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ]** (الشُّورى:١١) .

والله أعلم وصلى الله وسلم وبارك على محمد على آله وأصحابه.

* * *

الخاتمة

الحمد لله.... وبعد: فإنه من خلال تلك الصفحات المتقدمة يظهر للناظر ـ ولو بصورة مختصرة ـ معالم طريقة السلف في التعامل مع ألفاظ ومصطلحات الكتاب والسنة وخاصة فيما يتعلق بالاعتقاد. وهذا يكشف أن للسلف فهماً عميقاً ودقيقاً لمثل هذه المطالب التي دار حولها كثير من الخلاف، وأن المقولة الشائعة بأن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم لا تعبر عن الحقيقة. فطريقة السلف هي الأعلم والأحكم، وهي التي تستند في شكلها وموضوعها إلى الوحي المعصوم بعيداً عن المؤثرات الأجنبية أياً كان مصدرها.

ولعل خلاصة القول فيما تقدم أن آيات الصفات وسائر المصطلحات والألفاظ الاعتقادية الواردة في الكتاب والسنة مما علم المسلمون لفظه ومعناه، وتلقوه عن الرسول ـ ﷺ ـ وقرروه فيما بينهم من غير نكير فكان إجماعاً سابقاً وداحضاً لكل خلاف متأخر، فالرسول الأمين ـ ﷺ ـ قد بلَّغ الوحي لفظاً ومعنى على أكمل وجه.

فالقرآن والسنة مشتملان على الألفاظ والمصطلحات التي تعبر عن حقائق المطالب الآلهية بلسان عربي مبين، وهو اصطلاح قرآني ونبوي خاص تحاكم إليه الآراء والأقوال ولا يحاكم إليها.

ولعل أبرزما تمسك به المخالفون للسلف في هذه المسألة هو دعوى التنزيه التي أوجبت التأويل.

وقد أجاب السلف عن هذا بأن مجرد الاشتراك في المسميّات لا يوجب الاشتراك والاتحاد في الحقائق، فعند التخصيص والإضافة تتميّز الذوات بخصائصها اللائقة بها، فالاشتراك في المعنى الكلي القائم في الأذهان لا يلزم منه تماثل كل ما يقع عليه مسمّى ذلك المعنى، فعند التقييد والتخصيص تتميز كل ذات وحقيقة بما يليق بها. والله أعلم.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه.

فهرس المصادر و المراجع

١. الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، طبع دار الفكر.

٢. أساس التقديس للرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، ١٤٠٦هـ مكتبة الكليات الأزهرية.

٣. إعلام الموقعين لابن القيم، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ١٤٠٧، المكتبة العصرية بيروت.

٤. إعلام الموقعين، لابن القيم الجوزية، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ط، ١٤٠٧، المكتبة العصرية، بيروت.

٥. اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيميه، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٦. الإيمان لابن تيميه، ط، الثالثة، ١٤٠٨هـ،المكتب الإسلامي، بيروت.

٧. البيان والتبيين للجاحظ تحقيق:حسن السندوبي ط، الثالثة، ١٣٦٦هـ، مطبعة الاستقامة، القاهرة.

٨. تاج العروس للزبيدي.

٩. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تعليق: أحمد صقر، ط، الثالثة، ١٤٠١هـ، دار الكتاب العالمية..

١٠. التعريفات، للجرجاني تحقيق: د / محمد المرعشلي ط، الأولى، دار النفائس، بيروت ١٤٢٤هـ.

١١. تفسير ابن كثير، مطبعة الشعب، القاهرة..

١٢. تفسير الطبري، ط٢، الثانية ١٣٧٣هـ، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة.

١٣. تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق، أحمد البردوني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة .

١٤. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار عالم الكتب، بيروت.

١٥. الخطط، للمقريزي، ط، بولاف، ١٢٧٠هـ، دار الطباعة المصرية.

١٦. روضة الناظر، لابن قدامة، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٧. سير إعلام النبلاء، للذهبي، ط، الأولى، ١٤٠٤، دار الرسالة، بيروت.

١٨. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق، د / أحمد سعد حمدان، ط، الرابعة، ١٤١٦هـ، طيبة الرياض.

١٩. شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز، تحقيق: عبد الله التركي وشعيب الأرناؤط، ط.الشاحنة،١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة.

٢٠. شرح العقيدة الواسطية، للشيخ محمد بن عثيمين، عناية /سعد الصميل ط، الثانية، ١٤١٥هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.

٢١. شرح المواقف للجرجاني، ط، الأولى، ١٣٢٥هـ، مطبعة السعادة، مصر.

٢٢. الصواعق المرسلة، لابن القيم تحقيق: د /علي الدخيل الله، ط، الأولى،١٤٠٨هـ، دار العاصمة الرياض.

٢٣. علم المصطلح د /ممدوح خسارة، ط، الأولى، ١٤٢٩هـ، دار الفكر، دمشق.

٢٤. علم المصطلح، مجلة مجمع القاهرة، د / محمود فهمي حجازي.

٢٥. قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، أميل يعقوب ط، الأولى، ١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت.

٢٦. القواعد المثلى، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، مكتبة دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.

٢٧. كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٨. كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي تحقيق: أحمد حسن، ط، الأولى، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩. الكليات، لأبي البقاء الكفوي تحقيق: د / عدنان درويش ومحمد المصري، ط، الثانية، ١٤١٩هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٠. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.

٣١. مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع ابن قاسم، مطبعة الحكومة.

٣٢. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي، تحقيق: طه عبد الرءوف مكتبة الكليات الأزهرية.

٣٣. مختار الصحاح للرازي، رتبه محمود خاطر، دار المعارف، مصر.

٣٤. مختصر الصواعق لابن القيم،اختصار: محمد الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة، ا لرياض.

٣٥. مدارج السالكين لابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الرشاد الحديثة، المغرب.

٣٦. مذكرة في أصول الفقه، دار القلم، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٣٧. المصطلح الإسلامي والمعاجم العربية للدكتور عبد الكريم بكر، ضمن ندوة الدراسات المصطلحية والعلوم الإسلامية، ط. الأولى، ١٤١٤هـ، كلية الآداب والعلوم بفاس.

٣٨. المعجم الوسيط، إخراج مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، تركيا.

٣٩. معجم مقاييس اللغة لابن فارس، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ دار الجيل، بيروت.

٤٠. منهج ودراسات الآيات الأسماء والصفات، مكتبة دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.

٤١. الموافقات، للشاطبي، تعليق: عبدالله دراز، دار العرفة، بيروت.

٤٢. موافقة صحيح المنقول الصريح المعقول لابن تيميه، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ومحمد حامد الفقي، ط. ١٣٧٠هـ مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

٤٣. النظام القرآني، مقدمة في المنهج اللفظي، عالم سبيط النيلي، ط. الأولى ١٤١٩هـ، مطابع دار الأرز، عمان.

٤٤. نقض تأسيس الجهمية لابن تيميه، تصحيح وتعليق / محمد بن قاسم، ط. الثانية، ١٤٢١، دار القاسم، الرياض.

* * *

- Al-Mqrizi, Ahmad. Plans. Bolafed. Egypt: Dar Al-Teba‘a Al-Masria, 1270AH
- Al-Neali, ‘Alem Subait. Muqadima fi Al-Manhaj Al-Lafdhi.1st ed. Amman: Dar Al-Aruz, 1419 AH.
- Al-Qurtubi, Muhammad. Al-Jame‘ le Ahkam Al-Quran. Beirut: ‘Alam Al-Kutub.
- Al-Razzie, Muhammad. A'sas Al-Takdis. Ed. Ahmad Hijazi Al-Saqa. Al-Azhar Colleges Library, 1406 AH.
- Al-Razzie, Muhammad. Muhassal Afkar Al-Mutaqaddimin wa-'l-muta'akhkhirin. Ed. Taha Abdulra’uf. Al-Azhar Colleges Library.
- Al-Razzie. Mukhtar Al-Sahah. Ed. Mahmoud Khater. Egypt: Dar Al-Ma‘aref.
- Al-Shatibi, Ibrahim. Al-Muwafaqaat fi Usool Al-Shari‘a. Ed. Abdullah Draz. Beirut: Dar Al-Ma‘refa.
- Al-Suyuti, Jalal Al-Din. Al-Itqan fi ‘Ulum Al-Quran. Dar Al-Fikr.
- Al-Tabari, Muhammad. Tafsir Al-Tabari. 2nd ed. Cairo: Mustafa Al-Halabi Press, 1373 AH.
- Al-Tahanwi, Muhammad. Kashaf Istilahat Al-Futoun. Ed. Ahmad Hassan. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-‘Elmia, 1418 AH.
- Al-Uthaimeen, Muhammad Saleh. Al-Qawa‘ed Al-Muthla. Riyadh: Dar Taiba for Publishing and Distribution..
- Ya‘qoob, Emil. The Linguistic and Literary Dictionary. 1st ed. Beirut: Dar Al-‘Elm, 1987 AD.
- Al-Zubaidi, Muhamad. Taj Al-'Aroos.
- _____. Muthakera fi Usul Al-Figh. Beirut: Dar Al-Qalam,1409AH.
- _____. Manhaj wa derasat Al-Aiat Al-Asma’ wa Al-Sifat. Riyadh: Dar Taiba for Publishing and Distribution.
- _____. Sharh Usul E‘tiqad Ahl Al-Sunna wa Al-Jama‘a. Ed. Ahmad Saad Hamdan. 4th ed. Riyadh: Taiba, 1416 AH .

* * *

- Ibn al-Qayyim, Muhammad. Madaarij Al-Saalikeen. Ed. Muhammed Hamed Al-Feqi. Morocco: Dar Al-Rashad Al-Haditha.
- Ibn Qudamah, Abdullah. Raudat-un-Naadhir. Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University edition.
- Ibn Qutaiba, Abdullah. Ta'weel Mushkil Al-Qur'an. Ed. Ahmad Saqr. 3rd ed. Dar Al-Kutub Al-'Elamia, 1401 AH .
- IbnTaymiyyah, Ahmad. Naqdh Ta'sis Al-Juhamiyyah. Ed. Muhammad Ibn Qasim. 2nd ed. Riyadh: Dar Al-Qasim, 1421 AH .
- IbnTaymiyyah, Ahmad. Mwafqat Sahih Al-Mnqoul le Sareeh Al-Ma'qoul. Ed. Mohiuddin Abdulhamid and Muhammad Al-Feqi. Cairo: Al-Sunnah Al-Muhamadiah Press, 1370 AH.
- IbnTaymiyyah, Ahmad. Kitab Al-Iman. 3rd ed. Beirut: the Islamic Office, 1408 AH.
- Ibn Taymiyyah, Ahmad. Majmoo' Al-Fatawa. Ed. Abdulrahman Ibn Qasim.The Government Press.
- Ibn Taymiyyah, Ahmad. Iqtida' as-Sirat Al-Mustaqim Mukhalafat Ashab Al-Jahim. Ed. Muhammad Hamed Al-Feqi. Beirut: Dar Al-Ma'refah.
- Ibn Uthaymeen, Muhammad. Sharh Al-Aqheedah Al-Waasitiyyah. Ed. Saad Al-Sumail. 2nd ed. Dammam: Dar Ibn Al-Jawzi, 1415 AH.
- Al-Jahizh, Amr. Kitab Al-Bayan wa Al-Tabyin. Ed. Hassan Al-Sindobi. 3rd ed. Cairo: Al-Estiqhama Press, 1366 AH.
- Al-Jurjani, Ali. Al-Ta'rifat. Ed. Muhammad Al-Mar'eshli. 1st ed. Beirut: Dar Al-Nafa'es, 1424 AH.
- Al-Jurjani, Ali. Sharh Al-Mawaqif . 1st ed. Egypt: Al-Sa'adah Press, 1325 AH.
- Al-Kafawi, Abu Al-Baqa'. Al-Kuliat. Ed. Adnan Darweesh and Muhammad Al-Masri. 2nd ed. Beirut: Al-Rresala Foundation, 1419 AH .
- Ibn Kathir, Isamail. Tafsir Al-Quran. Cairo: Al-Sha'b Press.
- Khasarrah, Mamdouh. Elm Al-Mustalah (Terminology). 1st ed. Damascus: Dar Al-Fikr, 1429 AH.
- Al-Mausili, Muhammad. Mukhtasar As-Sawa'eq Al-Mursalah li Ibn Al-Qayyim. Riyadh: Al-Riyadh Al-Hadeetha Bookstore.

List of References:

- Abdulkareem, Bakr. The Islamic Term and Arabic Dictionaries. Symposium of Terminological Studies and Islamic Sciences. 1st ed. Fes: College of Arts and Sciences, 1414 AH.
- Academy of the Arabic Language in Cairo. Al-Mo‘jam Al-Waseet Turkey: Dar Al-Da‘wah.
- Al-Dhahabi, Shams Al-Din. SiyarHYPERLINK "http://en.wikisource.org/wiki/ar:%D8%B3%D9%8A%D8%B1_%D8%A3%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%A1" HYPERLINK "http://en.wikisource.org/wiki/ar:%D8%B3%D9%8A%D8%B1_%D8%A3%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%A1"A`lam Al-Nubala'. 1sted. Beirut: Dar Al-Resala, 1404 AH.
- Azhari, Muhammad. Tahtheeb Al-Lughah. Ed. Ahmad Al-Bardooni. Cairo: Al-Dar Al-Masriah for Authorship and Translation.
- Al-Faraaheedi, Khalil Ahmad. Kitab al-‘Ayn. Beirut: Dar E’hia’ Al-Turath Al-Arabi.
- Hijazi, Mahmoud Fahmi. ‘Elm Al-Mustalah (Terminology). Journal of the Academy of the Arabic Language. Cairo.
- Ibn Abi Al-‘Ezz, Ali. Sharh Al-'Aqeedah At-Tahawiyyah .Ed. Abdullah Al-Turky and Sho‘aib Al-Arna’oot. Al-Reslah Foundation, 1416 AH.
- Ibn Faris, Ahmad. The Dictionary of Language Standards. 1sted. Beirut: Dar Al-Jeel, 1411 AH..
- Ibn Manzhur, Muhammad Mukarram. Lisan Al- Arab. Beirut: Dar Sadir.
- Ibn Al-Qayyim, Muhammad. As-Sawa'eq Al-Mursalah. Ed. Ali Al-Dakheelullaah. 1st ed. Riyadh: Dar Al-'Aasima, 1408 AH.
- Ibn Al-Qayyim, Muhammad. I'laamul Muwaqqi'een. Ed. Muhiuddin Abdulhameed. Beirut: Al-Maktabah Al-‘Asria, 1407 AH.

Deviation in the Dogmatic Term and its Impact on Strengthening the Islamic Beliefs

Dr. Abdullah Ibn Obaid Ibn Abbad Al-Otaibi
King Khalid Military College

Abstract:

This research investigates one of the most important issues that led to the disagreement between Muslims in the faith matters. The issue includes the reluctance of some parties of Islamists from the statement of the messanger Muhammad, peace be upon him, and his companions of the dogmatic rulings that relate to the Divine Entity and Attributes. Moreover, it includes their dependence on evidences which they assume that they are correct in terms of words meanings or logical meanings without having a reference to the statement of Allah and his messenger, peace be upon him, to which we are asked to refer and not to exceed them regarding this issue, especially if its intended meaning is known and clear in the speech of Legislator (Allah).

Belief in Allah (iman) and follow his messenger, peace be upon him, requires a firm faith and belief in the correctness of those meanings signified by those words in a manner that befits Allah the Almighty.

The most important reason of this reluctance might be what occurred in the Islamic thought in terms of terminology and words; due to the translation from the non-Muslim religions and cultures that do not conform with the Quranic discourse neither in punishment nor subject. According to that, this research is written and entitled as (Deviation in the Dogmatic Term and its Impact on Confirming the Islamic Beliefs).

مدلول مصطلح: "ليس بالقوي عندهم"

عند الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

دراسة تطبيقية مقارنة

د.خالد بن محمد بن راجح أبوالقاسم

كلية التربية - قسم السُنَّة وعلومها - جامعة جازان

مدلول مصطلح: "ليس بالقوي عندهم"
عند الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: دراسة تطبيقية مقارنة

د.خالد بن محمد بن راجح أبوالقاسم
كلية التربية – قسم السُّنَّة وعلومها – جامعة جازان

ملخص البحث:

تناول الباحث في هذه الدراسة بيان مدلول مصطلح "ليس بالقوي عندهم" عند الإمام البخاري، حيث قام باستخراج أسماء الرواة الذين أطلق عليهم الإمام البخاري وصف "ليس بالقوي عندهم"، ثم ترجم لكل راوٍ بذِكْر اسمه كاملاً مع إيراد سنة وفاته إنْ وجدت، واقتصر في ترجمة كل راوٍ على ما قيل فيه جرحاً وتعديلاً، مع تصدير كل ترجمة من التراجم بقول الإمام البخاري فيه، ثم ختم كل ترجمة بدراسة أقوال النُّقاد فيه، وترجيح ما رآه الباحث أنسب لحاله من أقوالهم. وقد حاول الباحث في هذه الدِّراسة تجلية موقف الإمام البخاري من الرواة الذين أطلق عليهم وصف "ليس بالقوي عندهم"، وذلك بموازنة كلامه فيهم بكلام غيره من النُّقاد لمعرفة منزلتهم عند المحدثين، وما يترتب على ذلك من حكم الرواية عنهم بغرض الوقوف على مذهب الإمام البخاري في مراده من هذا الوصف، هل هو خاص بالضعفاء الذين وصلوا حدّ الترك؟ أو أنَّه شامل لأصناف الضعفاء بما في ذلك من يُعتبر بحديثهم لخفة ضعفهم؟. وتوصل الباحث في نهاية دراسته إلى أنَّ عبارة: "ليس بالقوي عندهم"، وصف يُطلقه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، على الضعفاء الذين وصلوا حدّ الترك، وهو الغالب في إطلاقه، وقد يُطلقه أحياناً على الضعفاء الذين يُعتبر بحديثهم لخفة ضعفهم، لكن ربما يكون مراده من ذلك الجرح الشديد، لوجود قرائن تدل على ذلك.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:

فإنَّ الإمام أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري من الأئمة الكبار المتفقِ على علوِّ شأنهم في علم الحديث، المعترف بإمامتهم فيه، الموثوقِ بأحكامهم في تصحيح الأحاديث وتعليلها، وفي جرح الرواة وتعديلهم، الباقيةِ آثارُهم الحسنةُ في أمّة مَنْ حَفِظَ الله بهم سنَّة نبيه صلى الله عليه وسلم.

وقد كان واسع الاطلاع على أحوال الرواة والمعرفة بمروياتهم، مع الفهم الدقيق والخبرة التامة، مما جعل لأقواله محلاً أيَّ محلّ، ولأحكامه منزلةً لا يبلغُ شأوَها إلا الجهابذةُ من أئمة النقد في العصر الأوَّل، مع اعتدال شهد له به الجميع، وأدب إلى تقوى كَسَيَا أقوالَه بحِلية اللين والرفق وألزماه سبيل المتثبت الورع. قال الذهبي[1]: "فمنهم من نَفَسُهُ حادٌّ في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل ... والمعتدل فيهم: أحمد بن حنبل والبخاري، وأبو زرعة".

وقد كان كلام الإمام البخاريِّ في الجرح والتعديل، مثله مثل غيره من أئمة النقد، صادراً عن اختبار للرواة واعتبار لمروياتهم ودراية بعلل الأحاديث، فتفاوتت أحكامُه على الرواة تبعاً للواقع في رواياتهم من الصواب والخطأ، وبناءً على القرائن الدالة على صدق الراوي أو اتهامه، وعلى تيقُّظه أو غفلته، وعلى عنايته أو إهماله. واستعمل كغيره من النقاد مصطلحات مختلفة في وصف الرواة: في تعديلهم أو جرحهم.

ومِن تلك المصطلحات التي استعملها في الجرح مصطلح: "ليس بالقوي عندهم"، وهي من الألفاظ التي تفرد بها الإمام البخاري في عصره، ولم يُسبق إليها.كما أنَّه لم يُحدد لنا مدلوله منه.

١) الموقظة ص٨٣

والوصول إلى مدلول هذه المصطلحات لا يخلو من طريقين: إمَّا أن يُصرح الأئمة بمرادهم من بعض الألفاظ، وهذا في أعلى درجات الفهم، مثاله: ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن أحمد بن أبي خيثمة أنَّه قال: "قلت ليحيى بن معين: إنك تقول فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف؟ قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة، ولا يُكتب حديثه"[1].

وإمَّا أن يُعرف مراده بالاستقراء من قبل العلماء المتبحرين في هذا الفن، قال الذهبي[2]: "ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التامِّ: عُرْف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة".

مثاله: ما ذكره الحافظ ابن حجر أن لفظة: "منكر الحديث" يُطلقها الإمام أحمد على من يُغْرِب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله[3].

وقد بذل الكثير من النقاد جهوداً مضنية للوصول إلى مراد الأئمة من مصطلحاتهم كالإمام ابن القطان الفاسي، والحافظين الذهبي، وابن حجر؛ لأن الجهل بمدلول المصطلح قد يؤدي إلى رمي الأئمة بالجهل، وإلحاق التناقض بهم، قال المعلمي: " والجهل بمدلول المصطلح ومراد الإمام منه قد يؤدي إلى تجهيل الأئمة ونسبتهم إلى التناقض "[4].

وقد يسَّر الله لي جمع الرواة الذين أطلق عليهم الإمام البخاريُّ مصطلح: "ليس بالقوي عندهم"، وقارنت قوله بأقوال غيره من الأئمة النَّقاد في كل راوٍ على حده، مع عمل دراسة مستقلة لما قيل في الراوي؛ للخلوص إلى النتيجة التي يقتضيها البحث وهي مراد أبي عبد الله من هذا المصطلح.

١) الكفاية في علم الرواية ص٢٢

٢) الموقظة ص٨٢

٣) هدي الساري ص٤٧٦

٤) الاستبصار في نقد الأخبار ص٧

أهمية الموضوع.

تتجلى أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

١) أنَّ كثيراً من ألفاظ الجرح والتعديل لا تزال بحاجة إلى دراسة؛ لمعرفة مدلولها، ومراد أصحابها منها، بتتبع واستقراء كل لفظة على حدة، وذلك لاتصال الموضوع بالحكم على الأحاديث صحة وضعفاً.

٢) دور البحث في تجلية جانب مهم من الجوانب المنهجية عند الإمام البخاري، وهذا يطبع البحث بأهمية خاصة، نابعة من منزلة هذا الإمام والقيمة النقدية لأقواله وأحكامه.

٣) خلوص البحث في الصناعة الحديثية، وقوة ارتباطه بالجانب النقدي عند المحدّثين.

أسباب اختيار الموضوع.

كان وراء اختياري هذا الموضوع أسباب، أبرزها الآتي:

١- لم أقف على من أفرد هذا الموضوع بدراسة مستقلة.

٢- يُعدّ الإمام البخاري أول من استعمل مصطلح: "ليس بالقوي عندهم" في وصف بعض الرواة، ومَنْ جاء بعده كان مقلِّداً كأبي أحمد الحاكم.

٣- حاجة المكتبة الحديثية إلى الدراسات التي تُعنى باصطلاحات أئمة النقد، تحليلاً واستقراءً.

أهداف الموضوع.

يهدف الموضوع إلى عدد من النقاط، وهي:

١- جمع الرواة الذين قال فيهم الإمام البخاري: "ليس بالقوي عندهم"، من كتب الجرح والتعديل.

٢- دراسة جميع الرواة دراسة تفصيلية، مع مقارنة قوله فيهم بأقوال غيره من أئمة الجرح والتعديل.

٣- تحديد مدلول هذه اللفظة عند الإمام البخاري، من خلال ضم النتائج، ومقارنة بعضها مع بعض.

الدِّراسات السابقة.

بعد البحث والتقصي لم يجد الباحث أيَّ دراسة تناولت بشكل مستقل مدلول مصطلح: "ليس بالقوي عندهم" عند الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، لكنه عثر على دراسة تناولت دراسة عدد من ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام البخاري، وعنوانها: "دراسة ألفاظ: (مقارب الحديث) و(صدوق) و(لا بأس به) وأحكامها عند الإمام البخاري"[1]، للباحث: عبد العزيز بن إبراهيم الرميح.

كما وقف الباحث على مجموعة كبيرة من الدِّراسات التي تناولت عدداً من الموضوعات المتعلقة بالإمام البخاري وكتبه: ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الآتي:

الدراسة الأولى: للباحث د.عبد المحسن العبَّاد البدر، بعنوان: "الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح"[2].

الدراسة الثانية: للأستاذ الكبير/نور الدين محمد عتر بعنوان: "الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح"[3].

الدراسة الثالثة: للباحث د.عبد السلام أبو سمحة، بعنوان: "مفهوم الضبط عند البخاري"[4].

الدراسة الرابعة: للباحث د.عادل بن عبد الشكور الزرقي، بعنوان: "الأحاديث التي أعلَّها الإمام البخاري في كتابه "التاريخ الكبير" من أول الكتاب إلى نهاية ترجمة سعيد بن عمير الأنصاري"[5].

١) رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الماجستير في السُنَّة وعلومها من كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٢٨/٢٧هـ.

٢) بحث نُشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثانية، العدد الرابع، ربيع الثاني ١٣٩٠هـ.

٣) بحث نُشر في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد ٤ عام ١٤٠٦هـ.

٤) بحث أُلقي في مؤتمر الانتصار للصحيحين، المنعقد في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية في الفترة من ٣ – ٤ شعبان ١٤٣١هـ.

٥) رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الماجستير في السُنَّة وعلومها من كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤١٦هـ.

الدراسة الخامسة: للباحث د.أبي بكر الكافي، بعنوان: "منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح"[1].

الدراسة السادسة: للباحث د.عبد الرحمن بن أحمد العواجي، بعنوان: "الأحاديث التي أعلَّها الإمام البخاري في كتابه "التاريخ الكبير" من بداية ترجمة: سعيد بن عامر، إلى نهاية الكتاب"[2].

الدراسة السابعة: للباحث د.عبد الرحمن بن سليمان الشائع، بعنوان: "الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري: لا يُتابع عليه في التاريخ الكبير"[3].

خطة البحث:

وقد قسمته إلى مقدمة وفصلين وخاتمة وهي كالآتي:

المقدمة وتحوي: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

الفصل الأول: الدِّراسة، وفيها أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف موجز بالإمام البخاري.

المبحث الثاني: مدلول مصطلح: "ليس بالقوي" عند الأئمة النّقاد.

المبحث الثالث: الفرق بين قولهم: "ليس بالقوي"، وقولهم: "ليس بقوي".

المبحث الرابع: مرتبة من قيل فيه: "ليس بالقوي"، وحكم روايته عند المحدثين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مرتبة من قيل فيه: "ليس بالقوي".

١) رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الماجستير في الحديث وعلومه من جامعة الأمير/عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر عام ١٤١٨هـ.

٢) رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الماجستير في السُنَّة وعلومها من كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٢٥/٢٤هـ.

٣) رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الماجستير من قسم الكتاب والسنَّة بكلية الدعوة وأصول الدين جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عام ١٤٢٢هـ.

المطلب الثاني: حكم روايته عند المحدثين.

الفصل الثاني: الرواة الذين أطلق عليهم الإمام أبو عبد الله البخاري وصف: "ليس بالقوي عندهم".

دراسة تطبيقية مقارنة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

وقد كان منهج البحث على النحو الآتي:

١) استخراج أسماء الرواة الذين أطلق عليهم الإمام البخاري وصف "ليس بالقوي عندهم" من أمات كتب الرجال كـ (الجرح والتعديل، والكامل لابن عدي، وتهذيب الكمال، والميزان، وكتب الضعفاء) ... إلخ.

٢) استعنتُ في استخراج الأسماء - بعد الله سبحانه وتعالى - ببرامج الحاسوب الحديثية، توخياً للدقة، واختصاراً للوقت.

٣) ترجمتُ لكل راوٍ من الرواة بالطريقة الآتية:

أ) ذكر اسم الراوي كاملاً مع إيراد سنة وفاته إنْ وُجدت.

ب) اقتصرتُ في ترجمة كل راوٍ على ما قيل فيه جرحاً وتعديلاً.

ج) أُصدِّر كل ترجمة من التراجم بقول الإمام البخاري في الراوي.

د) أذكر في كل ترجمة أقوال المعَدِّلين أولاً ثم أقوال المجَرِّحين ثانياً.

هـ) قسمت أقوال المجَرِّحين إلى قسمين: مُضَعِّفين ومُضَعِّفين جداً.

و) أختم كل ترجمة بدراسة أقوال النُّقاد في الراوي، وترجيح ما أراه أنسب لحاله من أقوالهم.

* * *

المبحث الأول

ترجمة الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري*

اسمه ونسبه وكنيته:

هو الإمام العَلَم محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله الجُعْفِي، مولاهم البخاري[1].

مولده:

وُلد يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ببخارى[2]، قال المستنير بن عتيق: أخرج لي ذلك محمد بن إسماعيل بخط أبيه، وجاء ذلك عنه من طرق[3].

طلبه للعلم:

طلب العلم وهو صبي، وكان يشتغل بحفظ الحديث وهو في الكُتَّاب ولم تتجاوز سنه عشر سنين، وكان يختلف إلى محدثي بلده ويرد على بعضهم خطأه، فلما بلغ ست عشرة سنة كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف فقه أصحاب الرأي، ثم خرج مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة، فلما حجَّ رجع أخوه بأمه، وتخلَّف هو في طلب الحديث[4].

*مصادر الترجمة: تاريخ بغداد ٢/٤-٣٧ رقم ٤٢٦، طبقات الحنابلة ١/٢٧١-٢٧٩ رقم ٣٨٧، تهذيب الأسماء واللغات ١/٦٧-٧٦، وفيات الأعيان ٤/١٨٨-١٩١، تهذيب الكمال ٢٤/٤٣٠-٤٦٨ رقم ٥٠٥٩، تاريخ الإسلام ١٩/٢٣٨-٢٧٤ رقم ٤٠١، سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩١-٤٧١ رقم ١٧١، الوافي بالوفيات ٢/٢٠٦-٢٠٩، طبقات الشافعية الكبرى ٢/٢١٢-٢٤١ رقم ٥١، تهذيب التهذيب ٩/٤٧-٥٥ رقم ٥٣، شذرات الذهب ٢/١٣٤-١٣٦، وغيرها الكثير.

١) تاريخ الإسلام ١٩/٢٣٨ – ٢٣٩، سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩١ – ٣٩٢، هدي الساري ص٤٧٧

٢) تاريخ الإسلام ١٩/٢٣٩، سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩٢، هدي الساري ص٤٧٧

٣) هدي الساري ص٤٧٧

٤) سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩٣، تاريخ بغداد ٢/٧ بتصرف

شيوخه:

لقد أخذ البخاري عن شيوخ كثيرين قد ذكرهم من ترجم للبخاري. فمنهم من صنفهم على حروف المعجم كالمزي[1]، وحاول استقصاءهم، وذكرهم الذهبي على البلدان[2]، وذكرهم أيضاً على الطبقات[3]، وقد تبعه الحافظ ابن حجر في ذكرهم على الطبقات[4]، وهذه أسماء بعض شيوخه على حروف المعجم:

فقد روى عن: إبراهيم بن حمزة الزبيري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي عاصم الضحاك بن مخلد، وعلي بن المديني، وأبي نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن بشار بندار، وأبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، ونعيم بن حماد المروزي، وهشام بن عمار الدمشقي، ويحيى بن معين ... وأمم سواهم[5].

تلاميذه:

روى عنه: إبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وإسحاق بن داود التستري، وزنجويه بن محمد اللباد، وأبو بكر عبد الله بن أبي داود، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، والقاسم بن إسماعيل المحاملي، وأبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس، ومحمد بن عبد الله بن الجنيد، ومسلم بن الحجاج، ويحيى بن محمد بن صاعد البغدادي ... وخلق سواهم[6].

منزلته العلمية:

اشتهر الإمام البخاري في عصره بالحفظ، والعلم، والذكاء، وقد وقعت له حوادث كثيرة تدل على حفظه منها امتحانه يوم دخل بغداد وهي قصة مشهورة[7].

١) تهذيب الكمال ٤٣١/٢٤
٢) سير أعلام النبلاء ٣٩٤/١٢
٣) المصدر نفسه ٣٩٥/١٢
٤) هدي الساري ص٤٧٩
٥) تهذيب الكمال ٤٣١/٢٤ – ٤٣٤
٦) المصدر نفسه ٤٣٤/٢٤ – ٤٣٦
٧) هدي الساري ص٤٨٦

وكان واسع العلم، غزير الاطلاع، قال محمد بن أبي حاتم: قرأ علينا أبو عبد الله كتاب الهبة فقال: ليس في هبة وكيع إلا حديثان مسندان أو ثلاثة، وفي كتاب عبد الله بن المبارك خمسة أو نحوها، وفي كتابي هذا خمسمائة حديث أو أكثر[1].

ثناء العلماء عليه:

وكما رزق اللهُ – عزَّ وجلَّ – الإمام البخاريَّ فتوحاً ربَّانيَّة في العلم، والحفظ، والفهم، والفقه، والزُّهد، والورع، والعبادة، فقد رزقه محبَّةً وقَبولاً كبيرين في قلوب العباد، فكان البخاريُّ كلَّما حلَّ ببلد أو مدينة، ازدحم عليه النَّاسُ بصورةٍ تفوق الوصفَ والبيان، قال الشيرازي: "لما قدم أبو عبد الله البخاري بخارى نُصبت له القباب على فرسخ من البلد واستقبله عامة أهل البلد حتى لم يبق مذكور ونثر عليه الدراهم والدنانير"[2]

وهذه طائفةٌ من ثناء العلماء عليه:

*قال قتيبةُ بن سعيد[3]: "جالست الفقهاء، والزُّهَّاد، والعُبَّاد، فما رأيتُ منذ عقلتُ مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه، كعمر في الصَّحابة".

*وقال علي بن المديني[4]: – في الثناء على البخاري – "ما رأى مثل نفسه".

*وقال أحمد بن حنبل[5]: "ما أخرجت خُراسان مثل محمد بن إسماعيل".

*وقال أبو حاتم الرازيُّ[6]: "لم تُخرج خراسانُ قط، أحفظَ من محمد بن إسماعيل، ولا قَدِم منها إلى العراقِ أعلمُ منه".

*وقال الدَّارميُّ[7]: "قد رأيتُ العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق، فما رأيتُ فيهم أجمعَ من محمد بن إسماعيل، فهو أعلمُنا وأفقهُنا وأكثرُنا طلباً".

١) تاريخ الإسلام ٢٥١/١٩
٢) تغليق التعليق ٤٣٩/٥
٣) هدي الساري ص٤٨٢
٤) تاريخ بغداد ١٧/٢
٥) سير أعلام النبلاء ٤٢١/١٢
٦) تهذيب التهذيب ٥١/٩
٧) تاريخ بغداد ٢٧/٢

*وقال الإمام مسلم له يوماً[1]: "لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك".

*وقال الإمامُ التِّرمذيُّ[2]: "لم أرَ أحداً بالعراق، ولا بخراسانَ في معنى العِلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثير أحدٍ أعلمَ من محمد بن إسماعيل".

مؤلفاته:

لقد ترك الإمام البخاري إنتاجاً علمياً غزيراً يدل على علمه وتمكنه، وقد استفاد ممن قبله واستفاد منه من جاء بعده فاقتدوا به في مصنفاته، واحتذوا حذوه. وساروا على طريقته. ولقد حفظت لنا كتب التاريخ والتراجم أسماء كتبه ومصنفاته، لكن الكثير منها فقد منذ أمدٍ بعيد، وهذه أسماء كتبه التي ذكرها العلماء:

أولاً: المطبوع

١- الأدب المفرد (مكتبة المعارف، ط١/١٤١٩هـ) ٢- التاريخ الأوسط (مكتبة الرشد، ط١/١٤٢٦ وط٢/ ١٤٢٩) ٣- التاريخ الصغير (دار المعرفة، ط١/١٤٠٦) وقيل: إن المطبوع باسم الصغير هو الأوسط وليس الصغير. ٤- التاريخ الكبير (مؤسسة الكتب الثقافية، بدون تاريخ) ٥- الثلاثيات (في الحديث) (دار المأمون للتراث، بدون تاريخ) ٦- الجامع الصحيح (دار ابن كثير، ط٣/١٤٠٧) ٧- جزء القراءة خلف الإمام (المكتبة السلفية ط١/١٤٠٠) ٨- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية (دار أطلس الخضراء ط١/١٤٢٥) ٩- رفع اليدين في الصلاة (دار ابن حزم، ط١/١٤١٦) ١٠- الضعفاء الصغير (عالم الكتب، ط١/١٤٠٤) ١١- الكنى (طُبع في آخر كتاب التاريخ الكبير).

ثانياً: المخطوط والمفقود

١- أسامي الصحابة الوحدان ٢- الأشربة ٣- بر الوالدين ٤- التفسير الكبير ٥- الجامع الصغير ٦- الجامع الكبير ٧- الرقاق ٨- السنن في الفقه ٩- العلل ١٠-

١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٣/٩٦١

٢) العلل الصغير له (مطبوع في آخر السنن) ٥/٧٣٨

عـوالي الـصحاح (مخطـوط – مكتبـة الظاهريـة بدمـشق) ١١– الفوائـد ١٢– قـضايا الـصحابة والتـابعين وأقـاويلهم ١٣– المؤتلـف والمختلـف ١٤– المبـسوط فـى الحـديث (مخطـوط – مكتبة جامعة كارل ماركس بألمانيا الشرقية) ١٦– المسند الكبير (مخطوط – مكتبة دار العلوم الألمانية بألمانيا الشرقية) ١٨– الهبة.

وفاته:

خرج الإمام البخاري إلى "خرتنك" وهي قرية على فرسخين من سمرقند، كان له بها أقرباء فبقي فيها أياماً قليلة، ثم توفي، وكان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ستة وخمسين ومائتين، وعاش اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً[1]، وكانت حياته كلها حافلة بالعلم، معمورة بالعبادة، فجزاه الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء، ورحمه رحمة واسعة، وأسكنه الفردوس الأعلى من الجنَّة.

* * *

١) تاريخ بغداد ٢/ ٣٤، وفيات الأعيان ٤/ ١٩١، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٦، هدي الساري ص٤٩٣

المبحث الثاني

مدلول مصطلح: "ليس بالقوي" عند الأئمة النّقاد.

يرى بعض النُّقاد أنَّ مصطلح: "ليس بالقوي"، يدل على أنَّ الراوي المتَّصِف به نَقَصَ حفظه عن حفظ الثقات، ولم يبلغ شأوهم في الإتقان.

قال الذهبي[1]: "وقد قيل في جماعات: (ليس بالقويّ، واحتُجَّ به)، وهذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: (ليس بالقويّ)، ويُخرِّجُ لهم في كتابه. قال: قولُنا: (ليس بالقوي) ليس بجَرْحٍ مُفْسِدٍ".

ولما قال النسائي[2]: – في الحسن بن الصباح البزار الواسطي – "ليس بالقوي"، علَّق الحافظ ابن حجر بقوله[3]: "هذا تليين هيِّن، وقد روى عنه البخاري، وأصحاب السنن إلا ابن ماجة ولم يكثر عنه البخاري".

وفي حقيقة الأمر أنَّ مدلول هذا المصطلح يختلف من إمام لآخر، قال ابن المديني[4]: – في الفرج بن فضالة – "هو وسط، وليس بالقوي"، وقال[5]: – في سليمان بن قَرْمٍ – "لم يكن بالقوي، وهو صالح"، وقال[6]: –في ابن أخي الزُّهريّ – "ضعيفٌ، ليس بالقوي، ونحن نكتب حديثه".

وقال عبد الله بن أحمد[7]: "سألت أبي عن فرقد السبخي؟ فقال: ليس هو بقوي في الحديث، قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذاك".

١) الموقظة ص٨٢

٢) تهذيب الكمال ٦/ ١٩٤

٣) هدي الساري ص٣٩٧

٤) سؤالات ابن أبي شيبة ص١٦٢ رقم ٢٣٤

٥) المصدر نفسه ص١٦٩ رقم ٢٤٧

٦) المصدر نفسه ص١٢٣ رقم ١٥٠

٧) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٨٤ – ٣٨٥ رقم ٧٥١

وقال الدارقطني[1]: – في شبل بن العلاء بن عبد الرحمن – "ليس بالقوي، ويُخرَّج حديثه"، وقال[2]: في سعيد بن يحيى الحميري– "متوسط الحال، ليس بالقوي".

وقال ابن القطان[3]: "وأما بكر بن بكار، أبو عمرو البصري، فقال ابن معين: ليس بالقوي، وكذا قال أبو حاتم، وهو إلى التقوية أقرب، فإنهما إنما يعنيان بذلك أنه ليس بأقوى ما يكون".

وقال الذهبي[4]: "وبالاستقراء، إذا قال أبو حاتم: (ليس بالقويّ)، يُريد بها: أنَّ هذا الشيخ لم يَبلُغ درَجَة القويّ الثَّبْت، والبخاريُّ قد يُطلقُ عَلَى الشيخ: (ليس بالقوي)، ويريد أنَّه: (ضعيف)".

وقال ابن حجر[5]: "أحمد بن بشير الكوفي، قال النَّسائي: (ليس بذلك القوي) ... فأمَّا تضعيف النَّسائي له فمشعر بأنه غير حافظ".

قلتُ: أحياناً يقع في كلام النُّقاد ما يدل على أنَّهم أرادوا بلفظة: "ليس بالقوي" الجرح الشديد، ومما يدل على ذلك الآتي:

١– قال أبو زرعة الرازي[6]: – في عبد الله بن عبد العزيز الليثي – "ليس بالقوي"، وعبارات سائر الأئمة تدل على تركه، قال ابن معين: "ليس بشيء"، وقال البخاري: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم: "لا يُشتغل به"[7].

٢– وقال أبو حاتم الرازي[8]: – في عبد الواحد بن زيد البصري – "ليس بالقوي في الحديث، ضعيف بمرة".

١) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني ص٨٦ رقم ٢٢٣

٢) سؤالات الحاكم للدارقطني ص٢١٦ رقم ٣٣٧

٣) بيان الوهم والإيهام ٣/٤٦٢

٤) الموقظة ص٨٣

٥) هدي الساري ص٣٨٥ – ٣٨٦

٦) الجرح والتعديل ٥/١٠٣

٧) انظر هذه الأقوال وغيرها في ترجمته في ميزان الاعتدال ٢/٤٥٥ رقم ٤٤٢٥

٨) الجرح والتعديل ٦/٢٠

٣- وقال أبو أحمد الحاكم[١]: - في أيوب بن خُوط - "ليس بالقوي عندهم"، وقد قال فيه ابن معين: "لا يُكتب حديثه"، وقال النسائي، والدارقطني: "متروك"، وقال الأزدي: "كذاب"، وقال الساجي: "أجمع أهل العلم على ترك حديثه، كان يحدث بأحاديث بواطيل، وكان يُرمى بالقدر، وليس هو بحجة"[٢].

تبيَّن من الأقوال السابقة أنَّ من النُّقاد من يُطلق لفظة: "ليس بالقوي"، ويريد بها من لم يبلغ درجة القوي الثَّبْت، وهذا يُخرَّج حديثه، ويُحتج به، ومنهم من يُطلقها على الضعيف الذي يُكتب حديثه للاعتبار، ومنهم من يُطلقها على شديد الضعف الذي لا يُكتب حديثه.

* * *

١) الأسامي والكنى له ٣٤٧/١ - ٣٤٨ رقم ٢٧٠

٢) انظر هذه الأقوال وغيرها في ترجمته في تهذيب التهذيب ٤٠٢/١ - ٤٠٤ رقم ٧٤١

المبحث الثالث

الفرق بين قولهم: "ليس بالقوي" وقولهم: "ليس بقوي"

إنَّ من العلماء المعاصرين من فرَّق في عباراته في النقد بين قولهم: "ليس بالقوي"، وقولهم: "ليس بقوي"، بانياً ذلك على الفارق اللغوي بين العبارتين.

فالأولى: عند هؤلاء إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة، فهي عبارة تليين.

والثانية: عندهم تنفي القوة مطلقاً، وإن لم تُثبت الضعف مطلقاً.

فقد صرَّح العلامة المعلمي بالفرق بين قول الناقد في الراوي: "ليس بقوي"، وقوله فيه: "ليس بالقوي" بعد أن قال الكوثري – في بعضهم –: "ليس بقوي عند النَّسائي"، فاستدرك عليه المعلمي بقوله: "أقول: عبارة النَّسائي [ليس بالقوي]، وبين العبارتين فرق لا أراه يخفى على الأستاذ ولا على عارف بالعربية، فكلمة: [ليس بقوي] تنفي القوة مطلقاً وإن لم تُثبت الضعف مطلقاً، وكلمة: [ليس بالقوي] إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة، والنَّسائي يراعي هذا الفرق فقد قال هذه الكلمة في جماعة أقوياء منهم عبد ربه بن نافع، وعبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل، فبين ابن حجر في ترجمتيهما من مقدمة الفتح أن المقصود بذلك أنهما ليسا في درجة الأكابر من أقرانهما، وقال في ترجمة الحسن بن الصباح: [وثقه أحمد وأبو حاتم، وقال النسائي: صالح، وقال في الكنى: ليس بالقوي] قلت: هذا تليين هين، وقد روى عنه البخاري، وأصحاب السنن إلا ابن ماجه، ولم يكثر عنه البخاري"[1].

قلتُ: إنَّ هذا التفريق من العلامة المعلمي – في نظري – غير دقيق والله أعلم للأسباب الآتية:

١– أنَّ المعلمي بنى قوله في التفريق بين العبارتين – في المقام الأول – على الجانب اللغوي بين اللفظين.

١) التنكيل ٢٣٢/١

٢- أنَّ هذا التفريق بين اللفظين مجرد دعوى تحتاج إلى دليل يقوم بها، ولا دليل عليها من الناحية التطبيقية، بل الأمر على خلافه، كما سيأتي.

٣- الذي يظهر من صنيع المتقدمين عدم التفريق بينهما، ومن أمثلة ذلك:

أ- إبراهيم بن مهاجر الكوفي، قال عنه النسائي[١]: "ليس بالقوي"، ونقل المزي قوله في موضعين من كتابه وغاير بينهما في النقل، فقال في الموضع الأول: - في ترجمة: "ابن مهاجر"[٢] -: "وقال النسائي: ... وإبراهيم بن مهاجر ليس بالقوي في الحديث"، وقال في الموضع الثاني: - في ترجمة: "كليب بن شهاب"[٣]: "وقال النسائي: ... وإبراهيم بن مهاجر ليس بقوي في الحديث"، وكذا أعاده ابن حجر في الموضعين[٤]. فلم ير الحافظان المزي، وابن حجر فرقاً بين هاتين العبارتين.

ب- جاء في ترجمة: حيي بن عبد الله المعافري، عند الذهبي[٥]: قال النسائي: "ليس بقوي"، وجاء عند المزي[٦]، والصفدي[٧]، وابن حجر[٨]: "ليس بالقوي".

ج- عبد الله بن شريك العامري، قال عنه أبو حاتم[٩]: "ليس بقوي"، وقال النسائي[١٠]: "ليس بالقوي"، ونقل المزي[١١] قولهما- في ترجمة الرجل - بلفظ: "وقال أبو حاتم،

١) الضعفاء والمتروكون له ص٤١ رقم ٧

٢) تهذيب الكمال ٢/٢١٣

٣) المصدر نفسه ٢٤/٢١٢ - ٢١٣

٤) تهذيب التهذيب ١/١٦٨ و ٨/٤٤٥

٥) تاريخ الإسلام ٩/١١٩

٦) تهذيب الكمال ٧/٤٨٩

٧) الوافي بالوفيات ١٣/١٤١

٨) تهذيب التهذيب ٣/٧٢

٩) الجرح والتعديل ٥/٨٠ - ٨١ رقم ٣٧٥

١٠) الضعفاء والمتروكون له ص١٥٤ رقم ٣٦٥

١١) تهذيب الكمال ١٥/٨٨

والنسائي: ليس بقوي"، ولم يفرق بين لفظيهما، وكذا نقله ابن حجر[1]. فأين هذا التفريق المزعوم؟

د- جاء في ترجمة: عسل بن سفيان اليربوعي، عند الذهبي[2]: قال النسائي: "ليس بقوي"، وجاء عند المزي[3]، وابن حجر[4]: "ليس بالقوي". فلو كان هناك فرق بين العبارتين لنبه المتأخرون على ما وقع عند الذهبي.

٤- ورد في كتب الجرح والتعديل ما يخالف صراحة قول من فرق بين العبارتين من الناحية التطبيقية، حيث أطلق بعض النُقاد عبارة: "ليس بالقوي"- التي تعني نفي كمال القوة، عند المعلمي - على رواةٍ متروكين، ومن أمثلة ذلك:

أ- بكر بن خنيس الكوفي، قال عنه النسائي[5]: "ليس بالقوي"، وقال ابن معين[6]، وأبو داود[7]: "ليس بشيء"، وقال أبو زرعة[8]: "ذاهب"، وقال السعدي[9]: "كان يروي كل منكر عن كل منكر"، وقال أحمد بن صالح المصري[10]، وابن خراش[11]، والدارقطني[12]: "متروك".

ب- الحارث بن نبهان الجرمي، قال عنه الدارقطني[13]: "ليس بالقوي"، وقال ابن معين[14]: "ليس بشيء"، وقال مرة[15]: "لا يُكتب حديثه"، وقال أبو حاتم[16]: متروك

١) تهذيب التهذيب ٥/ ٢٥٣
٢) تاريخ الإسلام ٩/ ٢٢١
٣) تهذيب الكمال ٢٠/ ٥٤
٤) تهذيب التهذيب ٦/ ١٩٤
٥) تهذيب الكمال ٤/ ٢١٠
٦) تاريخ ابن معين - رواية الدوري ١/ ٢٠٦ رقم ١٣٤١
٧) تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٢
٨) الضعفاء له ٢/ ٤٤٩
٩) أحوال الرجال ص١٠٨ رقم ١٦٨
١٠) تاريخ بغداد ٧/ ٩٠
١١) تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٢
١٢) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني ص٥٨ رقم ٥٨
١٣) الضعفاء والمتروكون له ص١٧٦ - ١٧٧ رقم ١٥٥
١٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٢/ ٨٨ رقم ٣٤١٢
١٥) المصدر نفسه ٢/ ٢١٨ رقم ٤٣٨٢
١٦) الجرح والتعديل ٣/ ٩١ - ٩٢ رقم ٤٢٦

الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث"، وقال البخاري[1]: "منكر الحديث"، وقال النسائي[2]: "متروك الحديث"، وقال ابن حبان[3]: " كان من الصالحين الذين غلب عليهم الوهم حتى فحش خطؤه".

ج- عبد العزيز بن أبان القرشي، قال عنه البزار[4]: "ليس بالقوي"، وقال ابن معين[5]: "كذاب خبيث يضع الحديث"، وقال ابن نمير[6]: "هو كذاب"، وقال البخاري[7]: "تركوه"، وقال أبوحاتم[8]: "لا يُشتغل به، تركوه، لا يُكتب حديثه"، وقال النسائي[9]، والدارقطني[10]: "متروك الحديث".

الخلاصة: يتبين مما سبق أن لا فرق بين قولهم: "ليس بالقوي" وبين قولهم "ليس بقوي" عند المتقدمين، والمتأخرين الذين هم رجال الجرح والتعديل، ونُقَّاده، وأنَّ التفريق بين اللفظين هو من قول بعض المعاصرين اللذين اعتمدوا فيه على الجانب اللغوي في المقام الأول، بينما الجانب التطبيقي يخالفه من كل الوجوه.

* * *

١) التاريخ الكبير ٢/ ٢٨٤ رقم ٢٤٨١
٢) الضعفاء والمتروكون له ص٧٨ رقم ١١٨
٣) المجروحون ١/ ٢٢٢ – ٢٢٣
٤) كشف الأستار ٤/ ١٥٩
٥) سؤالات ابن الجنيد ص٢٩٣ رقم ٨٢
٦) تاريخ بغداد ١٠/ ٤٤٦
٧) الضعفاء الصغير ص١٥١ رقم ٢٢٤
٨) الجرح والتعديل ٥/ ٣٧٧ – ٣٧٨ رقم ١٧٦٧
٩) الضعفاء والمتروكون له ص١٦٨ رقم ٤١٣
١٠) السنن له ٥/ ٤٧٦

المبحث الرابع

مرتبة من قيل فيه: "ليس بالقوي" وحكم روايته عند المحدثين.

المطلب الأول: مرتبة من قيل فيه: "ليس بالقوي".

عني النُّقاد وعلماء الرجال بذكر ألفاظ الجرح والتعديل، وبيان مراتبها ودرجاتها، والذي يعنينا في بحثنا هذا ذكر ألفاظ الجرح عند العلماء الذين ذكروا لفظة: "ليس بالقوي" ضمن مراتب التجريح وهم: ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، وابن جماعة، والطيبي، والذهبي، وابن الملقن، والعراقي، والفارسي، والسخاوي. وإليك بيانها:

أولاً: مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم[1] (ت٣٢٧)

الأولى: لين الحديث.

الثانية: **ليس بقوي.**

الثالثة: ضعيف الحديث.

الرابعة: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب.

ثانياً: مراتب الجرح عند ابن الصلاح[2] (ت٦٤٣)

الأولى: لين الحديث.

الثانية: **ليس بقوي.**

الثالثة: ضعيف الحديث.

الرابعة: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب.

ثالثاً: مراتب الجرح عند ابن جماعة[3] (ت٧٣٣)

الأولى: لين الحديث، مقارب الحديث مضطرب، أو لا يُحتج به، أو مجهول.

الثانية: **ليس بقوي**، ليس بذاك، أو ليس بذلك القوي.

١) الجرح والتعديل ٢/٣٧

٢) علوم الحديث ص١٢٥ – ١٢٦

٣) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث ص٦٥ – ٦٦

الثالثة: ضعيف الحديث، فيه ضعف، في حديثه ضعف.

الرابعة: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب.

رابعاً: مراتب الجرح عند الطيبي[1] (ت٧٤٣)

الأولى: لين الحديث، مقارب الحديث، مضطرب الحديث، أو لا يُحتج به، أو مجهول.

الثانية: **ليس بقوي**، ليس بذاك، أو ليس بذاك القوي.

الثالثة: ضعيف الحديث.

الرابعة: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب.

خامساً: مراتب الجرح عند الذهبي[2] (ت٧٤٨)

الأولى: دجال، كذاب، أو وضاع يضع الحديث.

الثانية: متهم بالكذب، متفق على تركه.

الثالثة: متروك، ليس بثقة، سكتوا عنه، ذاهب الحديث، فيه نظر، هالك، ساقط.

الرابعة: واهٍ بمرة، ليس بشيء، ضعيف جداً، ضعَّفوه، ضعيف واهٍ، منكر الحديث.

الخامسة: يُضَّعف، فيه ضعف، قد ضُعِّف، **ليس بالقوي**، ليس بحجَّة، ليس بذاك، يُعرف وينكر.

سادساً: مراتب الجرح عند ابن الملقن[3] (ت٨٠٤)

الأولى: لين الحديث.

الثانية: **ليس بقوي**.

الثالثة: ضعيف الحديث.

الرابعة: متروك الحديث، أو ذاهبه، أو كذاب.

١) الخلاصة في أصول الحديث ص٨٨ – ٨٩

٢) ميزان الاعتدال ٤/١

٣) المقنع في علوم الحديث ٢٨٦/١

سابعاً: مراتب الجرح عند العراقي[1] (ت٨٠٦)

الأولى: كذاب، يكذب، وضَّاع.

الثانية: فلان متهم بالكذب أو الوضع، هالك ساقط.

الثالثة: فلان رُدَّ حديثه، ضعيف جداً، واهٍ، ليس بشيء، أو لا شيء، أو فلان لا يساوي شيئاً.

الرابعة: فلان ضعيف، منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو مضطرب الحديث.

الخامسة: فلان فيه مقال، فلان ضعيف، لين، أو ليّن الحديث، تعرف وتُنكر، ليس بذاك، ليس بالمتين،

ليس بالقوي، ليس بعمدة، ليس بالمرضي، للضعف ما هو.

ثامناً: مراتب الجرح عند أبي الفيض الفارسي[2] (ت٨٣٧)

الأولى: الوصف بأفعل أو أفعال كـ أكذب الناس، كذَّاب، وضَّاع.

الثانية: متروك، متروك الحديث، متهم بالكذب، متهم بالوضع.

الثالثة: رُدَّ حديثه، مردود الحديث، ضعيف جداً، واهٍ، طرحوا حديثه، لا يساوي شيئاً.

الرابعة: منكر الحديث، واهي الحديث، ضعَّفوه، لا يُحتج به، ضعيف، مجهول.

الخامسة:فلان فيه مقال، فيه ضعف، في حديثه ضعف، ليس بذلك، **ليس بالقوي**، ليّن، ليّن الحديث.

تاسعاً: مراتب الجرح عند السخاوي[3] (ت٩٠٢)

الأولى: أكذب الناس، ركن الكذب.

الثانية: كذَّاب، يضع الحديث، وضَّاع، دجَّال.

الثالثة: متهم بالكذب، متهم بالوضع، ذاهب الحديث.

١) التبصرة والتذكرة ٢/١١ – ١٢

٢) جواهر الأصول ص٦١

٣) فتح المغيث ٢/١٢٤ – ١٢٩

الرابعة: ضعيف جداً، لا يُكتب حديثه، ليس بشيء، أو واهٍ بمرة لا يساوي شيئاً.

الخامسة: ضعيف، منكر الحديث، له ما يُنكر، لا يُحتج بحديثه.

السادسة: ضُعِّف، **ليس بقوي**، ليّن، سيئ الحفظ، في حديثه شيء.

هذه مرتبة "ليس بالقوي" عند الأئمة المذكورين أعلاه، فقد تبيَّن أنها في المراتب الدنيا من مراتب الجرح، فعند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، وابن جماعة، والطيبي، وابن الملقن في المرتبة الثانية من مراتب الجرح، وهؤلاء رتَّبوها من الأدنى إلى الأعلى، وعند الذهبي، والعراقي، والفارسي، والسخاوي في المرتبة الأخيرة، وهؤلاء رتَّبوها من الأعلى إلى الأدنى.

المطلب الثاني: حكم روايته عند المحدثين.

قال ابن أبي حاتم: "وإذا قالوا: (ليس بقويّ)، فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا أنه دونه"، وقد قال في الأولى التي هي "ليّن الحديث": يُكتب حديثه، ويُنظر فيه اعتباراً.

وقال ابن جماعة: "الثانية: (ليس بقويّ)، كالأول لكنه دونه" أي: في القوة.

وقال الطيبي: "الثانية: هو (ليس بقويّ)، فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه إلا أنه دونه في القوة".

وقال ابن الملقن: "ثانيها: (ليس بقويّ)، فيُكتب حديثه، إلاَّ أنَّه دون (ليّن)".

وقال العراقي: "وكل من ذكر من بعد قولي: لا يساوي شيئاً فإنه يُخَرَّج حديثه للاعتبار، وهم المذكورون في الرابعة والخامسة"أهـ.

وقال أبو الفيض الفارسي: "ففي هاتين المرتبتين – أي الرابعة والخامسة – يُكتب حديثه للاعتبار".

قلتُ: ولفظ: "ليس بالقوي" ذُكر عندهما في الخامسة كما سبق آنفاً.

وقال السخاوي[1]: "والحكم في المراتب الأربع أنه لا يُحتج بواحد من أهلها، ولا يُستشهد به، ولا يُعتبر به، وكل من ذكر من بعد لفظ لا يساوي شيئاً وهو ما عدا الأربع، يخرَّج حديثه للاعتبار، لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافتها لها".

قلتُ: ولفظة: "ليس بالقوي" جاءت عند السخاوي في السادسة.

وبعد هذه الدِّراسة الموجزة إليك أخي القارئ عرضاً للرواة الذين أطلق عليهم الإمام أبو عبد الله البخاري وصف: "ليس بالقوي عندهم" مرتبين على حروف المعجم، مع مقارنة حكمه مع أحكام غيره من النقاد للوقوف على واقع حال هؤلاء الرواة، ومن ثم معرفة مراد البخاري من قوله.

* * *

١) فتح المغيث ٢/ ١٢٩

الفصل الثاني

الدِّراسـة التطبيقيـة

الرواة الذين أطلق عليهم الإمام البخاري وصف: "ليس بالقوي عندهم"

١- بحر بن كنيز الباهلي، أبو الفضل البصري، المعروف بالسَّقَّاء (ت ١٦٠)[١].

قال البخاري[٢]: "لَيْسَ عِنْدهم بِقَوِيّ".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

قال أبو الحسن الكوفي[٣]: "لا بأس به".

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال ابن سعد[٤]، وأبو حاتم[٥]، والحربي[٦]، وأبو داود[٧]، والدارقطني[٨]: "ضعيف"، وقال البزار[٩]: "لم يكن بالقوي"، وقال الساجي[١٠]: "تُروى عنه مناكير، وليس هو عندهم بقوي في الحديث"، وقال البيهقي[١١]: "ضعيف، لا يُحتج به"، وقال ابن حجر[١٢]: "ضعيف".

١) تهذيب الكمال ٤/ ١٢ – ١٤ رقم ٦٣٩

٢) التاريخ الكبير ٢/ ١٢٨ رقم ١٩٢٧

٣) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٠

٤) الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٤

٥) الجرح والتعديل ٢/ ٤١٨

٦) تهذيب التهذيب ١/ ٤١٩

٧) سؤالات الآجري لأبي داود ٢/ ١٢٩ رقم ١٣٤٠

٨) السنن له ١/ ٣٣٥

٩) مسند البزار ٩/ ٦٣

١٠) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٠

١١) السنن الكبرى له ٥/ ٣٢٧

١٢) تقريب التهذيب ص١٦٣ رقم ٦٤٢

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال يزيد بن زريع[١]: "كان لا شيء"، وقال ابن معين[٢]: "ليس بشيء كل الناس أحب إليّ منه"، وقال مرة[٣]: "لا يُكتب حديثه"، وقال الجوزجاني[٤]: "ساقط"، وقال أبوداود[٥]، وابن الجنيد[٦]، والنسائي[٧]، والدارقطني[٨]: "متروك"، زاد النسائي: "الحديث"، وقال في موضع آخر[٩]: "ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه"، وقال ابن حبان[١٠]: "كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى استحق الترك"، وقال ابن عدي[١١]: – بعد أن ساق له نحواً من ثلاثين حديثاً – "وكل رواياته مضطربة ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها، والضعف على حديثه بيّن"، وقال أبو أحمد الحاكم[١٢]: "ليس بالقوي عندهم"، وقال ابن حزم[١٣]: "لا خير فيه، متفق على اطِّراحه"، وقال الذهبي[١٤]: "تركوه"، وقال في موضع آخر[١٥]: "متفق على تركه"، وقال ابن الملقن[١٦]، والهيثمي[١٧]: "متروك"، وقال ابن ناصر الدين الدمشقي[١٨]، وابن حجر[١٩]: "واهٍ"، وقال الخزرجي[٢٠]: "ضعَّفوه جداً".

١) الجرح والتعديل ٢/ ٤١٨
٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٥٠
٣) الموضع السابق
٤) أحوال الرجال ص٩٨ رقم ١٤٦
٥) تهذيب التهذيب ١/ ٤١٩
٦) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١/ ١٣٥ – ١٣٦
٧) الضعفاء والمتروكون له ص٦٤ رقم ٨٤
٨) الضعفاء والمتروكون له ص١٦٢ رقم ١٣٠
٩) تهذيب التهذيب ١/ ٤١٩
١٠) المجروحين ١/ ١٩٢
١١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٥٥
١٢) تهذيب الكمال ٤/ ١٣
١٣) المحلى ١/ ٢٢٧
١٤) المغني في الضعفاء ١/ ١٥٢ رقم ٨٤٩
١٥) ديوان الضعفاء والمتروكين ١/ ١٠٩ رقم ٥٤٦
١٦) البدر المنير ١/ ٦٩٢
١٧) مجمع الزوائد ٤/ ٨٧
١٨) توضيح المشتبه ٧/ ٢٩٨
١٩) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ٣/ ١١٨٨
٢٠) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص٤٦

الدِّراسة والترجيح:

أجمع النقَّاد على جرح بحر بن كنيز السَّقَّاء، واختلفت عباراتهم في ذلك فمنهم من سهَّل القول في جرحه كـ ابن سعد، وأبي حاتم، والحربي، والبزار، والساجي، ومنهم من ذكر في حاله الأمرين كـ أبي داود، والدارقطني، وابن حجر، حيث وصفوه مرة بقولهم: "ضعيف"، ووصفوه مرة بعباراة تدل على طرحه، وقولهم الأول مدفوع بأقوالهم الأخرى فيه، لموافقتها رأي الجمهور من أئمة النقد الذين أهدروه وطرحوا حديثه، وأمَّا قول أبي أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"، فقد تبين لي من خلال دراسة عدد كبير من الرواة الذين أطلق عليهم هذا الوصف أنَّ مراده به في الغالب الجرح الشديد، مثاله ما قاله: – في عبد الأعلى بن أبي المساور الزهري – "ليس بالقوي عندهم"[1]، وقد قال فيه ابن معين: "ليس بشيء، كذاب"[2]، وقال البخاري[3]: "منكر الحديث"، وقال: أبو زرعة[4]: "ضعيف جداً"، وقال أبو داود[5]: "ليس بشيء" وقال ابن نمير[6]، والنسائي[7] "متروك الحديث"، وقال الدارقطني[8]: "متروك"، لذا وضعت قوله مع أقوال المضعِّفين جداً. خصوصاً وأنَّ كل من وصفهم بهذا الوصف – في هذه الدراسة – كانت نتيجة دراسة أقوال الأئمة فيه هي: ترك الرواية عنه، عدا راوٍ واحد، ربما يكون عنده ضعيف جداً.

وقد بيَّن ابن عدي سبب الطعن فيه بقوله: "وكل رواياته مضطربة ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها"، ويكفينا في وصف حاله ما لخَّصه ابن حزم من أقوالهم، بقوله: "لا خير

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ٩٨

(٢) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٧٤ – ٣٧٥ رقم ٤١٧

(٣) الضعفاء الصغير ص ١٥٥ رقم ٢٣٢

(٤) الضعفاء له ٢/ ٣٢٣

(٥) ميزان الاعتدال ٢/ ٥٣١

(٦) تهذيب التهذيب ٦/ ٩٨

(٧) الضعفاء والمتروكون له ص ١٦٥ رقم ٤٠١

(٨) السنن له ٣/ ١٨٢

فيه، متفق على اطِّراحه"، والذهبي بقوله: "متفق على تركه"، وأما قول أبي الحسن الكافي: "لا بأس به" فإنه غير مقبول؛ لكثرة مناكير بحر وشدَّتها.

وخلاصة القول: إنَّ بحر بن كنيز السَّقَّاء متروك، لا يُكتب حديثه، ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

٢- حبان بن علي العنزي، أبو علي الكوفي (ت١٧١)[١].

قال البخاري[٢]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

قال ابن معين[٣]: "صدوق"، وقال في موضع آخر[٤]: "حبان ومندل ليس بهما بأس"، وقال العجلي[٥]: "صدوق جائز الحديث، وكان يتشيع، وكان وجهاً من وجوه أهل الكوفة، وكان فقيهاً"، وقال حجر بن عبد الجبار[٦]: "ما رأيت فقيهاً بالكوفة أفضل من حبان بن علي"، وذكره ابن حبان في الثقات[٧]، وقال: "كان يتشيع"، وقال الخطيب[٨]: "كان صالحاً ديناً"، وقال الذهبي[٩]: "فقيه، صالح الحديث".

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المُضَعِّفون:

١) تهذيب الكمال ٥/ ٣٣٩ – ٣٤٤ رقم ١٠٧١

٢) التاريخ الكبير ٣/ ٨٨ – ٨٩ رقم ٣٠٧ الضعفاء الصغير ص٧٦ رقم ٩٣

٣) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي ص٩٢ رقم ٢٤٥

٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٢٧

٥) تاريخ الثقات ص١٠٥ رقم ٢٤٢

٦) ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٩

٧) ٦/ ٢٤٠ – ٢٤١

٨) تاريخ بغداد ٨/ ٢٥٥

٩) الكاشف ١/ ٢٠١ رقم ٩٠٧

قال ابن سعد[1]: "كان ضعيفاً في الحديث"، وقال ابن نمير[2]: "حبان ومندل أحاديثهما فيها بعض الغلط"، وقال ابن معين[3]: "صالح، ليس بذاك القويّ حديثه"، وقال أبو إسحاق ابن الجنيد[4]: "قلت ليحيى: مندل وحبان، جميعاً سواء؟ قال: سواء. أي ضعيفان"، وقال في موضع آخر[5]: – بعد أن سُئل عن حبان ومندل؟ "ضعيفا الحديث"، وقال أبو زرعة[6]: "ليّن"،

وقال أبو حاتم[7]: "يُكتب حديثه، ولا يُحتج به"، وقال عبد الله بن علي بن المديني[8]: "سألت أبي عن حبان بن علي؟ فضعَّفه، قال أبي: وحبان بن علي لا أكتب حديثه"، وقال عبد الله بن أحمد[9]: "سألته – يعني أباه – عن مندل بن علي؟ فقال: "ضعيف"، قلت له: حبان أخوه؟ فقال: لا، هو أصلح منه – يعني مندل – وقال مرة: ما أقربهما"، وقال النسائي[10]، وابن قانع[11]، والدارقطني[12]: "ضعيف"، وقال ابن عدي[13]: "ولحبان بن علي أحاديث صالحة، وعامة حديثه إفرادات وغرائب، وهو ممن يُحتمل حديثه ويُكتب"، وقال الدارقطني مرة أخرى[14]: – حينما سُئل عن حبان وأخيه مندل – "ضعيفان، ويُخرَّج

١) الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨١

٢) الجرح والتعديل ٣/ ٢٧٠

٣) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ص٩٩ رقم ٣٠٧

٤) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص٤٦٢ رقم ٧٦٦

٥) الضعفاء الكبير ١/ ٢٩٤

٦) الجرح والتعديل ٣/ ٢٧٠

٧) الموضع السابق

٨) تاريخ بغداد ٨/ ٢٥٦

٩) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤١٢ رقم ٨٧١

١٠) الضعفاء والمتروكون له ص٩١ رقم ١٦٥

١١) إكمال تهذيب الكمال ٣/ ٣٤٥

١٢) الضعفاء والمتروكون له ص١٨٧ رقم ١٧٦

١٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٢٩

١٤) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني ص٦٨ رقم ١١٠

حديثهما"، وقال ابن ماكولا[1]: "ضعيف الحديث، وهو شاعر"، وقال الذهبي[2]: "لكنَّه لم يُترك"، وقال الهيثمي[3]، والبوصيري[4]، وابن حجر[5]: "ضعيف"، زاد الأخير: "وكان له فضل وفقه".

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال ابن معين[6]: "حديثه ليس بشيء"، وقال الجوزجاني[7]: "واهي الحديث"، وقال أبو داود[8]: "أحاديثه عن ابن أبي رافع عامتها بواطيل"، وقال ابن حبان[9]: "فاحش الخطأ فيما يروي، يجب التوقف في أمره"، وقال أبو أحمد الحاكم[10]: "ليس بالقوي عندهم"، وقال أبو بكر البرقاني[11]: سألت الدارقطني عن حبان بن علي، وأخيه مندل؟ فقال: "متروكان"، وقال الهيثمي[12]: "متروك".

الدِّراسة والترجيح:

اختلف النُّقاد في حِبَّان بن علي العنزي بين مُعدِّل ومُجرِّح، فالمعَدِّلون – مع قلتهم – وضعوه في أدنى مراتب التعديل، ومع ذلك النفس لا تطمئن لتعديلهم؛ لفحش خطئه، وكثرة إفراداته وغرائبه، فقد قال ابن حبان: "فاحش الخطأ فيما يروي، يجب التوقف في أمره"، وقال ابن عدي: "... وعامة حديثه إفرادات وغرائب ...". فتبين أنَّ الصواب في حِبَّان

١) الإكمال ٢/ ٣٠٩

٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٩ رقم ١٦٨٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٠ رقم ١٢٧٧

٣) مجمع الزوائد ٦/ ١١٤

٤) مصباح الزجاجة ١/ ١١٩

٥) تقريب التهذيب ص٢١٧ رقم ١٠٨٤

٦) الجرح والتعديل ٣/ ٢٧٠

٧) أحوال الرجال ص٧٠ رقم ٨٤

٨) تهذيب التهذيب ٢/ ١٧٤

٩) المجروحين ١/ ٢٦١

١٠) تهذيب التهذيب ٢/ ١٧٤

١١) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني ص٦٨ رقم ١١٠

١٢) مجمع الزوائد ٧/ ٢٠٦

هو الجرح لا التعديل، واختلف المجَرِّحون في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالجمهور جعلوه من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم للاعتبار، وأهدره الباقون، بيد أن الكثير منهم عدلوا إلى أن ضعْفه غير مغرق، ولم يبق معنا سوى ما قاله الجوزجاني: "واهي الحديث" وهذا مردود؛ لأنه محمول على العداوة لأجل المذهب. قال ابن حجر[1]: "وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإنَّ الحاذق إذا تأمل ثَلْب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النَّصْب، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذَلْقة وعبارة طَلْقة"، و كذا قول أبي داود: "أحاديثه عن ابن أبي رافع عامتها بواطيل"، فهذه الأحاديث علتها ابن أبي رافع؛ لأنه شديد الضعف. وقد روى حِبَّان عن جماعة هم أشد منه ضعفاً، بل بعضهم هالك متروك متهم؛ ولم تُنسب له. لذا يكون ما وصفه به الجمهور هو الأنسب لحاله، ومما يؤيده قول أبي حاتم فيه – وهو المتشدد – "يُكتب حديثه، ولا يُحتج به" وهي عبارة: "يقولها أبو حاتم فيمن هو عنده صدوق ليس بحافظ، يُحدِّث بما لا يُتقن حفظَه فيغلط ويضطرب، كما صرّح بذلك في ترجمة إبراهيم بن مهاجر". قاله المعلمي[2]، ومما يؤيده أيضاً كلام ابن عدي المتقدم: "ولحبان بن علي أحاديث صالحة، وعامة حديثه إفرادات وغرائب، وهو ممن يُحتمل حديثه ويُكتب"، وقول الإمام الذهبي: "لكنه لم يترك".

وخلاصة القول: إنَّ حِبَّان بن علي العنزي ضعيف، يُكتب حديثه للاعتبار، والله أعلم.

٣- حريث بن أبي مطر الفزاري، أبو عمرو الحنَّاط، الكوفي[3]

قال البخاري[4]: "لَيْسَ عِنْدهم بِالْقَوِيّ".

١) لسان الميزان ١٦/١

٢) التنكيل ٢٣٨/١

٣) تهذيب الكمال ٥٦٢/٥ – ٥٦٥ رقم ١١٧٣

٤) الضعفاء الصغير ص٧٤ رقم ٩٠

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

لم أجد من عدَّله.

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال ابن معين[١]، وأبوداود[٢]: "ضعيف"، وقال في موضع آخر[٣]: "يُضعِّفون حديثه"، وقال عمرو بن علي[٤]، وأبو حاتم[٥]، والساجي[٦]: "ضعيف الحديث"، زاد الأول: "روى حديثين منكرين"، وزاد الأخير[٧]: "عنده مناكير"، وقال عمرو بن علي مرة أخرى[٨]: "لم أسمع يحيى ولا عبد الرحمن يحدثان عن حريث بن أبي مطر بشيء قط"، وقال أبو إسحاق الحربي[٩]: "ليس بحجة"، وقال ابن حبان[١٠]: "كان ممن يخطئ لم يغلب خطأه على صوابه فيخرج عن حد العدالة، ولكنَّه إذا انفرد بالشيء لا يُحتج به"، وقال البيهقي[١١]: "فيه نظر"، وقال ابن حجر[١٢]: "ضعيف".

١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٢٠٠

٢) تهذيب التهذيب ٢/٢٣٥

٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص٢١٨ – ٢١٩ رقم ١١٧٧

٤) الجرح والتعديل ٣/٢٦٤

٥) الموضع السابق

٦) إكمال تهذيب الكمال ٤/٤٢

٧) تهذيب التهذيب ٢/٢٣٥

٨) الضعفاء الكبير ١/٢٨٧

٩) تهذيب التهذيب ٢/٢٣٥

١٠) المجروحين ١/٢٦٠

١١) السنن الكبرى له ١/١٨٧

١٢) تقريب التهذيب ص٢٣٠ رقم ١١٩٢

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال ابن معين[١]: "لا شيء"، وقال مرة[٢]: "ليس بشيء" وقال البخاري[٣]: "فيه نظر"، وقال علي بن الجنيد[٤]، والأزدي[٥]: "متروك"، وقال النسائي[٦]، والدولابي[٧]: "متروك الحديث"، وقال النسائي مرة[٨]: "ليس بثقة"، وقال ابن القيسراني[٩]: "متروك الحديث"، وكذا قال الذهبي[١٠]، وقال مرة[١١]: "ضعَّفوه"، وقال في موضع آخر[١٢]: "متروك"، وكذا قال الهيثمي[١٣].

الدِّراسة والترجيح:

اتفق النُّقاد على جرح حُريث بن أبي مطر، واختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم جعل ضعفه محتملاً، لا يمنع من كتب حديثه للاعتبار، والبعض الآخر أهدر حديثه وطرحه، وحُجة الفريقين ما عنده من مناكير، مع اتفاقهم على قلة مناكيره. فالذين اعتبروا بحديثه رأوا أنّه لم يُستنكر عليه سوى حديثين فقط، وأما الآخرون فنظروا أولاً: إلى عِزَّة حديثه في جنب قلة مناكيره، لأنَّه كان قليل الحديث، قال ابن

١) الجرح والتعديل ٣/ ٢٦٤

٢) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ص٥٤ رقم ١١١

٣) التاريخ الكبير ٣/ ٧١ رقم ٢٥٤

٤) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١/ ١٩٧

٥) الموضع السابق

٦) الضعفاء والمتروكون له ص٧٩ رقم ١٢٢

٧) تهذيب الكمال ٥/ ٥٦٤

٨) مغاني الأخيار ١/ ١٥٦

٩) ذخيرة الحفاظ ٣/ ١٣٩٦

١٠) ديوان الضعفاء والمتروكين ١/ ١٧٦ رقم ٨٦٩

١١) الكاشف ١/ ٢١٤ رقم ٩٩٢

١٢) المغني في الضعفاء ١/ ٢٤١ رقم ١٣٥٧

١٣) مجمع الزوائد ٥/ ١٤٩ – ١٥٠

عدي[1]: "وليس رواياته بكثيرة"، وقال الحاكم[2]: "وهو عزيز الحديث"، و ثانياً: إلى شِدَّة نكارتها. وقد قال الذَّهبي في ميزان الاعتدال[3]: – بعد أن ذكر عدداً من أصحاب المناكير – "ولكل منهم مناكير تُغتفر في كثرة ما روى، وبعضها منكر واه، وبعضها غريب محتمل"، فدلّ كلامه على أنَّ من قلة رواياته، أو عزَّة لا تُغتفر مناكيره. وهذا الرأي هو الأقرب إلى النفس، حيث لم أجد لابن أبي مطر في كتب السنة وغيرها سوى ثمانية أحاديث، انفرد برواية ثلاثة منها، وقد قال ابن حبان: "ولكنَّه إذا انفرد بالشيء لا يُحتج به"، وقد قال فيه البخاري – وهو المعتدل في أحكامه – "فيه نظر"، وهذا الوصف لا يُطلقه إلا على المتروك أو الساقط من الرواة، قال الذهبي[4]: "يقول البخاري في الرجل المتروك أو الساقط: فيه نظر أو سكتوا عنه، ولا يكاد يقول: فلان كذَّاب، ولا فلان يضع الحديث، وهذا من شِدَّة ورعه"، وأما قول النسائي: "ليس بثقة" فقد تبين لي من خلال تتبعي لكثير من الرواة الذين أطلق عليهم هذ الوصف، أنَّه يطلقه غالباً على المتروكين، مثال ذلك: قوله في إسماعيل بن أبان الغنوي العامري: "ليس بثقة"[5]، وقال عنه مرة[6]: "متروك الحديث"، وقال البخاري[7]: "متروك"، وقال الجوزجاني[8]: "ظهر منه عليّ الكذب"، وقال أبو حاتم[9]: "متروك الحديث، كان كذَّاباً"، وقال الساجي[10]: "متروك الحديث"، وقال ابن

١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٠٠/٢

٢) سؤالات مسعود السِّجزي للحاكم ص٩٢ – ٩٣ رقم ٥٩

٣) ٤٤٢/٢

٤) السلسبيل في شرح ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ص٧٥ رقم ٧٦

(٥) تهذيب الكمال ١٢/٣

(٦)الضعفاء والمتروكون ص٤٨ رقم ٣٣

(٧) التاريخ الكبير ٣٤٧/١ رقم ١٠٩٣

(٨) أحوال لرجال ص٨٤ رقم ١١٣

(٩) الجرح والتعديل ١٦٠/٢ رقم ٥٣٧

(١٠) تهذيب التهذيب ٢٧١/١

حبان[1]: "كان يضع الحديث على الثقات"، وقال الخطيب[2]: "قدم بغداد وحدث بها أحاديث تبين الناس كذبه فيها، فتجنبوا السماع منه واطرحوا الرواية عنه". وبناء على ما توصلت إليه؛ جعلت عبارته هذه ضمن أقوال المضعِّفين جداً، خصوصاً وأنَّ كل من وصفهم بهذا الوصف – في هذه الدراسة – كانت نتيجة دراسة أقوال الأئمة فيه هي: ترك الرواية عنه.

ووصف الذهبي له في إحدى رواياته بقوله: "ضعَّفوه"، يدل على ضعفه الشديد؛ لأنه جعل هذه العبارة في مقدمة ميزان الاعتدال[3] مساوية لعبارة: "ضعيف جداً"، وعبارة: "واهٍ بمرة"، وعبارة: "ليس بشيء".

وخلاصة القول: إنَّ حُريث ابن أبي مطر متروك، لا يُكتب حديثه، ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

٤- حُسام بن مِصَك بن ظالم الأزدي، أبو سهل البصري (ت١٦٣)[4].

قال البخاري[5]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

لم أجد أحداً عدَّله.

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المُضَعِّفون:

(١) المجروحون ١/١٢٨

(٢) تاريخ بغداد ٦/٢٤٠ – ٢٤٢ رقم ٣٢٧٨

٣) ١/٤

٤) تهذيب الكمال ٦/٥ – ٨ رقم ١١٨٤ تاريخ الإسلام ١٠/١٢٥ – ١٢٦ رقم ٦٨

٥) التاريخ الكبير ٣/١٣٥ رقم ٤٥٧ الضعفاء الصغير ص٨٠ رقم ١٠٠

قال ابن سعد[1]، والجوزجاني[2]، وزيد بن الحباب[3]، وأبوعاصم النبيل[4]، والنسائي[5]: "ضعيف"، وقال ابن المديني[6]: "لست أحدث عنه بشيء"، وقال عمرو بن علي[7]: "كان عبد الرحمن لا يحدث عن حسام بن المصك بشيء"، وقال البخاري[8]: "يُخَالف في حديثه"، وقال أبو إسحاق الحربي[9]: "غيره أوثق منه"، وقال البزار[10]، وأبو حاتم[11]: "ليس بالقوي"، زاد أبوحاتم: "يُكتب حديثه"، وقال الساجي[12]: "صدوق فيه ضعف ليس بقوي في الحديث"، وقال الآجري[13]: "قيل لأبي داود: حُسام ثقة؟ قال: لا"، وقال ابن عدي[14]: "وعامة أحاديثه إفرادات، وهو مع ضعفه حسن الحديث، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"، وقال الدارقطني[15]: "يُعتبر به"، وقال الهيثمي[16]: "أجمعوا على ضعفه".

١) الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٤

٢) أحوال الرجال ص١٢١ رقم ٢٠٠

٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٣٣

٤) المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٩

٥) الضعفاء والمتروكون له ص٨٥ رقم ١٤٦

٦) إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٥١

٧) الضعفاء الكبير ١/ ٣٠٠

٨) التاريخ الأوسط ٤/ ٦٨١ رقم ١٠٥٩

٩) إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٥١

١٠) مسند البزار ١/ ٧٣

١١) الجرح والتعديل ٣/ ٣١٧

١٢) إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٥١

١٣) سؤالات الآجري لأبي داود ١/ ٤٣٤ رقم ٩١١

١٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٣٦

١٥) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني ص٧٠ رقم ١٢٢

١٦) مجمع الزوائد ١/ ٢٥١

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال ابن المبارك[١]: "ارم به"، وقال غندر[٢]: "أسقطنا حديثه"، وقال ابن معين[٣]، وابن الجارود[٤]: "ليس حديثه بشيء"، وقال ابن معين أيضاً[٥]: "ليس بشيء"، وزاد في موضع آخر[٦]: "ولا يُكتب حديثه"، وقال أحمد[٧]: "مطروح الحديث"، وقال مرة[٨]: "أرى الناس قد تركوا حديثه"، وقال عمرو بن علي[٩]: "منكر الحديث، متروك الحديث"، وقال أبو زرعة[١٠]: "واهي الحديث، منكر الحديث"، وقال أبو داود[١١]: "منكر الحديث"، وقال ابن حبان[١٢]: " كثير الخطأ، فاحش الوهم حتى خرج عن الاحتجاج به"، وقال الدارقطني[١٣]: "متروك الحديث"، وكذا قال ابن القيسراني[١٤]، وقال ابن الملقن[١٥]: "ضعيف جداً"، وقال ابن حجر[١٦]: "ضعيف يكاد أن يُترك"، وقال المناوي[١٧]: "متروك".

١) الضعفاء الكبير ٣٠٠/١

٢) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١٩٨/١

٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ٦٠/٢ رقم ٣٢١٢

٤) إكمال تهذيب الكمال ٥١/٤

٥) تاريخ الدارمي عن ابن معين ص٩٠ رقم ٢٢٩

٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٣٢/٢ – ٤٣٣

٧) الجرح والتعديل ٣١٧/٣

٨) المجروحين ٢٧٢/١

٩) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٣٤/٢

١٠) سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٥٤٤/٢

١١) سؤالات الآجري لأبي داود ١١٣/٢ رقم ١٢٨٢

١٢) المجروحين ٢٧٢/١

١٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٤٠/٥

١٤) ذخيرة الحفاظ ٨٢١/٢

١٥) البدر المنير ٧١٢/١

١٦) تقريب التهذيب ص٢٣٢ رقم ١٢٠٣

١٧) فيض القدير ٤٢٣/٢

الدِّراسة والترجيح:

أطبق النُّقاد على تضعيف حُسام بن مِصَك وتجريحه، ولكنهم اختلفوا في تعيين المرتبة التي يستحقها فمنهم من أسقط حديثه، وطرحه، ومنهم من جعله ضعيفاً لا يُرد حديثه، بل يُكتب للاعتبار، والجمهور هم أهل الفريق الأول، وممن سهَّل القول في جرحه أبو داود، والدَّارقطني، لكنَّهما عدلا إلى القول بطرحه، وقد فسَّر الإمامان البخاري، وابن حبان سبب إسقاطهم لحديثه وطرحه، حيث قال البخاري: "يُخَالِف في حديثه"، وقد تبيَّن لي من خلال تتبعي للرواة الذين أطلق عليهم البخاري هذا الوصف أنَّهم ممن كثرة منهم المخالفة – غالباً – حتى أصبح حديثهم منكراً، فقد أطلقه على ربيع بن بدر[1] الذي قال عنه ابن معين[2]: "ليس بشيء"، وقال أبوحاتم[3]: "لا يُشتغل به ولا بروايته، فإنَّه ضعيف الحديث، ذاهب الحديث"، وقال الأزدي[4]، والنسائي[5]: "متروك الحديث"، وقال ابن عدي[6]: "عامة حديثه ورواياته عمن يروي عنهم مما لا يتابعه أحد عليه"، وقال الدارقطني[7]: "منكر الحديث"، وأطلقه أيضاً على نجيح أبي معشر[8]، مع وصفه له في موضع آخر[9] بـ: "منكر الحديث"، وقال ابن معين[10]: "ليس بشيء كان أمياً"، وقال أبو نعيم[11]: "لا شيء". وأمَّا ابن حبان فقد فسَّر هدرهم لحديث ابن مصك بقوله: " كثير

١) التاريخ الأوسط ٦٧٦/٤ رقم ١٠٥٠

٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ٦٩/٢ رقم ٣٢٧٦

٣) الجرح والتعديل ٤٥٥/٣ رقم ٢٠٥٧

٤) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢٨٠/١

٥) الضعفاء والمتروكون له ص١٠٦ رقم ٢٠٩

٦) الكامل في ضعفاء الرجال ١٣٢/٣ رقم ٦٥١

٧) الضعفاء والمتروكون له ص٢٠٧ رقم ٢١٦

٨) التاريخ الأوسط ٧٠٢/٤ رقم ١٠٨٩

٩) الضعفاء الصغير ص٢٣٩ رقم ٣٨٠

١٠) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٢/٧

١١) الضعفاء له ص١٥٣ رقم ٢٥٤

الخطأ، فاحش الوهم حتى خرج عن الاحتجاج به"، وغالباً أنَّ الرجل إذا كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، كثرة المناكير في رواياته فتُرِك. قال ابن حبان[1]: – في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى – "كان رديء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ يروي الشيء على التوهم ويحدث على الحسبان فكثر المناكير في روايته فاستحق الترك"، وقال[2]: – في ترجمة عاصم بن عبيد الله العمري – "كان سيئ الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، فتُرِك من أجل كثرة خطئه".

وخلاصة القول: إنَّ حُسام بن مِصَك الأزدي متروك، لا يُكتب حديثه، ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

٥– سعد بن طريف الإسكافي الحنظلي، أبو العلاء الكوفي[3].

قال البخاري[4]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

لم أجد أحداً عدَّله.

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال أحمد[5]، وعمرو بن علي[6]، والعجلي[7]: "ضعيف الحديث"، زاد عمرو بن علي: "وهو يُفرط في التشيع"، وقال أبو زرعة[8]: "ليّن"، وقال الترمذي[9]: "يُضعَّف"، وقال البزار[10]:

١) المجروحين ٢/٢٤٤
٢) المصدر نفسه ٢/١٢٧
٣) تهذيب الكمال ١٠/٢٧١ – ٢٧٥ رقم ٢٢١٢
٤) التاريخ الكبير ٤/٥٩ رقم ١٩٥٦ التاريخ الأوسط ٣/٤٣٠ رقم ٦٤٧ الضعفاء الصغير ١١١ رقم ١٤٨
٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٣٤٩
٦) تهذيب التهذيب ٣/٤٧٣
٧) تاريخ الثقات ص١٧٩ رقم ٥٢٣
٨) الجرح والتعديل ٤/٨٧
٩) السنن ٣/١٥٥
١٠) مسند البزار ١٣/١٣٩

"والنضر بن حميد، وسعد الإسكاف لم يكونا بالقويين في الحديث، وقد حدَّث عنهما أهل العلم واحتملوا حديثهما"، وقال أبو داود[1]، وأبو الوليد[2]: "ضعيف"، وكذا قال ابن الأثير الجزري[3].

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال ابن معين[4]: "ليس بشيء"، وذكره مرة – ضمن عدد من الرواة – فقال[5]: "ليس يحل لأحد أن يروي عنهم"، وقال الجوزجاني[6]: "مذموم"، وقال أبو حاتم[7]: "منكر الحديث، ضعيف الحديث، متروك الحديث"، وقال الفسوي[8]: "وسيف، وسعد بن طريف الإسكاف حديثهما وروايتهما ليس بشيء"، وقال عنه مرة[9]: – ضمن عدد من الرواة – "لا يُذكر حديثهم، ولا يُكتب إلا للمعرفة"، وقال النَّسائي[10]، والأزدي[11]، والدارقطني[12]: "متروك الحديث"، وقال الساجي[13]: "لا يحل لأحد أن يروي عنه، ليس بشيء، عنده مناكير يطول ذكرها"، وقال ابن حبان[14]: "كان يضع الحديث على الفور"، وقال ابن عدي[15]: "ضعيف جداً"، وقال الدارقطني مرة أخرى[16]: "كذَّاب"، وكذا قال ابن

١) سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧٣/١ رقم ٤٠٧
٢) الضعفاء الكبير ١٢٠/٢
٣) اللباب في تهذيب الأنساب ٥٧/١
٤) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ص٩٩ رقم ٣٠٥
٥) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ٣٠٨/١ رقم ٢٠٥٦
٦) أحوال الرجال ص٥٨ رقم ٥١
٧) الجرح والتعديل ٨٧/٤
٨) المعرفة والتاريخ ٥٨/٣
٩) المصدر نفسه ٦٤/٣
١٠) الضعفاء والمتروكون له ص١٣٠ رقم ٢٩٦
١١) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٣١٢/١
١٢) الموضع السابق
١٣) إكمال تهذيب الكمال ٢٣٦/٥
١٤) المجروحين ٣٥٧/١
١٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٥٢/٣
١٦) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني ص٨٢ رقم ١٩٠

القيسراني[1]، وابن الجوزي[2]، وقال المزي[3]: "ضعيف جداً"، وقال الذهبي[4]، والبوصيري[5]، "شيعي واهٍ ضعَّفوه"، وقال الهيثمي[6]، وابن حجر[7]: "متروك"، زاد الأخير: "كان رافضياً".

الدِّراسة والترجيح:

اتفق النُّقاد على جرح سعد بن طريف الإسكافي واختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فمنهم من أسقط حديثه، وطرحه، ومنهم من جعله ضعيفاً لا يُرد حديثه، بل يُكتب للاعتبار، والجمهور هم أهل الفريق الأول، ورأيهم هو الأجدر بالقبول؛ لقول الساجي: "عنده مناكير يطول ذكرها"، لذا وصفه أبو حاتم بقوله: "منكر الحديث"، ومما يدل على هلاكه وسقوط روايته اتهام ابن حبان له بوضع الحديث، ورميه بالكذب عند الدارقطني وغيره.

وخلاصة القول: إنَّ سعد بن طريف الإسكافي متروك، لا يُكتب حديثه، ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

٦- سليمان بن يُسَير، وقيل: ابن قسيم، النخعي مولاهم، أبو الصَّبّاح الكوفي[8].

قال البخاري[9]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

لم أجد أحداً عدَّله.

١) معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة ص١٩٧

٢) العلل المتناهية ٢٦٥/١

٣) تهذيب الكمال ٢٧٥/١٠

٤) الكاشف ٣٥٢/١ رقم ١٨٤٩

٥) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ٣٦٥/٢

٦) مجمع الزوائد ٣١٦/٦

٧) تقريب التهذيب ص٣٦٩ رقم ٢٢٥٤

٨) تهذيب الكمال ١٠٦/١٢ – ١٠٨ رقم ٢٥٧٥

٩) التاريخ الكبير ٤٢/٤ رقم ١٩٠٤

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال يحيى بن سعيد القطان[١]، ويعقوب بن سفيان[٢]، والدارقطني[٣]: "ضعيف"، زاد ابن سعيد: "روى عن همام بن الحارث أحاديث منكرة، ولا أحفظ عن سفيان عنه شيئاً"، وقال ابن المثنى[٤]: "ما سمعت يحيى، ولا عبد الرحمن حدثا عن سفيان عن سليمان بن يسير بشيء"، وقال الجوزجاني[٥]: "غير مُقنع"، وقال العجلي[٦]: "شيخ قديم، ضعيف الحديث"، وقال أبو حاتم[٧]: "ضعيف الحديث، ليس بمتروك"، وقال ابن عدي[٨]: – بعد أن ذكر له حديث كنية النبي صلى الله عليه وسلم لابن مسعود بأبي عبد الرحمن، وحديثين قبلها – "وسليمان بن يُسير له غير هذا الحديث وليس بالكثير، وله عن إبراهيم مقاطيع، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"، وقال ابن ماكولا[٩]: "ضعَّفوه"، وقال ابن حجر[١٠]: "ضعيف".

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال ابن معين[١١]، وأحمد[١٢]: "ليس بشيء"، وقال الأخير مرة[١٣]: "ليس يسوى شيئاً في الحديث"، وقال الفلاس[١٤]، وأبو زرعة[١٥] والساجي[١٦]: "منكر الحديث"، وقال أبو زرعة

١) الضعفاء الكبير ٢/ ١٤٥
٢) المعرفة والتاريخ ٣/ ٦٥
٣) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني ص٨٣ رقم ١٩٧
٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٢٧١
٥) أحوال الرجال ص٩٠ رقم ١٢٩
٦) معرفة الثقات ١/ ٤٣٦ رقم ٦٧٨
٧) الجرح والتعديل ٤/ ١٥٠
٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٢٧٢
٩) الإكمال ١/ ٣٠٤
١٠) تقريب التهذيب ص٤١٤ رقم ٢٦٣٥
١١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ١/ ٢٠٥ رقم ١٣٣٦
١٢) تهذيب التهذيب ٤/ ٢٣٠
١٣) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٩٦ رقم ٤٨٤٩
١٤) فتح الباب في الكنى والألقاب ص٤٣٩ – ٤٤٠
١٥) سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٠
١٦) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٠٧

مـرة[1]: "واهـي الحـديث، ضـعيف الحـديث"، وقـال أبـوداود[2]: "ضـعيف، لـيس هـو عنـدهم بشيء"، وقال علي بن الجنيد[3]، والنسائي[4]: "متروك الحديث"، وقال ابن حبان[5]: "يأتي بالمعضلات عن أقوام ثقات"، وقال أبو أحمد الحاكم[6]: "ليس بالقوي عندهم"، وقال ابن القيسراني[7]: "ليس بشيء"، وقال مرة[8]: "متروك الحديث"، وقال الذهبي[9]: "ضعَّفوه".

الدِّراسة والترجيح:

اتفق النُّقاد على جرح سليمان بن يُسَير، بيد أنَّ هؤلاء المجرِّحين اختلفوا في تحديد الرتبة التي يستحقها، فبعضهم جعله من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم، والأكثرون عدُّوه في المتروكين، وهو القول الأجدر بالقبول في نظري؛ لأني تتبعت مرويات ابن يُسير؛ فلم أجد له سوى ستة أحاديث، أحدها: عن همام بن الحارث، وقد قال يحيى بن سعيد القطان: "روى عن همام بن الحارث أحاديث منكرة"، والثاني: عن قيس بن رومي، قال عنه الحافظ ابن حجر[10]: "مجهول"، وبقيتها عن إبراهيم بن يزيد النَّخعي، قال ابن عدي: "وله عن إبراهيم مقاطيع"، وقال ابن حبان: "يأتي بالمعضلات عن أقوام ثقات"، وهذه الإشكالات مع هذا العدد قد تُتلف أمر الراوي المقِلّ، قال ابن عدي: "وسليمان بن يُسير له غير هذا الحديث وليس بالكثير"؛ لذا رجَّح الإمام الذهبي طرح حديثه حين قال: "ضعَّفوه"،

١) الجرح والتعديل ٤/ ١٥٠

٢) تهذيب الكمال ١٢/ ١٠٧

٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢/ ٢٥

٤) الضعفاء والمتروكون له ص١٢١ رقم ٢٦٣

٥) المجروحين ١/ ٣٢٩

٦) الأسامي والكنى – القسم المخطوط ق ٢٠٤ ب

٧) ذخيرة الحفاظ ٤/ ٢٢٢١

٨) المصدر نفسه ٢/ ٨٦٧

٩) الكاشف ١/ ٤٠٢ رقم ٢١٥٨

١٠) تقريب التهذيب ص٨٠٤ رقم ٥٦٠٩

وقد مرَّ معنا في ترجمة: حريث بن أبي مطر أنَّ هذا وصف يريد به الإمام الذهبي الجرح الشديد.

وخلاصة القول: إنَّ سليمان بن يُسَير متروك، لا يُكتب حديثه، ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

٧- سُهَيل بن أبي حزم، واسمه مِهران، ويُقال: عبد الله، القُطَعيّ، أبو بكر البصري[١].

قال البخاري[٢]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

قال ابن معين[٣]: "صالح"، وقال أحمد[٤]: "ما أرى به بأساً"، وقال العجلي[٥]: "ثقة"، وقال الذهبي[٦]: "صالح الحديث".

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال ابن معين[٧]: "ضعيف"، وقال أحمد[٨]: "روى عن ثابت أحاديث منكرة"، وقال البخاري[٩]: "لا يُتابع في حديثه"، وقال الترمذي[١٠]: "ليس بالقوي في الحديث"، وقال أبو

١) تهذيب الكمال ٢١٧/١٢ – ٢١٩ رقم ٢٦٢٦

٢) التاريخ الكبير ١٠٦/٤ رقم ٢١٢٩ الضعفاء الصغير ص١١٤ رقم ١٥٤

٣) تاريخ أسماء الثقات ص١٠٨ رقم ٥١٥

٤) سؤالات أبي داود لأحمد ص٣٣٧ رقم ٤٩٥

٥) تاريخ الثقات ص٢١٠ رقم ٦٣٦

٦) من تُكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث ص٢٥٣ – ٢٥٤ رقم ١٥٣

٧) المجروحين ٣٥٣/١

٨) الجرح والتعديل ٢٤٧/٤

٩) التاريخ الصغير ١٥٤/٢

١٠) السنن له ٤٣٠/٥

حاتم[1]: "ليس بالقوي، يُكتب حديثه ولا يُحتج به"، وقال البزار[2]: "سُهيل لا يُتابع على حديثه"، وقال النسائي[3]، والساجي[4]: "ليس بالقوي"، وقال أبو أحمد الحاكم[5]: "ليس بالحافظ عندهم"، وقال ابن القيسراني[6]، وابن حجر[7]: "ضعيف"، وقال ابن رجب[8]: "وسُهيل تُكُلِّم فيه من قِبَل حفظه".

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال البخاري[9]: "منكر الحديث"، وقال الساجي[10]: "حدَّث عن ثابت عن أنس بحديثين تفرد بهما، منكر الحديث"، وقال ابن حبان[11]: "ينفرد عن الثقات بما لايشبه حديث الأثبات"، وقال ابن عدي[12]: – بعد أن ذكر له أربعة أحاديث – "ولسهيل بن أبي حزم غير ما ذكرت من الحديث قليل، وقد حدَّث عنه غير من ذكرتهم، ومقدار ما يروي من الحديث إفرادات ينفرد بها عن من يرويه عنه".

الدِّراسة والترجيح:

اختلف النُّقاد في الحكم على سُهيل بن أبي حزم بين مُعدِّل ومُجَرِّح، فالمعدِّلون هم: ابن معين، وأحمد في إحدى روايتيهما، والعجلي، والذهبي، وقد جعله هؤلاء في أدنى مراتب التعديل، عدا العجلي جعله في العليا منها، فأمَّا تعديل ابن معين، وأحمد فمدفوع

١) الجرح والتعديل ٤/٢٤٨

٢) المطالب العالية ١٢/٥٦٦

٣) الضعفاء والمتروكون له ص١٣٠ رقم ٢٩٩

٤) إكمال تهذيب الكمال ٦/١٤٦

٥) الأسامي والكنى ٢/١٥٩ – ١٦٠ رقم ٥٥٢

٦) ذخيرة الحفاظ ٣/١٦٧٩

٧) تقريب التهذيب ص٤٢١ رقم ٢٦٨٧

٨) جامع العلوم والحكم ص٤٧٢

٩) الضعفاء الصغير ص١١٤ رقم ١٥٤

١٠) نقولات من كتاب الضعفاء للساجي لابن شاقلا ص١٢١ رقم ١٣٧

١١) المجروحين ١/٣٥٣

١٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٤٥٠

بتضعيفهما له في الروايتين الأخريتين عنهما، وأمَّا توثيق العجلي فلا يُلتفت إليه؛ لمخالفته رأي جماهير النَّقاد، ولكونه سمحاً في توثيقه، وأمَّا الذهبي فقد ذكره أيضاً في كتابيه ديوان الضعفاء والمتروكين[1]، والمغني في الضعفاء[2]، واقتصر على نقل تضعيف البخاري والنسائي له، وهذا إشارة منه إلى تضعيفه، وممَّا يؤيد ذلك، ما ذكره في مقدمة المغني[3] قوله: "وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: يُكتب حديثه، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل فيه: هو شيخ، أو هو صالح الحديث، فإنَّ هذا باب تعديل". وبهذا يتبين أنَّ الصواب في سُهيل بن أبي حزم الجرح لا التعديل، بيد أنَّ المجَرِّحين لم يتفقوا على عدِّه في درجة واحدة، فبعضهم طرح حديثه، والبعض الآخر جعل ضعفه محتملاً، وسبب تجريحهم له: روايته عن ثابت عن أنس أحاديث منكرة، وثانياً: أنَّ أحاديثه إفرادات ينفرد بها عمَّن يرويه عنه.

ونظرتُ في رواياته فوجدتُ له عشرة أحاديث، سبعة منها من روايته عن ثابت عن أنس، ولم أجد له متابعاً، قال البزار[4]: "وأحاديث سهيل لا نعلم رواها عن ثابت غيره"، وأمَّا بقية العشرة، فالأول: من روايته عن: أبي عمران الجوني عن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه: من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ" رواه الترمذي[5]، والطبراني في المعجم الأوسط[6]، وقال: "لم يُسند سهيل بن أبي حزم، عن أبي عمران الجوني إلا هذا الحديث"، والثاني: عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "من لم يرض بقضاء الله ويؤمن

١) ٣٦٦/١ رقم ١٨٢٥

٢) ٤٥٥/١ رقم ٢٦٨٩

٣) ١٠/١

٤) مسند البزار ٢٩٨/١٣

٥) السنن ٢٠٠/٥ رقم ٢٩٥٢

٦) ٤٧/٦ رقم ٥٠٩٧

بقدر الله فليلتمس إلهاً غير الله". رواه الطبراني في المعجم الصغير[1]، وقال: "لم يروه عن خالد إلا سُهيل، تفرد به محمد بن موسى". الثالث: عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الحافظين إذا نزلا على عبد أو أمة معهما كتاب مختوم، فيكتبان ما يلفظه العبد أو الأمة، فإذا أرادا أن ينهضا قال أحدهما للآخر: فك الكتاب المختوم الذي معك فيفكه ... الحديث". رواه أبو نعيم في الحلية[2]، وقال: "غريب من حديث الأعمش، لم نكتبه إلا من حديث الحرشي، عن سُهيل"أهـ. وهذا يدل على دقة الحافظ ابن عدي في سبر مرويات الرواة وبراعته في ذلك؛ فبعد أن ذكر أربعة من أحاديث سُهيل عن ثابت عن أنس قال: "ولسهيل بن أبي حزم غير ما ذكرت من الحديث قليل، وقد حدَّث عنه غير من ذكرتهم، ومقدار ما يروي من الحديث إفرادات ينفرد بها عمَّن يرويه عنه"، ويؤكد قوله هذا، قول ابن حبان: "ينفرد عن الثقات بما لايشبه حديث الأثبات"، وبهذا يكون رأي الذين أسقطوه، وتركوا حديثه، وجيهاً معتبراً.

وخلاصة القول: إنَّ سُهيل بن أبي حزم متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

٨- طريف بن شِهاب، وقيل: ابن سعد، أبو سُفيان، الأَشَلّ، السعدي، العُطارديّ[3].

قال البخاري[4]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

لم أجد أحداً عدَّله.

١) ٢/١٢٨ رقم ٩٠٢

٢) ٥/٥٧

٣) تهذيب الكمال ١٣/٣٧٧ – ٣٨٠ رقم ٢٩٦١

٤) التاريخ الكبير ٤/٣٥٧ رقم ٣١٣٤ والضعفاء الصغير ص١٢٦ – ١٢٧ رقم ١٧٨

ثانياً: المُجَرّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال ابن معين[١] والنسائي[٢]، وأبو حاتم[٣]: "ضعيف الحديث"، زاد الأخير: "ليس بقوي"، وقال عمرو بن علي الفلاس[٤]: "ما سمعت يحيى بن سعيد، ولا عبد الرحمن بن مهدى يحدثان عن أبى سفيان السعدي بشيء قط"، وقال ابن عدي[٥]: "ولأبي سفيان هذا غير ما أمليت وقد روى عنه الثقات، وإنما أُنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأت بها غيره، وأما أسانيده فهي مستقيمة"، وقال ابن الجارود[٦]، والدارقطني[٧]: "ضعيف"، وقال ابن عبد البر[٨]: "أجمعوا على أنه ضعيف الحديث"، وقال ابن القيسراني[٩]، وابن حجر[١٠]: "ضعيف"، وقال البوصيري[١١]: "أجمعوا على ضعفه".

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال ابن معين[١٢]، وأحمد بن حنبل[١٣]، وأبو داود[١٤]: "ليس بشيء"، زاد أحمد: "لا يُكتب عنه"، وقال أبو داود مرة أخرى[١٥]: "واهي الحديث"، وقال النسائي[١٦]: "متروك الحديث"، وقال مرة أخرى[١٧]: "ليس بثقة"، وقال ابن حبان[١٨]: "كان شيخاً مغفلاً يهم في

١) الجرح والتعديل ٤/٤٩٣
٢) تهذيب التهذيب ٥/١٢
٣) الجرح والتعديل ٤/٤٩٢
٤) الضعفاء الكبير ٢/٢٢٩
٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/١١٨
٦) إكمال تهذيب الكمال ٧/٥٩
٧) الضعفاء والمتروكون له ص٢٥٦ رقم ٣٠٨
٨) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى ٢/٩١٥ – ٩١٦ رقم ١٠٩٦
٩) ذخيرة الحفاظ ١/٣٢٦
١٠) تقريب التهذيب ص٤٦٣ رقم ٣٠٣٠
١١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة ١/٢٠٨
١٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/١١٦
١٣) العلل ومعرفة الرجال ١/٥١٥ رقم ١٢٠٩
١٤) تهذيب الكمال ١٣/٣٧٩
١٥) سؤالات الآجري لأبي داود ١/٢٦٦ رقم ٣٨٥
١٦) الضعفاء والمتروكون له ص١٤٤ رقم ٣٣٤
١٧) تهذيب التهذيب ٥/١٢
١٨) المجروحين ١/٣٨١

الأخبار حتى يقلبها، ويروي عن الثقات ما لايشبه حديث الأثبات"، وقال مرة أخرى[1]: "كان واهياً"، وقال أبو أحمد الحاكم[2]: "ليس بالقوي عندهم"، وقال الدارقطني[3]: "متروك"، وقال ابن الملقن[4]: "واهٍ متروك عندهم"، وقال الذهبي[5]: "تركوه"، وقال مرة[6]: "ضعَّفوه"، وقال ابن حجر[7]: "ضعيف متروك"، وقال الهيثمي[8] والسيوطي[9]، والكناني[10]: "متروك".

الدِّراسة والترجيح:

أطبق النُّقاد على جرح طريف بن شهاب السعدي، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فسهَّل بعضهم القول في جرحه، وذهب الجمهور الأعظم إلى أنَّه هالك ساقط، بعد أن عدل جماعة ممن رأى كتب حديثه للاعتبار – وهم: ابن معين، والنسائي، والدارقطني – إلى القول بطرحه، وهدر روايته، والصواب قول الأكثرين؛ لما أُنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأت بها غيره؛ ولكونه يهم في الأخبار حتى يقلبها، ويروي عن الثقات ما لايشبه حديث الأثبات.

وخلاصة القول: إنَّ طريف بن شهاب السعدي متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

١) التلخيص الحبير ٢٢٩/١

٢) الأسامي والكنى ق ٢١٢ أ

٣) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني ص٩٠ رقم ٢٣٩

٤) البدر المنير ٣٩٤/١

٥) المغني في الضعفاء ٤٩٩/١ رقم ٢٩٣٨

٦) الكاشف ٤٢/٢ رقم ٢٤٨٤

٧) التلخيص الحبير ٢٦/١

٨) مجمع الزوائد ٣٨٠/١٠

٩) اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٤٣٦/٢

١٠) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ٣٧٢/٢

٩- عبد الجبَّار بن عمر الأَيْلِي، أبو عمر، ويقال: أبو الصباح القرشي، الأموي[١].

قال البخاري[٢]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

قال ابن سعد[٣]: "كان ثقة"، وقال أحمد بن صالح[٤]: " ثقة في حديثه تخليط وخلاف".

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال ابن معين[٥]، وأبو داود[٦]، وأبو حاتم[٧]، والنسائي[٨]، والدارقطني[٩]: "ضعيف"، وقال البخاري[١٠]: "عنده مناكير"، وقال الجوزجاني[١١]: "ضعيف الحديث، ولم نسمع من يذكر عنه بدعة"، وقال الترمذي[١٢]: "يُضعَّف"، وقال أبو زرعة[١٣]: "ضعيف الحديث ليس بقوي"، وقال ابن حبان[١٤]: " كان رديء الحفظ، ممن يأتي بالمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات"، وقال أبو أحمد الحاكم[١٥]: "ليس بالمتين عندهم"،

١) تهذيب الكمال ٣٨٨/١٦ – ٣٩٠ رقم ٣٦٩٥

٢) الضعفاء الصغير ص١٥٨ رقم ٢٣٨

٣) الطبقات الكبرى ٥٢٠/٧

٤) تاريخ أسماء الثقات ص١٦٨ رقم ٩٨٩

٥) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص٣٥٧ رقم٣٤٠

٦) سؤالات الآجري لأبي داود ١٨١/٢ رقم ١٥٣٤

٧) علل الحديث لابن أبي حاتم ٦٥٥/٥

٨) الضعفاء والمتروكون له ص١٦٩ رقم ٤١٦

٩) الضعفاء والمتروكون له ص٢٨٤ رقم ٣٥٥

١٠) التاريخ الصغير ٤٣/٢ و١٧١

١١) أحوال الرجال ص١٥١ رقم ٢٦٥

١٢) السنن له ١٤٢/٥

١٣) الجرح والتعديل ٣١/٦ – ٣٢

١٤) المجروحين ١٥٨/٢

١٥) تهذيب التهذيب ١٠٤/٦

وقال البيهقي[1]: "ليس بالقوي"، وقال مرة:[2]: "غير محتج به"، وقال البوصيري[3]، وابن حجر[4]: "ضعيف".

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال ابن معين[5]: "ليس بشيء، ولا يُكتب حديثه"، وقال مرة[6]: "ليس بشيء"، وقال في موضع آخر[7]: "لا شيء"، وقال ابن المديني[8]: "لم يكن بشيء"، وقال الذهلي[9]: "ضعيف جداً"، وقال أبو زرعة[10]: "واهي الحديث"، وقال أبو داود[11]، وابن يونس[12]: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم[13]: "ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، ليس محله الكذب"، وقال ابن عدي[14]: "وعامة ما يرويه يُخالف في ذلك، والضعف على رواياته بيّن"، وقال الدارقطني[15]: "متروك"، وقال ابن القيسراني[16]: "ضعيف يأتي بالمعضلات"، وقال في موضع آخر[17]: "ضعيف لا شيء في الحديث"، وقال الذهبي[18]: "تالف".

١) معرفة السنن والآثار ١٢٦/١٤
٢) السنن الكبرى له ٣٥٤/٩
٣) مصباح الزجاجة ٢٥٩/١
٤) تقريب التهذيب ص٥٦٦ رقم ٣٧٦٦
٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٢٤/٥
٦) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ١٣٣/١ رقم ٨٠١
٧) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ٢٦٦/٣ رقم ٤٧٨٠
٨) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص١٣٥ رقم ١٧٢
٩) تهذيب التهذيب ١٠٤/٦
١٠) سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٤٢١/١
١١) الضعفاء الكبير ٨٨/٣
١٢) تاريخ ابن يونس المصري ١١٨/٢ رقم ٣٠٤
١٣) الجرح والتعديل ٣١/٦
١٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٢٥/٥
١٥) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني ص١٠٥ رقم ٣٢٥
١٦) معرفة التذكرة ص١١٩
١٧) ذخيرة الحفاظ ١٣٦٠/٣
١٨) تلخيص المستدرك ٢٩٢/٤

الدِّراسة والترجيح:

عامة النُّقاد على جرح عبد الجبار بن عمر الأيلي، سوى ما ورد من توثيق له من ابن سعد، وأحمد بن صالح المصري، فأمَّا ابن سعد ففيه شيء من التساهل، ومما يدل عليه انفراده بالتوثيق المطلق له، وأمَّا توثيق أحمد بن صالح فقد اقترن به ما يقدح في ضبطه، حيث قال: "ثقة في حديثه تخليط، وخلاف"، ويؤيده ما قاله ابن حبان: "كان رديء الحفظ"، ومعلوم أنَّ التخليط، ورداءة الحفظ، من أسباب ضعف الراوي، ومناقضة تماماً لتوثيقه. فتبيَّن أن القول فيه قول المجَرِّحين، بيد أنَّهم لم يتفقوا على عدِّه في مرتبة واحدة، فالأكثرون على تركه، وإهدار أمره، والبعض اكتفى فيه بذكر عبارات تُستعمل في الضعفاء الذين يُكتب حديثهم، وقد أخذ عليه الفريقان: رداءة الحفظ التي أدت إلى التخاليط، والنكارة في حديثه، إلا أنَّ من سهَّل القول فيه، رأى أنَّ ما عنده من مناكير، وتخليط لا تؤديان إلى طرح مروياته جملة، بل يُقبل منها ما وافق فيها الثقات، كما قال ابن حبان: "لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات"، وأما من اطَّرحه، فقد رأى أنَّ النَّكارة منه لا تُحتمل لشِدَّة بعضها أولاً، كما قال ابن حبان، وابن الملقن: "يأتي بالمعضلات"، ولكونه قليل الرواية ثانياً، حيث لم أقف له إلا على أحد عشر حديثاً، سمى له ابن عدي أربعة منها، وقال بعدها: "وعامة ما يرويه يُخالف في ذلك"، ومن عادة ابن عدي أن يذكر في كتابه أنكر أحاديث المتَرْجم له، وناهيك به خبيراً في الروايات.

وخلاصة القول: إنَّ عبد الجبَّار بن عمر الأيلي متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

١٠- عبد العزيز بن الحُصَين بْن التُّرجُمان، أبو الأصبغ الخراساني، ثم المروزي[١].

قال البخاري[٢]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

١) تاريخ مدينة دمشق ٣٦/ ٢٧٥ – ٢٨١ رقم ٤٠٩٨

٢) التاريخ الكبير ٦/ ٣٠ رقم ١٥٨٦ والضعفاء الصغير ص١٥٢ رقم ٢٢٥

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

قال أبو عبد الله الحاكم[1]: "ثقة".

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال ابن معين[2]، وصالح بن محمد[3]، وأبوالقاسم البغوي[4]، وابن مندة[5]: "ضعيف الحديث"، وقال الدارقطني[6]، وأبو علي الحسين بن علي الحافظ[7]: "ضعيف"، وقال ابن عدي[8]: "والضعف على رواياته بيِّن، وقد روى عن الزهري أحاديث مشاهير، وأحاديث مناكير"، وقال ابن القيسراني[9]: "ضعيف".

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال ابن معين[10]: "ليس بشيء"، وزاد في موضع آخر[11]: "لا يسوى حديثه فلساً"، وقال عبد الله بن علي بن عبد الله المديني[12]: "سمعت أبي يقول: عبد العزيز بن الترجمان روى عنه معن وغيره، بلاءٌ من البلاء، وضعَّفه جداً"، وقال البخاري[13]: "سكتوا عنه"، وقال

١) المستدرك على الصحيحين ١٧/١

٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ٢٨٢/١ رقم ٤٨١٥

٣) تاريخ بغداد ٤٤٠/١٠

٤) معجم الصحابة ٣١٨/١

٥) فتح الباب في الكنى والألقاب ص٩٧ رقم ٥٩٦

٦) السنن له ٣٠١/١

٧) تاريخ مدينة دمشق ٢٨١/٣٦

٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٨٧/٥

٩) ذخيرة الحفاظ ١٢١٩/٢

١٠) سؤالات ابن الجنيد ص٣٣٩ رقم ٢٧٤

١١) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١٠٩/٢

١٢) تاريخ بغداد ٤٤٠/١٠

١٣) التاريخ الأوسط ٦٩٢/٤ رقم ١٠٧١

مسلم[1]: "ذاهب الحديث"، وقال أبو زرعة الرازي[2]: "لا يُكتب حديثه"، وقال أبو داود[3]: "متروك الحديث"، وقال أبو حاتم[4]: "ليس بقوي، منكر الحديث"، وقال أبو زرعة الدِّمشقي[5]: "سألت أبا مُسْهِر عن الأخذ عن عبد العزيز بن الحصين فقلت له: عبد العزيز ممن يؤخذ عنه؟ فقال: أما أهل الحزم فلا يفعلون"، وقال النسائي[6]: "متروك الحديث"، وقال في موضع آخر[7]: "ليس بثقة، لا يُكتب حديثه"، وقال ابن حبان[8]: "كان ممن يروي المقلوبات عن الأثبات، والموضوعات عن الثقات، وأشبه حديثه ما روى عن الزهري إلا الشيء بعد الشيء ولا يجوز الاحتجاج به بحال من الأحوال"، وقال أبو أحمد الحاكم[9]: "ليس بالقوي عندهم"، وقال المنذري[10]، والذهبي[11]: "واهٍ"، وقال الأخير مرة[12]: "تالف".

الدِّراسة والترجيح:

تفرد الحاكم بتوثيق عبد العزيز بن الحصين بن التُرجمان في المستدرك، وأبو عبد الله من المتساهلين في التوثيق، وأظن هذا وهم منه رحمه الله، لأنه اتَّكل في المستدرك على حفظه، قال ابن حجر[13]: "أظنه في حال تصنيف المستدرك كان يتكل على حفظه،

١) الكنى والأسماء ١/٤٠٠ رقم ١٥١٠
٢) الجرح والتعدبل ٥/٣٨٠
٣) لسان الميزان ٤/٢٨ – ٢٩
٤) الجرح والتعديل ٥/٣٨٠
٥) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص١٦٥ رقم ٨٢٠
٦) الضعفاء والمتروكون له ص١٦٧ رقم ٤١٢
٧) لسان الميزان ٤/٢٩
٨) المجروحين ٢/١٣٨
٩) الأسامي والكنى ٣/٣٠ –٣١ رقم ٤٠٧
١٠) الترغيب والترهيب ٣/١٧٣
١١) المقتنى في سرد الكنى ١/٣٥٠ رقم ٢٩٢٩
١٢) المصدر نفسه ١/٦٧ رقم ٤٥٤
(١٣) اتحاف المهرة ١/٥١٠

فلأجل هذا كثرت أوهامه"، وقال المعلمي[1]: "هذا وذكرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بالمستدرك فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها فيما أعلم". والعمل جار على جرح ابن الحصين، وذلك أنَّ العقيلي، وابن حبان، وابن عدي ذكروا في ترجمته من المناكير ما يرفع القبول عن حديثه، وقد اختار جمهور النُّقاد اطِّراحه ورد حديثه، والقلة هم الذين سهَّلوا القول فيه، وقد وصفه الإمام الذهبي مرة: بـ "واه"، ومرة: بـ "تالف".

وخلاصة القول: إنَّ عبد العزيز بن الحصين متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

١١- عبد الغفَّار بن القاسم بن قيس بن قَهد، أبو مريم الكُوفي، الأنصاريّ[2]

قال البخاري[3]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

أقوال النُّقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

لم أجد أحداً عدَّله.

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال أبو زرعة[4]: "لَيِّن"، وضعَّفه الفسوي[5]، والدارقطني[6]، وقال ابن عدي[7]: "ولعبد الغفار بن القاسم أحاديث صالحة، وفي حديثه ما لا يتابع عليه، وكان غالياً في التشيع، وقد روى عنه شعبة حديثين، ويُكتب حديثه مع ضعفه".

(١) التنكيل ١/ ٤٥٩
٢) تاريخ الإسلام ١٠/ ٣٣١ – ٣٣٢ رقم ٢٤٥
٣) التاريخ الكبير ٦/ ١٢٢ رقم ١٩٠٥
٤) الجرح والتعديل ٦/ ٥٤
٥) المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٤
٦) الضعفاء والمتروكون له ص٢٨٥ رقم ٣٥٦
٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣٢٨

٢) المُضَعِّفون جداً:

كذَّبه سماك الحنفي[١]، وعبد الواحد بن زياد[٢]، وقال ابن المديني[٣]، وأبو داود[٤]: "كان يضع الحديث"، وقال ابن معين[٥]: "ليس بشيء"، وقال أحمد[٦]: "ليس بثقة، كان يحدث ببلايا في عثمان رضي الله عنه، وعامة حديثه بواطيل"، وقال مرة[٧]: "كان يحدث ببلايا في عثمان، وكان يشرب حتى يبول في ثيابه"، وقال الجوزجاني[٨]: "زائغ ساقط"، وقال أبو داود في موضع آخر[٩]: " أنا أشهد أنَّ أبا مريم كذَّاب"، وقال أحمد في رواية[١٠]، وأبو حاتم[١١]، والنسائي[١٢]، وأبو الوليد الباجي[١٣]: "متروك الحديث"، زاد أحمد: "وقد كان يرُمى بالتشيع"، وزاد أبو حاتم: "كان من رؤساء الشيعة، لا يُكتب حديثه"، وقال الدولابي[١٤]: والدارقطني[١٥]: "متروك"، وقال ابن حبان[١٦]: "كان ممن يروي المثالب في عثمان بن عفان، وشرب الخمر حتى يسكر، ومع ذلك يقلب الأخبار لا يجوز الاحتجاج

١) الضعفاء الكبير ٣/ ١٠٠

٢) المصدر نفسه ٣/ ١٠١

٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣٢٧

٤) تعجيل المنفعة ص٢٦٣

٥) تاريخ بن معين – رواية الدوري ١/ ٢٦٩ رقم ١٧٧٨

٦) الجرح والتعديل ٦/ ٥٣

٧) الضعفاء الكبير ٣/ ١٠٠

٨) أحوال الرجال ص٥١ رقم ٣١

٩) الضعفاء الكبير ٣/ ١٠١

١٠) الجامع في العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٧ رقم ١٣٥

١١) الجرح والتعديل ٦/ ٥٤

١٢) الضعفاء والمتروكون له ص١٦٧ رقم ٤٠٩

١٣) التعديل والتجريح ٢/ ٧٠٠

١٤) الكنى والأسماء له ٢/ ٢٢٥

١٥) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني ص١٠٤ رقم ٣١٦

١٦) المجروحين ٢/ ١٤٣

بـه"، وقـال ابـن القيسـراني[1]: "لا شـيء فـي الحـديث"، وقـال الـذهبي[2]: "تركـوه"، وقـال ابـن كثير[3]: "متروك، كذَّاب، شيعي"، وقال الهيثمي[4]: "وضَّاع"، وقال مرة[5]: "كذَّاب"، وقال ابن حجر[6]: "متروك"، وقال السيوطي[7]: "متروك، يضع، شيعي، حدَّث ببلايا في عثمان".

الدِّراسة والترجيح:

اتفق جميع النُّقاد على جرح عبد الغفَّار بن القاسم الأنصاري؛ لكنهم لم يتفقوا على تحديد المرتبة التي يستحقها، فالقلة عدّوه في الضعفاء الذين يُكتب حديثهم للاعتبار، وشـذ البعض فرماه بالوضع والكذب، وجمهور النُّقاد تركوا حديثه، وطرحوا رواياته، والأسباب التي حملتهم على غمزه، والطعن فيه، هي:

أ- سوء المذهب. ب- شرب الخمر. ج- الكذب. د- اللين والضعف. هـ- شدة النَّكارة في حديثه.

أ- سـوء المـذهب: فقـد رُمي بالتشيع، بـل كـان رأسـاً وغالياً فيـه، وداعيـة إليـه. قـال أبوحاتم: "كان من رؤساء الشيعة"، وقال ابن حبان: "كان ممن يروي المثالب في عثمان بن عفان"، وقال ابن عدي: "وكان غالياً في التشيع"، والذي عليه أئمة النقد، طرح حديث من تلبَّس بهذه البدعة الغليظة، التي لا تُحتمل، خاصة وأنَّ كلام المجرحين - في الجملة - يدل على أن الرجل كان داعية، وإن لم يصرحوا بذلك. قال الذهبي[8]: "فأما الغلاة من الناصبة، والشيعة، والخوراج، والقدرية، والجهمية، والدعاة من هذه الفرق، فكان جمهور السلف يحذرون منهم، ولا يرون الرواية عنهم".

١) ذخيرة الحفاظ ٣/ ١٦٤٦

٢) المغني في الضعفاء ٢/ ٣ رقم ٣٧٦٨

٣) تفسير القرآن العظيم ٦/ ١٧٠

٤) مجمع الزوائد ٧/ ٣٣١

٥) المصدر نفسه ١٠/ ٢٨١

٦) التلخيص الحبير ٢/ ٣٧٥

٧) اللآليء المصنوعة ١/ ٤٠٩

٨) المغني في الضعفاء ٢/ ٥٢٣

ب- شُرْب الخمر: فقد تفرد الإمام أحمد بقوله: "وكان يشرب حتى يبول في ثيابه"، وقال ابن حبان: "وشرب الخمر حتى يسكر"، وكأنه تبع أحمد في ذلك، لأني لم أقف لغيرهما كلاماً فيه بهذا الشأن.

ج- الكذب: فقد رماه به سماك الحنفي، وعبد الواحد بن زياد، وأبو داود، وتبعهم من المتأخرين: ابن كثير، والهيثمي، والسيوطي، لكن البعض كذَّبوه لأجل الحديث الذي رواه عن الحكم، عن مجاهد في قول الله عز وجل: ﴿لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾[1] قال: يرد محمداً صلى الله عليه وسلم إلى الدنيا حتى يرى عمل أمته"[2] وكذَّبه الآخرون لأجل البلايا التي حدَّث بها في عثمان، والذي يظهر لي أنَّ عبد الغفار لم يكن يختلق الحديث، ويفتعله، قيل لأبي عبد الله: أبو مريم من أين جاء ضعفه؟ من قبل رأيه؟ أو من قبل حديثه؟ قال: من قبل رأيه"[3]، وقول ابن عدي عنه: "ولعبد الغفار ابن القاسم أحاديث صالحة، وفي حديثه ما لا يتابع عليه، وكان غالياً في التشيع، وقد روى عنه شعبة حديثين، ويُكتب حديثه مع ضعفه"، دليل على عدم تعمده للكذب في الحديث.

د- اللين والضعف في حديثه: فهو شيء ظاهر، وقد ذكر له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال: "ولعبد الغفار بن القاسم أحاديث صالحة" أي: صالحة للاعتبار.

هـ- شدة النَّكارة في حديثه: فقد أشار إليها جملةً بعضُ الأئمة، قال أحمد: "وعامة حديثه بواطيل"، وقال ابن حبان: "ومع ذلك يقلب الأخبار لا يجوز الاحتجاج به"، وحُكْمُ جمهور النُّقاد عليه بالترك، مؤيد لِما ذهب إليه أحمد، وابن حبان.

وخلاصة القول: إنَّ عبد الغفار بن القاسم متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، لشدة غلوه في مذهبه، ولشدة المناكير التي أشار إليها بعض النَّقاد في حديثه،

١) سورة القصص: آية ٨٥

٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ٣/ ١٠١

٣) المصدر نفسه ٣/ ١٠٢

يضاف إلى ذلك رمي بعضهم له بشرب الخمر، واتهام البعض الآخر له بالوضع والكذب.

والله أعلم.

١٢- عبد الملك بن الحسين، أبو مالك النخعي، الواسطي[١]

قال البخاري[٢]: "لَيْسَ عِنْدهم بِالْقَوِيّ".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

لم أجد من عدَّله.

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المضَعِّفون:

قال أبو زرعة[٣]، وأبو حاتم[٤]: "ضعيف الحديث"، وقال الفسوي[٥]: "شيعياً، كان عندنا رافضياً، صاحب رأي"، وقال أبو داود[٦]، والدارقطني[٧]: "ضعيف".

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال ابن معين[٨]: "ليس بشيء"، وقال عمرو بن علي[٩]: "ضعيف الحديث، منكر الحديث"، وقال الجوزجاني[١٠]: "متروك"، وقال النسائي[١١]، والأزدي[١٢]: "متروك الحديث"،

١) تهذيب الكمال ٢٤٧/٣٤ – ٢٤٩ رقم ٧٥٩٩

٢) التاريخ الكبير ٤١١/٥ رقم ١٣٣٦ الضعفاء الصغير ص١٤٩ رقم ٢١٩

٣) الجرح والتعديل ٣٤٧/٥

٤) الموضع السابق

٥) المعرفة والتاريخ ٦٢٠/٢ – ٦٢١

٦) مغاني الأخيار ١١٦٤/٣

٧) السنن له ٣٩٨/٤

٨) معرفة الرجال – رواية ابن محرز ١١٤/٢ رقم ٢٦٣

٩) مغاني الأخيار ١١٦٤/٣

١٠) أحوال الرجال ص٦٠ رقم ٥٦

١١) الضعفاء والمتروكون له ص١٦٦ رقم ٤٠٤

١٢) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١٤٩/٢

وقال النسائي مرة[1]: "ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه"، وقال ابن حبان[2]: "كان ممن يروي المقلوبات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات، ولا الاعتبار فيما لم يخالف الأثبات"، وقال ابن عدي[3]: "له أحاديث حسان، وعامتها لا يتابع عليها"، وقال أبو أحمد الحاكم[4]: "ليس بالقوي عندهم"، وقال ابن القيسراني[5]: "ليس بشيء في الحديث"، وقال الذهبي[6]: "ضعَّفوه"، وقال ابن رجب[7]: "ضعيف جداً"، وقال الهيثمي[8]: "منكر الحديث"، وقال ابن حجر[9]: "متروك".

الدِّراسة والترجيح:

أطبق النُّقاد على جرح عبد الملك بن الحسين النَّخعي؛ لكنهم اختلفوا في تحديد الدرجة التي يستحقها، فعامة الأئمة على أنَّه هالك، ساقط، واقتصر البعض على عبارات لا تدل على الضعف الشديد، ولعلهم أرادوه، فقد وصفه أبو زرعة، وأبوحاتم بقولهما: "ضعيف الحديث"، وهذا اللفظ قد استعملاه في أناس متروكين، فهذا أبو زرعة قال في حرام بن عثمان[10]، وداود بن المحبر[11]، ورشدين بن سعد[12]: "ضعيف الحديث"، وهؤلاء

١) تهذيب الكمال ٣٤/ ٢٤٩

٢) المجروحين ٢/ ١٣٤ – ١٣٥

٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣٠٤

٤) تهذيب التهذيب ١٢/ ٢١٩ – ٢٢٠

٥) ذخيرة الحفاظ ٢/ ١٠٥٩ – ١٠٦٠

٦) المغني في الضعفاء ٢/ ٩ رقم ٣٨٠٧

٧) فتح الباري له ١/ ١٧٢

٨) مجمع الزوائد ١/ ١٢٥

٩) تقريب التهذيب ص١١٩٩ – ١٢٠٠ رقم ٨٤٠٣

١٠) الجرح والتعديل ٣/ ٢٨٣

١١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٠٩

١٢) الجرح والتعديل ٣/ ٥١٣

الثلاثة متروكون. وهذا أبو حاتم قال في سلام بن سلم الطويل[1]: "ضعيف الحديث، تركوه"، وقال في سلم بن سالم البلخي[2]: "ضعيف الحديث، وتُرك حديثه".

وأما قول الدارقطني: "ضعيف"، فهو يستعمل كثيراً هذا اللفظة ويريد بها ترك حديث الراوي، قال المناوي في مقدمة فيض القدير[3] عن الذهبي قوله – في الدارقطني –: "فإنَّه لا يُضعف إلا من لا طبَّ فيه".

لذا فإنَّ أئمة النَّقد كادوا أن يجمعوا على هدر عبد الملك بن الحسين، وترك حديثه، لولا ما كان من تضعيف أبي داود له.

وخلاصة القول: إنَّ عبد الملك بن الحسين متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

١٣– عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي، مولاهم البصري (ت٢٠٤)[4]

قال البخاري[5]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

قال ابن سعد[6]: "كان كثير الحديث معروفاً، صدوقاً إن شاء الله"، وقال ابن معين[7]، وابن نمير[8]: "ليس به بأس"، وقال أحمد[9]: "كان يحيى بن سعيد حسن الرأي

١) المصدر نفسه ٤/٢٦٠ رقم ١١٢٢

٢) المصدر نفسه ٤/٢٦٦ – ٢٦٧ رقم ١١٤٩

٣) ١/٢٨

٤) تهذيب الكمال ١٨/٥٠٩ – ٥١٦ رقم ٣٦٠٥

٥) الضعفاء الصغير ص١٥٦ رقم ٢٣٣

٦) الطبقات الكبرى ٧/٣٣٣

٧) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي ص١٥٠ رقم ٥١٩

٨) الجرح والتعديل ٦/٧٢

٩) العلل ومعرفة الرجال ٢/٣٥٤ رقم ٢٥٦٦

في عبد الوهاب الخفاف، وكان يعرفه معرفة قديمة"، وقال أبو حاتم[1]: "يُكتب حديثه، محله الصدق"، وذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال ابن عدي[3]: "لا بأس به"، وقال ابن معين في رواية[4]، والذهلي[5]، والحسن بن سفيان[6]، والعجلي[7]، وصالح بن محمد[8]، والدارقطني[9]، والخطيب[10]، وأبو الحسن بن القطان[11]: "ثقة"، وقال الذهبي[12]: "صدوق"، وقال مرة[13]: "حديثه في درجة الحسن"، وقال في موضع آخر[14]: "صدوق وُثق"، وقال ابن حجر[15]: "صدوق، ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس، يُقال: دلَّسه عن ثور"، وقال في موضع آخر[16]: "صدوق، معروف".

١) الجرح والتعديل ٦/ ٧٢

٢) الثقات ٧/ ١٣٣

٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٢٩٦

٤) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ٢/ ٦٥ رقم ٣٢٤٨

٥) البدر المنير ٢/ ٥٦٢

٦) تهذيب التهذيب ٦/ ٤٥٣

٧) البدر المنير ٢/ ٥٦٢

٨) تهذيب التهذيب ٦/ ٤٥٢

٩) تاريخ بغداد ١١/ ٢٤

١٠) الموضع السابق

١١) بيان الوهم والإيهام ٥/ ٣٩٧

١٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٦٨١ – ٦٨٢ رقم ٥٣٢٢

١٣) سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٥٤

١٤) من تُكلِّم فيه وهو موثق ص٣٥٧ – ٣٥٨ رقم ٢٣١

١٥) تقريب التهذيب ص٦٣٣ رقم ٤٢٩٠

١٦) تعريف أهل التقديس ص٤١ رقم ٨٥

ثانياً: المُجَرّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال عثمان بن أبي شيبة[١]: "ليس بكذّاب، ولكن ليس هو ممن يُتّكل عليه"، وقال أحمد[٢]: "ضعيف الحديث، مضطرب"، وقال المروزي للإمام أحمد[٣]: " عبد الوهاب ثقة ؟ قال: تدري من الثقة؟ الثقة يحيى القطان"، وقال البخاري[٤]: "يُكتب حديثه، قيل له: يُحتج به؟ قال: أرجو، إلا أنّه كان يدلس عن ثور وأقوام أحاديث مناكير"، وقال أبو حاتم[٥]: "ليس عندهم بقوي الحديث"، وقال البرذعي[٦]: قيل لأبي زرعة وأنا شاهد: فالخفاف؟ قال: هو أصلح منه قليلاً – يعني من علي بن عاصم"، وقال البزار[٧]: "ليس بقوي، وقد احتمل أهل العلم حديثه" وقال النسائي[٨]: "ليس بالقوي"، وقال الساجي[٩]: "صدوق ليس بالقوي عندهم، خرج إلى بغداد من البصرة فكتبوا عنه، فكتب إلى أخيه: إني قد حدثت ببغداد فصدقوني، وأنا أحمد الله على ذلك"، وقال الخليلي[١٠]: "يُكتب حديثه، ولا يُحتج به"، وقال السيوطي[١١]: "ضعيف".

٢) المُضَعِّفون جداً:

لم أجد من طرحه.

١) تاريخ أسماء الثقات ص١٦٧

٢) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ص٢٠١ رقم ٣٥٩

٣) المرجع السابق ص٥٩ رقم ٤٨

٤) التاريخ الأوسط ١١٠٦/٤ رقم ١٤٤٠

٥) الجرح والتعديل ٧٢/٦

٦) سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٣٩٧/٢

٧) تهذيب التهذيب ٤٥٣/٦

٨) الضعفاء والمتروكون له ص١٦٣ رقم ٣٩٥

٩) تاريخ بغداد ٢٢/١١

١٠) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢٥٢/١ رقم ٩٢

١١) اللآليء المصنوعة ٣٣١/٢

الدراسة والترجيح:

اختلف النُّقاد في الحكم على عبد الوهاب بن عطاء الخفَّاف بين مُعدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف المعدِّلون في تحديد المرتبة التي يستحقها، فجمهور المعدِّلين وثَّقوه مطلقاً، وعدَّه بعضهم في الدَّرجة التالية، ومنهم من جعله في أدنى درجات التعديل، وأما المجرِّحون فقد أطبقوا جميعاً على عدِّه في مرتبة من يُكتب حديثه للاعتبار، ومما أُخذ على الخفَّاف التدليس عن ثور وأقوام آخرين، قال البخاري: "إلا أنَّه كان يدلس عن ثور وأقوام أحاديث مناكير"، وعدَّه الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين[1]، الذين قال عنهم في – فاتحة رسالته –: "الثالثة: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم". ومع كونه مدلساً فلم يُنكر عليه سوى الحديث الذي رواه عن ثور في فضل العباس، قال صالح بن محمد: "أنكروا على الخفاف حديثاً رواه لثور بن يزيد عن مكحول عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً في فضل العباس[2]، وما أنكروا عليه غيره، فكان يحيى بن معين يقول: هذا موضوع وعبد الوهاب لم يقل فيه: حدثنا ثور، ولعله دلس فيه"[3]، وبهذا يكون الصواب في عبد الوهاب الخفَّاف التعديل لا الجرح، والمعدِّلون مختلفون في الدرجة التي يستحقها – كما بينته آنفاً – على فرق ثلاثة: فالفريق الأول لا يُصار إلى رأيه، لكونه من المكثرين من التدليس، ولروايته

١) تعريف أهل التقديس ص٤١ رقم ٨٥

٢) أخرجه البزار في مسنده (٣٨١/١١ رقم ٥٢١٣)، والترمذي في السنن (٦٥٣/٥ رقم ٣٧٦٢) كلاهما عن إبراهيم بن سعيد الجوهري قال: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن ثور بن يزيد عن مكحول عن كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس: "إذا كان غداة الاثنين فأتني أنت وولدك حتى أدعو لهم بدعوة ينفعك الله بها وولدك". فغدا وغدونا معه فألبسنا كساء ثم قال: "اللهم اغفر للعباس وولده مغفرة ظاهرة وباطنة لا تغادر ذنبا، اللهم احفظه في ولده". وقال: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"

٣) تاريخ بغداد ٢٣/١١

أحاديث مناكير، والفريق الثالث لا ينزل إلى رأيه؛ لقول صالح جزرة[1]: "أنكروا على الخفَّاف حديث ثور في فضل العباس ما أنكروا عليه غيره"، ويظهر لي أنَّ أعدل أقوالهم فيه أوسطها، وهو من أنزله عن مرتبة الثقة المطلقة إلى قوله: "لا بأس به"، كما فعل ابن عدي، أو "صدوق" وهي عبارة الذهبي، وابن حجر، وربما صدر هذا منهما عن خبرة بالرجل، وعِلمٍ بحاله، وبذلك حصل الاختلاف بين حكمهما، وحكم غالب المتقدمين في كثير من الرواة.

وخلاصة القول: إنَّ عبد الوهاب بن عطاء الخفَّاف صدوق، إلا في روايته عن ثور فإنَّه لا يُقبل منها إلا ما صرَّح فيه بالسماع، والله أعلم.

١٤- علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسن القُرَشي، التَّيْمِي (ت٢٠١)[2].

قال البخاري[3]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

قال أحمد[4]: "ما صح من حديث علي بن عاصم فلا بأس به"، وقال العجلي[5]: "كان ثقة معروفاً بالحديث، والناس يظلمونه في أحاديث يسألون أن يدعها فلم يفعل"، وقال الحاكم[6]: "صدوق".

١) ميزان الاعتدال ٢/٦٨٢

٢) تهذيب الكمال ٢٠/٥٠٤ – ٥٢٠ رقم ٤٠٩٤

٣) التاريخ الكبير ٦/٢٩٠ – ٢٩١ رقم ٢٤٣٥ الضعفاء الصغير ص١٦٦ رقم ٢٥٤

٤) مسائل حرب الكرماني للإمام أحمد ٣/١٢٢٤

٥) معرفة الثقات ٢/١٥٦ رقم ١٣٠٤

٦) المستدرك على الصحيحين ٤/٣٣٨

ثانياً: المُجَرّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال وكيع[١]: "خذوا من حديثه ما صح، ودعوا ما غلط أو أخطأ فيه"، وقال عباد بن العوام[٢]: "ليس يُنكر عليه أنه لم يسمع، ولكنه كان رجلاً موسراً، وكان الورَّاقون يكتبون له فنراه أُتِيَ من كتبه التي كتبوها"، وقال ابن معين[٣]: "ليس بثقة"، وقال أحمد[٤]: "كان يغلط ويخطئ، وكان فيه لجاج، ولم يكن متهماً بالكذب"، وسُئل عنه مرة فقال[٥]: "أروي حديث علي بن عاصم هو مثل الناس يغلط، أتراه أضعف من حديث ابن لهيعة؟ ما أراه أضعف!"، وسئل عنه أخرى[٦]؟ فقال: "ما له؟ يُكتب حديثه، أخطأ يترك خطأه، ويُكتب صوابه، قد أخطأ غيره"، وقال الفلاس[٧]: "فيه ضعف، وكان إن شاء الله من أهل الصدق"، وقال يعقوب بن شيبة[٨]: "سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه الناس فيه ولجاجته فيه وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدَّث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص، وقد كان رحمة الله علينا وعليه من أهل الدين والصلاح والخير البارع، شديد التوقي، وللحديث آفات تفسده"، وقال أبو حاتم[٩]: "لَيِّن الحديث، يُكتب حديثه ولا يُحتج به"، وقال صالح بن محمد[١٠]: "ليس

١) العلل ومعرفة الرجال ١/١٥٦ رقم ٧٠
٢) تهذيب التهذيب ٧/٣٤٥
٣) الجرح والتعديل ٦/١٩٨
٤) العلل ومعرفة الرجال ١/١٥٦ رقم ٧٠
٥) مسائل الإمام أحمد – رواية ابنه صالح ص٣١٠ رقم ١١٦٦
٦) الجرح والتعديل ٦/١٩٨ – ١٩٩
٧) ميزان الاعتدال ٣/١٣٦
٨) تاريخ بغداد ١١/٤٤٦ – ٤٤٧
٩) الجرح والتعديل ٦/١٩٩
١٠) تاريخ بغداد ١١/٤٤٨

هو عندي ممن يكذب ولكن يهم، وهو سيء الحفظ، كثير الوهم، يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها، وسائر حديثه صحيح مستقيم"، وقال الساجي[1]: "كان من أهل الصدق، ليس بالقوي في الحديث"، وقال ابن حبان[2]: "والذي عندي في أمره: تَرْك ما انفرد به من الأخبار، والاحتجاج بما وافق الثقات؛ لأن له رِحلة وسماعاً وكتابة، وقد يخطئ الانسان فلا يستحق الترك، وأما ما بُيِّن له من خطئه فلم يرجع فيشبه أن يكون في ذلك مُتَوهماً أنه كان كما حدَّث به"، وقال ابن عدي[3]: "سائر أحاديثه يشبه بعضها بعضاً، والضعْف بيِّن على حديثه، وابناه خير منه الحسن وعاصم؛ لأنَّه ليس لابينه من المناكير عُشر ما له"، وقال الدارقطني[4]: "كان يغلط ويثبت على غلطه"، وقال الهيثمي[5]: "ضعيف"، وقال ابن حجر[6]: "صدوق يُخطئ ويصرَّ، ورمي بالتشيع".

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال شعبة[7]: "لا تكتبوا عنه"، وقال خالد الحذَّاء[8]: "كذَّاب فاحذروه"، وقال يزيد بن هارون[9]: "ما زلنا نعرفه بالكذب"، وقال ابن معين[10]: "كذَّاب، ليس بشيء، وقال في موضع آخر[11]: "ليس بشيء، ولا يُحتج به"، وقال ابن المديني[12]: "كان كثير الغلط، وكان

١) تهذيب الكمال ٢٠/ ٥١٤

٢) المجروحين ٢/ ١١٣

٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٩٤

٤) سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني ص٢٥٢

٥) مجمع الزوائد ٤/ ٣١

٦) تقريب التهذيب ص٦٩٩ رقم ٤٧٩٢

٧) الضعفاء الكبير ٣/ ٢٤٦

٨) التاريخ الكبير ٦/ ٢٩١

٩) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢/ ١٩٥

١٠) معرفة الرجال ١/ ٥٠ رقم ٢

١١) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٤٧

١٢) تهذيب الكمال ٢٠/ ٥١٠

إذا غلط فرُدَّ عليه لم يرجع"، وقال أبو بكر بن أبي شيبة[1]: "سمعت يزيد بن هارون – وكفاك بيزيد – إذا ذكر علي بن عاصم رماه بالكذب غير مرة ولا مرتين" وقال النسائي[2]: "ضعيف، متروك الحديث"، وقال الذهبي[3]: "واهٍ".

الدراسة والترجيح:

اختلف النُّقاد في الحكم على علي بن عاصم الواسطي بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالمعدِّلون منهم من وثَّقه مطلقاً، ومنهم من جعله في أدنى مراتب التعديل، أما التوثيق المطلق فقد وصفه به العجلي، وهو بعيد عنه كل البعد؛ لأن تساهله ظاهر في التوثيق، وأما الذين جعلوه في مراتب من يُحتج بهم فقد جانبوا الصواب؛ لكثرة مناكيره التي أوقعه فيها سوء حفظه. وبهذا انتفى قول المعَدِّلين، وبقي قول المجَرِّحين الذين بدورهم لم يتفقوا على عدِّه في رتبة واحدة، فجمهورهم جعله ضمن من يُكتب حديثه للاعتبار، وعدَّه الباقون فيمن تُرك حديثه، وطُرح، وبالغ بعضهم فاتهمه بالكذب، لكن المتَّهِم لا يُقبل قوله، خاصة وأن بعض المجَرِّحين بيَّن صدق الرجل في نفسه، قال الفلاس: "وكان إن شاء الله من أهل الصدق"، وقال يعقوب بن شيبة: "وقد كان رحمة الله علينا وعليه من أهل الدين والصلاح والخير البارع، شديد التوقي"، ونفى بعضهم عنه الكذب، قال أحمد: "ولم يكن متهماً بالكذب"، وقال صالح بن محمد: "ليس هو عندي ممن يكذب"، وحسبك في نفي تلك التهمة عنه تعديل بعض النُّقاد له، وإن كان هذا التعديل غير مقبول فيه.

وعلَّة الواسطي عند المجَرِّحين أمران: أحدهما: سوء الحفظ الذي أوقعه في كثرة الخطأ، والغلط، والأوهام، مما أدى إلى كثرة المناكير في حديثه. قال ابن عدي: "وابناه خير

١) معرفة الرجال ٢/٢١٣ رقم ٧١٣

٢) الضعفاء والمتروكون له ص١٧٩ رقم ٤٥٣

٣) تلخيص المستدرك ٢/١٤٠

منه الحسن وعاصم، لأنَّه ليس لابينه من المناكير عُشر ما له". الثاني: إصراره على الغلط. قال الدارقطني: "كان يغلط ويثبت على غلطه".

وهذان الأمران كفيلان بهلاكه، وإسقاط حديثه، لكن هناك أقوال لبعض من سهَّل القول فيه تدفع اطِّراحه، وترفعه عن درجة الواهين والمتروكين، قال وكيع: "خذوا من حديثه ما صح"، وقال أحمد: "يُكتب حديثه، أخطأ يترك خطأه، ويُكتب صوابه، قد أخطأ غيره"، وقال صالح بن محمد: "يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها، وسائر حديثه صحيح مستقيم"، وأما إصراره على الغلط، فرأى ابن حبان أنَّ "ما بُيِّن له من خطئه فلم يرجع فيشبه أن يكون في ذلك مُتَوهماً أنه كان كما حدَّث به".

وخلاصة القول: إنَّ علي بن عاصم الواسطي، ضعيف يُكتب حديثه للاعتبار، والله أعلم

١٥- عمرو بن ثابت بن هُرمُز البكري، أبو محمد، ويقال: أبو ثابت الكوفي(ت ١٧٢)[١].

قال البخاري[٢]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

قال أبو داود[٣]: "أحاديثه كانت مستقيمة"، وقال في موضع آخر[٤]: "كان صدوقاً في الحديث".

١) تهذيب الكمال ٢١/٥٥٣ – ٥٥٩ رقم ٤٣٣٣

٢) التاريخ الكبير ٦/٣١٩ رقم ٢٥١٤ الضعفاء الصغير ص١٦٧ رقم ٢٥٧

٣) سؤالات الآجري لأبي داود ١/٣٤٢

٤) السنن له ١/٧٧

ثانياً: المُجَرّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال ابن معين[١]، وأحمد[٢]: "ضعيف"، وقال ابن معين مرة[٣]: "لا يكذب في حديثه"، وقال عمرو بن علي:[٤]: "سألت عبد الرحمن – يعني: ابن مهدى – عن حديث عمرو بن ثابت؟ فأبى أن يحدث عنه! وقال: لو كنت محدثاً عنه لحدثت بحديث أبيه عن سعيد بن جبير في التفسير"، وقال مسلم[٥]، وأبو زرعة[٦]، وأبو حاتم[٧]: "ضعيف الحديث"، زاد الأخير: "يُكتب حديثه، كان رديء الرأي شديد التشيع"، وقال البزار[٨]: "قد حدَّث عنه أهل العلم، ورووا عنه على أنه كان رجلاً يتشيع ولم يترك حديثه"، وقال مرة[٩]: "قد احتمل الناس حديثه"، وقال ابن عدي[١٠]: "الضعف على رواياته بيِّن"، وقال البيهقي[١١]: "غير محتج به"، وقال ابن حجر[١٢]: "ضعيف، رمي بالرفض".

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال ابن سعد[١٣]: "كان متشيعاً مفرطاً، ليس هو بشيء في الحديث، ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه ورأيه"، وقال عبد الملك[١٤]: "سَأَلْتُ ابن المبارك، قلت: عمرو بن

١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ٢٤٧/١ رقم ١٦٢٤
٢) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ص١٤٢ رقم ٤٥٤
٣) الضعفاء الكبير ٢٦٢/٣
٤) الجرح والتعديل ٢٢٣/٦
٥) الكنى والأسماء له ١٦٧/١ رقم ٤٨٣
٦) الجرح والتعديل ٢٢٣/٦
٧) الموضع السابق
٨) مسند البزار ٢٠٧/١
٩) المصدر نفسه ٢٥٥/١٤
١٠) الكامل في ضعفاء الرجال ١٢٢/٥
١١) السنن الكبرى ٣٣٩/١
١٢) تقريب التهذيب ص٧٣١ رقم ٥٠٣٠
١٣) تهذيب التهذيب ١٠/٨
١٤) الضعفاء الكبير ٢٦٢/٣

ثابت لِمَ تركتَ حديثه؟ قال: كان يشتم السلف فلذلك تركت حديثه"، وقال علي بن الحسن بن شقيق[1]: "سمعت ابن المبارك يقول: لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت فإنَّه يسب السلف"، وقال ابن معين[2]، والنسائي[3]: "ليس بثقة ولا مأمون"، زاد ابن معين في رواية[4]: "لا يُكتب حديثه"، وقال في موضع آخر[5]: "ليس بشيء"، وقال أحمد[6]: "كان يشتم عثمان ترك ابن المبارك حديثه"، وقال هناد[7]: "وأخبرني من سمعه وما أراه إلا نوفل يقول: كفر الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أربعة"، وقال العجلي[8]: "شديد التشيع غالٍ فيه، واهي الحديث"، وقال أبو داود[9]: "من شرار الناس"، وقال مرة[10]: "رَجُلَ سَوء"، وقال مرة ثالثة[11]: "رافضي خبيث"، وقال النسائي[12]: "متروك الحديث"، وقال الساجي[13]: "مذموم، وكان ينال من عثمان"، وقال ابن حبان[14]: "كان ممن يروي الموضوعات، لا يحل ذِكْره إلا على سبيل الاعتبار"، وقال أبو أحمد الحاكم[15]: "ليس

١) الموضع السابق
٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ٢٧٠/١ رقم ١٧٨١
٣) تهذيب الكمال ٥٥٨/٢١
٤) الكامل في ضعفاء الرجال ١٢١/٥
٥) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي ص١٥١ رقم ٥٢٠
٦) تهذيب التهذيب ١٠/٨
٧) الضعفاء الكبير ٢٦١/٣
٨) معرفة الثقات ١٧٣/٢ رقم ١٣٦٩
٩) سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤٤/١ رقم ٣٣٣
١٠) المصدر نفسه ٣٤١/١ رقم ٥٩١
١١) ميزان الاعتدال ٢٥٠/٣
١٢) الضعفاء والمتروكون له ص١٨٥ رقم ٤٧٤
١٣) تهذيب التهذيب ١٠/٨
١٤) المجروحين ٧٦/٢
١٥) الأسامي والكنى ٤٢٤/٢ رقم ٩٦٨

بالقوي عندهم"، وقال ابن القيسراني[1]: "متروك الحديث"، وقال الذهبي[2]، وابن الملقن[3]، والهيثمي[4]، والسخاوي[5]:"متروك".

الدِّراسة والترجيح:

اتفق النُّقاد على تجريح عمرو بن ثابت بن هرمز، وشذَّ أبو داود فقال: "أحاديثه كانت مستقيمة"، وقال أيضاً: "كان صدوقاً في الحديث". ولا يُسلَّم له بذلك، فقد قال ابن عدي – وهو الخبير بالروايات وعللها–: "الضعف على رواياته بيِّن"، ناهيك عن وصف أبي داود نفسه له في مواطن أُخر بقوله: "من شرار الناس"، و "رَجُلَ سَوء"، و "رافضي خبيث"، فهذه الأوصاف كفيلة بإسقاط عدالة الرجل، ومن سقطت عدالته سقطت روايته. وقد اختلف النُّقاد في الرتبة التي يستحقها، فعدَّه الجمهور ذاهب الحديث، مردوده، لا يُكتب حديثه، وعدَّه الباقون في الضعفاء المعتبر بهم. وسبب الطعن عند الفريقين، سوء المذهب، والضعف في الحديث.

أما سوء المذهب: فقد كان شديد التشيع غالٍ، ومفرط فيه، قال ابن سعد: "كان متشيعاً مفرطاً"، وقال العجلي: "شديد التشيع غالٍ فيه"، وكان يشتم عثمان رضي الله عنه، ويسب السلف، وقال بكفر الصحابة بعد رسول الله إلا أربعة، وقال ابن المبارك: "كان يشتم السلف فلذلك تركت حديثه"، وقال أحمد: "كان يشتم عثمان"، وقال هناد: "وأخبرني من سمعه وما أراه إلا نوفل يقول: كفر الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أربعة".

وأما الضعف في الحديث: فقد ضعَّفه في حديثه ابن مهدي، وابن معين، وأحمد، ومسلم، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والبزار، وابن عدي، وابن حجر، وربما الذي حمل هؤلاء إلى

١) ذخيرة الحفاظ ٣/ ١٥٩٧

٢) المغني في الضعفاء ٢/ ١٤١ رقم ٤٦٣٧

٣) البدر المنير ٣/ ٦٣

٤) مجمع الزوائد ٤/ ٣٢٧

٥) المقاصد الحسنة ص٢٦٤

عدم طرح حديثه، وهدره، – رغم غلوه في الرفض – أنه لم يكن داعية، قال ابن الملقن[1]: "وأما قول يحيى بن معين أن عمرو بن ثابت كان رافضياً، فمسلَّم، لكن لم ينقل أحد أنَّه كان داعية"، ومما حملهم – أيضاً – على كتب حديثه اعتباراً كونه لم يُعرف عنه كذب في حديثه، مع أنَّ غلاة مذهبه – في الجملة – معروفون بذلك، قال ابن معين: "لا يكذب في حديثه". والذي عليه أئمة النقد، طرح حديث من تلبَّس بهذه البدعة الغليظة، التي لا تُحتمل، وقد كان عمرو بن ثابت يقول بكفر الناس بعد رسول الله إلا أربعة، وهذا غلو فاحش في الرفض، ومن كان هذا حاله فلا تحل الرواية عنه ولا كرامة.

خلاصة القول: إنَّ عمرو بن ثابت متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

١٦– عمرو بن حَكَّام بن أبي الوضاح الأزدي، أبو عثمان البصري (ت ٢١٩)[2].

قال البخاري[3]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

لم أقف على من عدَّله.

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال ابن معين[4]: "ليس بثقة"، وقال أبو زرعة[5]: "ليس بالقوي"، وقال ابن أبي حاتم[6]: "سألت أبي عن عمرو بن حكام ؟ فقال: خرج إلى خراسان ورجع فأخرج حديثاً كثيراً

١) البدر المنير ٣/٦٣

٢) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢/٢٢٥ رقم ٢٥٥٣ تاريخ الإسلام ١٥/٣١٧ – ٣١٩ رقم ٢٩١

٣) الضعفاء الكبير ٣/٢٦٧

٤) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ص٥٧ رقم ١٢٣

٥) الجرح والتعديل ٦/٢٢٨

٦) الموضع السابق

عن شعبة فلم ينكر عليه إلا حديث الزنجبيل، أنَّ النجاشي أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الزنجبيل، قال أبي: فلا أبعد فإن الحديث له أصل. قلت: ما تقول فيه؟ قال: هو شيخ ليس بالقوي، ليِّن، يُكتب حديثه". وقال العباس بن مصعب[1]: "عمرو بن حكام مولى آل جبلة قدم مرو وكان من أروى الناس عن شعبة، وكان شعبة له انقطاع إلى جبلة فسمع منه بذلك السبب حديثاً كثيراً، وكان عندهم من الثقات حتى حدَّث حديثاً عن شعبة عن علي بن زيد عن أبي المتوكل عن أبي سعيد أنَّ ملك الروم أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم زنجبيلاً فقبل منه". وقال ابن حبان[2]: "كان ممن ينفرد عن الثقات مما لا يشبه حديث الأثبات، لا يُحتج به إذا انفرد". وقال ابن عدي[3]: – بعد أن أورد له حديثين – "ولعمرو بن حكَّام غير ما ذكرت من الأحاديث عن شعبة وغيره وعامة ما يرويه غير متابع عليه إلا أنه يُكتب حديثه". وقال أبو عبد الله الحاكم[4]: "كان يدلس عمن لم يسمع منه". وقال الذهبي[5]: "ليس بحجة". وقال الهيثمي[6]: "ضعيف".

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال علي بن المديني[7]: "ذهب حديثه". وقال مرة[8]: "اتركوا حديث العَمْرَين: عمرو بن حَكَّام، وعمرو بن مرزوق". وقال أحمد[9]، ومسلم[10]: "تُرك حديثه". وقال أبو داود[11]:

١) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٣٧

٢) المجروحين ٢/ ٨٠

٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٣٨

٤) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص٥٦ رقم ١٤٨

٥) سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٣٢

٦) مجمع الزوائد ٢/ ٦٠

٧) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢/ ٢٢٥

٨) الضعفاء الكبير ٣/ ٢٦٧

٩) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٠١ رقم ٤٣٨٦

١٠) الكنى والأسماء ١/ ٥٥٢ رقم ٢٢٢٧

١١) سؤالات الآجري لأبي داود ١/ ٣٦١ رقم ٦٤٧

"ليس بشيء"، وقال النسائي[1]: "متروك الحديث"، وقال أبو أحمد الحاكم[2]: "ليس بالقوي عندهم"، وقال الذهبي[3]: "ضعيف بمرة".

الدِّراسة والترجيح:

اتفق الأئمة النُّقاد على تجريح عمرو بن حكَّام الأزدي، لكنَّهم اختلفوا في تحديد الدَّرجة التي يستحقها، فبعضهم طرح حديثه، والبعض الآخر سهَّل القول في جرحه، والسبب في جرح النُّقاد له استنكارهم عليه حديث الزنجبيل، قال أبو حاتم: "أخرج حديثاً كثيراً عن شعبة فلم ينكر عليه إلا حديث الزنجبيل"، والحديث أخرجه العقيلي[4]، وابن عدي[5]، كلاهما: من طريق عمرو بن حكَّام قال: حدثنا شعبة عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أهدى ملك الروم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هدايا فكان فيما أهدى إليه جرَّة زنجبيل، فأطعم كل إنسان قطعة، وأطعمني قطعة"، واللفظ للأول. قال ابن حجر[6]: "هذا منكر من وجوه: أحدها: أنَّه لا يُعرف أنَّ ملك الروم أهدى شيئاً للنبي صلى عليه وآله وسلم، وثانيها: أنَّ هدية الزنجبيل من الروم إلى الحجاز شيء يُنكِره العقل فهو نظير هدية التمر من الروم إلى المدينة النبوية"، ووصفه الحاكم بالتدليس عمن لم يسمع منه، وعدَّه الحافظ ابن حجر في الطبقة الخامسة من طبقات المدلسين[7]، الذين قال عنهم في – فاتحة رسالته –: "الخامسة: من ضُعِّف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرَّحوا بالسماع، إلا أن يُوثق من كان ضعفه يسيراً". و عمرو لم يُضَعَّف بأمر آخر سوى ما تقدم

١) الضعفاء والمتروكون له ص١٨٤ رقم ٤٧٢

٢) لسان الميزان ٤/ ٣٦١

٣) تاريخ الإسلام ١٥/ ٣١٨

٤) الضعفاء الكبير ٣/ ٢٦٧

٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٣٧

٦) لسان الميزان ٤/ ٣٦٠

٧) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص٥٦ رقم ١٤٨

من استنكارهم عليه حديث الزنجبيل، ولم يتهمه أحد بالكذب، وسرقة الحديث، لذا فإن ما استُنْكِر عليه لا يدل على هلاكه، وطرح حديثه، خلافاً لما زعمه بعض الأئمة، وعلى رأسهم ابن معين المتشدد في الجرح. والذي يطمئن له القلب القول بكتب حديثه للاعتبار للأسباب الآتية:

١- قول أبي حاتم - وهو المتشدد والمتعنت في الجرح -: "ليس بالقوي، ليّن، يُكتب حديثه".

٢- على كثرة رواياته عن شعبة وغيره لم يُستنكر عليه سوى حديث واحد، قال العباس بن مصعب: "وكان عندهم من الثقات حتى حدَّث حديثاً عن شعبة عن علي بن زيد" وذكر حديث الزنجبيل المتقدم.

٣- اقتصر ابن حبان - وهو المتعنت والمتشدد في الجرح - على عدم الاحتجاج برواياته في حالة الانفراد، حيث قال: "لا يُحتج به إذا انفرد".

٤- نصَّ ابن عدي - وهو الخبير بسبر الروايات وعللها - على كتب حديثه فقال: "وعامة ما يرويه غير متابع عليه إلا أنه يُكتب حديثه".

وخلاصة القول: إنَّ عمرو بن حكَّام الأزدي، ضعيف، يُكتب حديثه للاعتبار، والله أعلم.

١٧- محمد بن جابر بن سيار بن طلق السحيمي، الحنفي، أبو عبد الله اليمامي (ت ١٧٧)[1]

قال البخاري[2]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

١) تهذيب الكمال ٢٤/٥٦٤ - ٥٦٩ رقم ٥١١٠ الوافي بالوفيات ٢/٢٠٩

٢) الضعفاء الصغير ص٢٠٤ رقم ٣١٣

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

قال الذهلي[1]: "لا بأس به"، وقال ابن أبي حاتم[2]: "سُئل أبي عن محمد بن جابر وابن لهيعة ؟ فقال: محلهما الصدق، ومحمد بن جابر أحب إليَّ من ابن لهيعة".

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال ابن معين[3]، والعجلي[4]، ويعقوب بن سفيان[5]، والنسائي[6]، والدارقطني[7]، والبيهقي[8]: "ضعيف"، وقال ابن معين مرة[9]: "عَمِي واختلط عليه"، وقال أحمد[10]: "يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع، يقولون: رأوا في كتبه لحقاً، حديثه عن حماد فيه اضطراب"، وقال في موضع آخر[11]: "ليس هو بالقوي"، وقال عمرو بن علي[12]: "صدوق، كثير الوهم"، وقال البخاري[13]: "يتكلمون فيه"، وقال أبو حاتم[14]: "ذهب كتبه في آخر عمره وساء حفظه، وكان يُلَقَّن، وكان عبد الرحمن بن مهدى يحدث عنه ثم تركه بعد، وكان

١) تهذيب التهذيب ٩/ ٩٠

٢) الجرح والتعديل ٧/ ٢١٩

٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ١٤٧

٤) تاريخ الثقات – تضمينات الحافظ ابن حجر ص٤٠١ رقم ١٤٤٠

٥) المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢١

٦) الضعفاء والمتروكون له ص٢١٧ رقم ٥٥٩

٧) السنن له ٢/ ٥٣

٨) السنن الكبرى ١/ ١٣٤ – ١٣٥

٩) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ١/ ٣٩٠ – ٣٩١ رقم ٢٦٤٧

١٠) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٦١ – ٦٢ رقم ٤١٧٦

١١) مسائل الإمام أحمد – رواية ابن هانئ ٢/ ٢٢٨ رقم ٢٢٥٥

١٢) الجرح والتعديل ٧/ ٢١٩

١٣) التاريخ الأوسط ٤/ ٦٦٨ رقم ١٠٣٤

١٤) الجرح والتعديل ٧/ ٢١٩

يروى أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع جيد اللقاء رأوا في كتبه لحقاً، وحديثه عن حماد فيه اضطراب، روى عنه عشرة من الثقات"، وقال ابن أبي حاتم[1]: "سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: محمد بن جابر يمامي الأصل ومن كتب عنه كتب عنه باليمامة وبمكة، وهو صدوق إلا أن في حديثه تخاليط وأما أصوله فهي صحاح"، وقال ابن عدي[2]: "وقد روى عن محمد بن جابر من الكبار: أيوب، وابن عون، وهشام بن حسان، والثوري، وشعبة، وابن عيينة وغيرهم ممن ذكرتهم، ولولا أن محمد بن جابر في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء الذين هو دونهم، وقد خالف في أحاديث ومع ما تكلم فيه من تكلم يُكتب حديثه"، وقال الدارقطني[3]: "محمد بن جابر، وأيوب بن جابر أخوان ضعيفان متقاربان، قيل له: يتركان؟، قال: لا، يُعتبر بهما"، وقال في موضع آخر[4]: "ليس بالقوي، ضعيف"، وقال الذهبي[5]: "سيء الحفظ"، وقال مرة[6]: "ضعيف" وقال ابن حجر[7]: "صدوق، ذهبت كتبه فساء حفظه، وخلط كثيراً، وعمي فصار يُلقَّن، ورجَّحه أبو حاتم على ابن لهيعة".

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال ابن معين[8]: "لا يُحدث عنه إلا من هو شر منه"، وقال في موضع آخر[9]: "لا يُكتب حديثه، ليس بثقة"، وقال ابن المبارك[10]، وابن معين[11]، وأبو داود[12]: "ليس بشيء"، وقال

١) المصدر نفسه ٧/ ٢١٩ – ٢٢٠

٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ١٥٣ – ١٥٤

٣) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني ص١٣١ رقم ٤٧٢

٤) السنن له ٢/ ١٦٣

٥) الكاشف ٣/ ٢٧ رقم ٤٨٣٠

٦) ديوان الضعفاء والمتروكين ٢/ ٢٨٦ رقم ٣٦٢٧

٧) تقريب التهذيب ص٨٣١ رقم ٥٨١٤

٨) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٨٩ رقم ٧٧٠

٩) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ص١١٦ رقم ٣٧٥

١٠) المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢١

١١) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي ص٢٠٢ رقم ٧٤٢

١٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٨٩

عمرو بن علي[1]: "كثير الوهم متروك الحديث"، وقال أبو زرعة[2]: "ساقط الحديث عند أهل العلم"، وقال العقيلي[3]: – بعد أن ذكر له حديثين – "لا يُتابع عليهما ولا على عامة حديثه"، وقال ابن حبان[4]: "كان أعمى يُلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذُوكر به فيُحدِّث به"، وقال ابن شاهين[5]: "أيوب بن جابر، وأخوه محمد بن جابر، ليس حديثهما بشيء"، وقال ابن القيسراني[6]: "ليس بشيء"، وقال الذهبي[7]: "ما هو بحجة، وله مناكير عدة كابن لهيعة".

الدِّراسة والترجيح:

كاد أن يُجمع النُّقاد على جرح محمد بن جابر اليمامي لولا ما ورد من تعديل الذهلي، وأبي حاتم له، أما قول أبي حاتم فمدفوع بأقواله الأخرى المضعِّفة له، وأما قول الذهلي فلا يُلتفت إليه؛ لمخالفته الإجماع، وقد اختلف هؤلاء في تحديد المرتبة التي يستحقها، فجمهورهم عدَّه من الضعفاء الذين يُعتبر بهم، وجعله الباقون من المطَّرحين الذين لا يُكتب حديثهم. وقد بيّن بعض الذين أسقطوه السبب في هلاكه، فقال ابن حبان: "كان أعمى يُلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذُوكر به فيُحدِّث به"، وقال الذَّهبي: "ليس بحجة، له مناكير عدة"، فهذان القولان يكفيان في إثبات ترك حديث محمد بن جابر، وردِّ تضعيفه المسهل، فضلاً عن تعديله.

وخلاصة القول: إنَّ محمد بن جابر اليمامي متروك، لا يُكتب حديثه، ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

١) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ١٤٨

٢) الجرح والتعديل ٧/ ٢٢٠

٣) الضعفاء الكبير ٤/ ٤٢

٤) المجروحين ٢/ ٢٧٠

٥) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ص١٦٧ رقم ٥٦٩

٦) تذكرة الموضوعات ص٥٦

٧) سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٣٨ رقم ٥٠

١٨- ميمون القصَّاب، ويُقال: التمَّار، أبو حمزة الأعور، الكوفي[١].

قال البخاري[٢]: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم".

أقوال النُقَّاد فيه:

أولاً: المُعَدِّلون.

قال السعدي[٣]: "صدوق الحديث".

ثانياً: المُجَرِّحون.

١) المُضَعِّفون:

قال أحمد[٤]، والسعدي[٥]: "ضعيف الحديث"، وقال أحمد في موضع آخر[٦]: "ليس هو بالقوي، هو ضعيف"، وقال البخاري[٧]، والساجي[٨]: "ليس بذاك"، وقال أبو حاتم[٩]: "ليس بقوي، يُكتب حديثه"، وقال يعقوب بن سفيان[١٠]: "ليس بمتروك، ولا هو حجة"، وقال أبو داود[١١]، والدارقطني[١٢]: "ضعيف"، وقال الترمذي[١٣]: "ليس هو بالقوي عند أهل الحديث".

١) تهذيب الكمال ٢٣٧/٢٩ – ٢٤٣ رقم ٦٣٤٦

٢) التاريخ الأوسط ٣٢٥/٣ – ٣٢٦ رقم ٥٠٢

٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤١٢/٦

٤) العلل ومعرفة الرجال ١٢٤/٣ رقم ٤٥٢٨

٥) أحوال الرجال ص٧٢ رقم ٨٧

٦) مسائل الإمام أحمد – رواية ابن هانئ ٢٢٧/٢ رقم ٢٢٤٦

٧) التاريخ الكبير ٣٣٨/٧ – ٣٣٩ رقم ١٤٥٥ الضعفاء الصغير ص٢٢٤ رقم ٣٥٢

٨) تهذيب التهذيب ٣٩٦/١٠

٩) الجرح والتعديل ٨ / ٢٣٦

١٠) المعرفة والتاريخ ٦٥/٣

١١) سؤالات الآجري لأبي داود ٢٣٢/١ رقم ٢٨٦

١٢) الضعفاء والمتروكون له ص٣٧١ – ٣٧٢ رقم ٥٢٨

١٣) السنن له ٣٠٣/٣

وقال أبو أحمد الحاكم[1]: "حديثه ليس بالقائم"، وقال ابن رجب[2]، والهيثمي[3]، وابن حجر[4]: "ضعيف".

٢) المُضَعِّفون جداً:

قال ابن معين[5]: "ليس بشيء"، زاد في رواية ابن أبي خيثمة عنه[6]: "لا يُكتب حديثه"، وقال أحمد[7]: "متروك الحديث"، وقال البخاري[8]: "ضعيف، ذاهب الحديث"، وقال النسائي[9]: "ليس بثقة"، وقال العقيلي[10]: – بعد أن ذكر له حديثاً واحداً – "لا يُتابع عليه، ولا على كثير من حديثه"، وقال ابن عدي[11]: – بعد أن ذكر له جملة من الأحاديث – "ولميمون الأعور غير ما ذكرت، وأحاديثه خاصة عن إبراهيم مما لا يُتابع عليها"، وقال ابن حبان[12]: "كان فاحش الخطأ، كثير الوهم، يروي عن الثقات ما لا يُشْبه حديث الأثبات"، وقال الخطيب[13]: "لا تقوم به حجة". وقال ابن القيسراني[14]: "متروك الحديث".

١) تهذيب الكمال ٢٩/ ٢٤٠

٢) فتح الباري له ٧/ ٩٩

٣) مجمع الزوائد ٢/ ٥٦

٤) تقريب التهذيب ص٩٩٠ رقم ٧١٠٦

٥) معرفة الرجال ١/ ٥٣ رقم ٣٣

٦) الجرح والتعديل ٨/ ٢٣٦

٧) العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٨٨ رقم ٣٢١٤

٨) علل الترمذي الكبير ص١٨٣

٩) الضعفاء والمتروكون له ص٢٣١ رقم ٦٠٩

١٠) الضعفاء الكبير ٤/ ١٨٨

١١) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٤١٣

١٢) المجروحين ٣/ ٥ – ٦

١٣) مغاني الأخيار ٣/ ٩٦٧

١٤) ذخيرة الحفاظ ٣/ ١٧١٠

الدِّراسة والترجيح:

أطبق النُّقاد على جرح ميمون الأعور، وشذ السعدي في إحدى روايتيه فقال: "صدوق الحديث"، وهذا القول منه مدفوع بقوله الآخر الذي وافق فيه إطباق النُّقاد على جرحه، الذين لم يتفقوا على عدِّه في مرتبة واحدة، بل ذهب فريق منهم إلى أنَّ ضعفه شديد غير محتمل، وذهب آخرون إلى أنَّه ضعيف، يُكتب حديثه للاعتبار، وهذا المذهب مرجوح غير مقبول؛ لأنه مبهم غير مفسر. وقد عبَّر بعض الذين طرحوا حديثه بما يدل على هلاكه، قال العقيلي: "لا يُتابع على كثير من حديثه"، وقال ابن عدي: "وأحاديثه خاصة عن إبراهيم مما لا يُتابع عليها"، وهذان القولان دليلان على شدة المناكير في رواياته، وسببها ما قاله ابن حبان: "كان فاحش الخطأ، كثير الوهم، يروي عن الثقات ما لا يُشْبه حديث الأثبات".

وخلاصة القول: إنَّ ميمون الأعور متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

* * *

الخاتمة

النتائج والتوصيات

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى وبعد:

أولاً: نتيجة الدِّراسة.

توصل الباحث بعد إتمام هذا البحث، إلى نتيجة هامة تتعلق بمدلول مصطلح: "ليس بالقوي عندهم" عند الإمام البخاري على النحو الآتي:

١) بلغ عدد الرواة الذين أطلق عليهم الإمام البخاري مصطلح: "ليس بالقوي عندهم" ثمانية عشر راوياً.

٢) أسفرت دراسة أقوال النُّقاد في الرواة الذين حكم عليهم الإمام البخاري بـ: "ليس بالقوي عندهم" عن النتائج الآتية:

أ- أطلق الإمام البخاري هذا الوصف على أربعة عشر راوياً،كانت نتيجة دراسة أقوال النُّقاد فيهم ترك الرواية عنهم، ولو على سبيل الاعتبار. وهم وفق الجدول الآتي:

م	اسم الراوي	حكم البخاري	نتيجة الدِّراسة
١	بحر بن كنيز الباهلي، أبو الفضل البصري	ليس عندهم بقوي	متروك
٢	حريث بن أبي مطر الفزاري، أبو عمرو الحنَّاط	ليس عندهم بالقوي	متروك
٣	حُسام بن مِصَك بن ظالم، أبو سهل الأزدي	ليس بالقوي عندهم	متروك
٤	سعد بن طريف الإسكافي، أبو العلاء الحنظلي	ليس بالقوي عندهم	متروك
٥	سليمان بن يُسَير، أبو الصَّبّاح الكوفي	ليس بالقوي عندهم	متروك
٦	سُهَيل بن أبي حزم، أبو بكر البصري	ليس بالقوي عندهم	متروك
٧	طريف بن شِهاب، أبو سُفيان الأَشَلّ، السعدي	ليس بالقوي عندهم	متروك
٨	عبد الجبَّار بن عمر الأَيْلي، أبو عمر القرشي	ليس بالقوي عندهم	متروك

م	اسم الراوي	حكم البخاري	نتيجة الدِّراسة
٩	عبد العزيز بن الحُصَين بْن التُّرجُمان	ليس بالقوي عندهم	متروك
١٠	عبد الغفَّار بن القاسم، أبو مريم الكُوفي	ليس بالقوي عندهم	متروك
١١	عبد الملك بن الحسين، أبو مالك النخعي	ليس عندهم بالقوي	متروك
١٢	عمرو بن ثابت بن هُرمُز البكري، أبو محمد الحدَّاد	ليس بالقوي عندهم	متروك
١٣	محمد بن جابر بن سيار، أبو عبد الله السحيمي	ليس بالقوي عندهم	متروك
١٤	ميمون القصَّاب، ويُقال: التمَّار، أبو حمزة الأعور	ليس بالقوي عندهم	متروك

ب- أطلق الإمام البخاري هذا الوصف على ثلاثة رواة،كانت نتيجة دراسة أقوال النُّقاد فيهم الضعف. وهم وفق الجدول الآتي:

م	اسم الراوي	حكم البخاري	نتيجة الدِّراسة
١	حِبَّان بن علي العنزي، أبو علي الكوفي	ليس بالقوي عندهم	ضعيف
٢	علي بن عاصم بن صهيب، أبو الحسن الواسطي	ليس بالقوي عندهم	ضعيف
٣	عمرو بن حَكَّام بن أبي الوضاح، أبو عثمان الأزدي	ليس بالقوي عندهم	ضعيف

ج- أطلق الإمام البخاري هذا الوصف على راوٍ واحد فقط،كانت نتيجة دراسة أقوال النُّقاد فيه أنَّه صدوق. وفق الجدول الآتي:

م	اسم الراوي	حكم البخاري	نتيجة الدِّراسة
١	عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي	ليس بالقوي عندهم	صدوق، إلا في روايته عن ثور فإنَّه لا يُقبل منها إلا ما صرح فيه بالسماع

٣- تبيَّن من النتيجة السابقة الآتي:

أ- أنَّ غالبية الرواة الذين وصفهم الإمام البخاري بقوله: "ليس بالقوي عندهم" هم من المطَّرحين والمتروكين، - حسب نتيجة دراسة أقوال النُّقاد فيهم - حيث بلغت نسبتهم ٨٠% تقريباً من مجموع الرواة. ومما يؤكد هذه النتيجة وصف الإمام البخاري لبعضهم بأوصاف أخرى تدل على هلاكهم، وسقوط حديثهم، فقال عن حُريث بن أبي مطر: "فيه نظر"، وعن حسام بن مِصَك: "يخالف في حديثه"، وعن سهيل بن مهران: "منكر الحديث"، وعن عبد الملك بن الحصين: "سكتوا عنه"، وعن ميمون القصَّاب: "ذاهب الحديث".

ب- أنَّ هناك رواة أطلق عليهم الإمام البخاري هذا الوصف وكانت نتيجة دراسة أقوال النُّقاد فيهم مجرد الضعف، وهذا - في نظري - راجع لعدة أسباب:

١- أن يكون أراد به مجرد الضعف، قال الذهبي[١]: "والبخاري قد يُطلق على الشيخ (ليس بالقوي)، ويريد أنّه ضعيف"، وهذا ينسجم مع نتائج الدِّراسة القاضية فيهم بالضعف.

٢- أن يكون حكمه على هؤلاء الرواة بهذا الوصف خاضع لأحكام خاصة في أحاديث معينة، كما حصل في ترجمة حبان بن علي العنزي حيث قال[٢]: "وليس بالقوي عندهم، وقال محمد بن صباح: حدثنا حبان بن علي العنزي حدثنا سهيل عن أبيه عن أبي هريرة: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا دعا لأخيه بظهر الغيب قالت الملائكة: ولك بمثل)، وقال أمية: حدثنا يزيد بن زريع عن روح عن سهيل عن طلحة الخزاعي عن أم الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال موسى: حدثنا حبان عن يسار قال: حدثنا طلحة بن عبيد الله بن كريز الخزاعي حدثتني أم الدرداء أنه دخل عليها بالشام فقالت: كان أبو الدرداء يقوله، وقال النضر: قال أخبرنا موسى بن ثروان حدثنا طلحة بن عبيد الله سمع أم الدرداء حدثني سيدي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال أحمد بن إشكاب:

١) الموقظة ص٨٣

٢) التاريخ الكبير ٣/ ٨٨ - ٨٩

حدثنا ابن فضيل عن أبيه عن طلحة بن كريز عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال ابن سلام: خبرنا ابن أبي غنية حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن أبي الزبير عن صفوان بن عبد الله بن صفوان سمع أم الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم – قال: فلقيت أبا الدرداء فذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم".

وما حصل لعمرو بن حكَّام من استنكارهم عليه حديث الزنجبيل، ولم يُستنكر عليه غيره، قال أبو حاتم: "أخرج حديثاً كثيراً عن شعبة فلم ينكر عليه إلا حديث الزنجبيل"، والحديث أخرجه العقيلي[1]، وابن عدي[2]، كلاهما: من طريق عمرو بن حكَّام قال: حدثنا شعبة عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أهدى ملك الروم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هدايا فكان فيما أهدى إليه جرَّة زنجبيل، فأطعم كل إنسان قطعة، وأطعمني قطعة"، قال ابن حجر[3]: "هذا منكر من وجوه: أحدها: أنَّه لا يُعرف أنَّ ملك الروم أهدى شيئاً للنبي صلى عليه وآله وسلم، وثانيها: أنَّ هدية الزنجبيل من الروم إلى الحجاز شيء يُنكِره العقل فهو نظير هدية التمر من الروم إلى المدينة النبوية".

٣– أن يكون راجع إلى قناعته الخاصة فيهم، كما حصل في ترجمة علي بن عاصم الواسطي حيث قال[4]: "ليس بالقوي عندهم، وقال وهب بن بقية: سمعت يزيد بن زريع قال: حدثنا علي عن خالد ببضعة عشر حديثاً فسألنا خالداً عن حديث فأنكره، ثم آخر فأنكره، ثم ثالث فأنكره، فأخبرناه فقال: "كذاب فاحذروه". وعلى هذا يكون مراده به الجرح الشديد.

١) تقدم تخريجه في ترجمة عمرو بن حكَّام.

٢) تقدم تخريجه في الموضع السابق.

٣) لسان الميزان ٤/ ٣٦٠

٤) التاريخ الكبير ٣/ ٨٨ – ٨٩

ج- أمَّا الراوي الذي كانت نتيجة دراسة أقوال النُّقاد فيه (صدوق)، وأطلق الإمام البخاري عليه وصف: "ليس بالقوي عندهم"، فلا يُعد هنا تضعيفاً مطلقاً، لأنه قال بعده: "وهو مُحتمل"[1]، وهذا الاصطلاح يستعمله البخاري، في حق الرجل الذي له أوهام، ولا يسقط حديثه ويضعف مطلقاً، وربما كانت قريبة الشبه بمرتبة: "صدوق يخطئ"، والله أعلم[2].

خلاصة نتيجة الدِّراسة السابقة:

بناء على ما سبق فإنَّ مصطلح: "ليس بالقوي عندهم"، وصف يُطلقه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، على الضعفاء الذين وصلوا حدّ الترك، وهو الغالب في إطلاقه، وقد يُطلقه أحياناً على الضعفاء الذين يُعتبر بحديثهم لخفة ضعفهم، لكن ربما يكون مراده من ذلك الجرح الشديد، وأما إطلاقه هذا الوصف على من كانت نتيجة دراسة أقوال النُّقاد فيه (صدوق)، فقد ذكر البخاري نفسه ما ينفي الضعف المطلق عنه.

ثانياً: التوصيات.

يوصي الباحث في ختام هذا البحث بالآتي:

*مواصلة الوقوف على مدلول مصطلحات الأئمة الخاصة؛ فالساحة العلمية مليئة، والجهود من قِبل المختصين قليلة، والحاجة ماسة، وهي من الأهمية بحيث كثيراً من الدراسات قد تتوقف نتائجها على معرفة مدلول مثل هذه المصطلحات الخاصة.

وصل اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

* * *

١) الضعفاء الصغير ص١٥٦

٢) أنظر: آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره ٤١٣/١ رسالة علمية للباحث: خالد بن منصور الدريس، نال بها صاحبها درجة الدكتوراه من قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى عام ١٤٢١هـ.

المصادر والمراجع

١- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق: د.يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، ط١/١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (ت٣٥٤): ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣- أحوال الرجال: لأبي إسحاق الجوزجاني إبراهيم بن يعقوب السعدي (ت٢٥٩)، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى خليل بن عبد الله الخليلي (ت٤٤٦) (باختصار السلفي)، تحقيق: محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١/١٤٠٩هـ.

٥- الأسامي والكنى: لأبي أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد (ت٣٧٨)، تحقيق: د.يوسف بن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، السعودية، ط١/١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦- الاستبصار في نقد الأخبار: للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت١٣٨٦)، تحقيق: محمد الشنقيطي، دار أطلس، الرياض، السعودية، ط١/١٤١٧هـ.

٧- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: لابن عبد البر يوسف بن عبد الله (ت٤٦٣)، تحقيق: د.عبد الله السوالمة، دار ابن تيمية، الرياض، السعودية، ط٢/١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: للحافظ السخاوي محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢)، تحقيق: فرانز روزنثال، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٩- الأنساب: للإمام السمعاني عبد الكريم بن محمد (ت٥٦٢)، تعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٠- البحر الزخار: (مسند البزار): للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت٢٩٢)، تحقيق: محفوظ السلفي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١١- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: لأبي حفص عمر بن علي بن الملقن (ت٨٠٤)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة، الرياض، السعودية، ط١/١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٢- بيان الوهَم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: للحافظ ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد (ت٦٢٨)، تحقيق: د.الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط١/١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٣- تاريخ أبي زرعة الدمشقي: للإمام عبد الرحمن بن عمرو النصري (ت٢٨١)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٤- تاريخ أسماء الثقات: لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط١/١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٥- تاريخ الإسلام: للإمام الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨)، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١/١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٦- التاريخ الأوسط: للإمام البخاري محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦)، تحقيق: د. تيسير بن سعد أبو حميد، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط٢/١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٧- تاريخ الثقات: للعجلي أحمد بن عبد الله (ت٢٦١)، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٨- تاريخ الدوري: العباس بن محمد (ت٢٧١) عن ابن معين (ت٢٣٣)، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، دار القلم، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

١٩- التاريخ الصغير: للإمام البخاري محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦)، تحقيق: محمود إبراهيم زائد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٠- التاريخ الكبير: للإمام البخاري: محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٢١- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت٤٦٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٢٢- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٧٨) عن ابن معين، تحقيق: أحمد نور سيف، مطبوعات مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جده، السعودية، بدون تاريخ.

٢٣- تاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت٥٧١)، تحقيق: عمر ابن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١/١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٤- التبصرة والتذكرة: للحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت٨٠٦)، تعليق: محمد الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٢٥- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت٨٥٢)، تحقيق: علي محمد البجاوي، وآخر، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٢٦- تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت٨٥٢)، تحقيق: أبو الأشبال أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط١/١٤١٦هـ.
٢٧- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت٨٥٢)، تحقيق: د.شعبان إسماعيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.
٢٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣). تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
٢٩- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: لابن عراق الكناني علي بن محمد (٩٦٣)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢/١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
٣٠- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي (ت١٣٨٦)، تحقيق: محمد ناصر الألباني وآخرون، الرئاسة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، السعودية، ط٢/١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣١- تهذيب الأسماء واللغات: للإمام النووي محيي الدين بن شرف (ت٦٧٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٣٢- تهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت٨٥٢)، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، بدون تاريخ.
٣٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ المزي جمال الدين يوسف (ت٧٤٢)، تحقيق: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٥/١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٣٤- الثقات: للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٤٥) مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بدون تاريخ.

٣٥- الجامع في العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١)، تحقيق: محمد حسام، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١/١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت ٤٦٣)، تحقيق: د.محمد رأفت سعيد، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١/١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣٧- الجرح والتعديل: للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، ط١/ ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.

٣٨- جواهر الأصول في علم حديث الرسول: لأبي الفيض محمد بن علي الفارسي (ت٨٣٧)، تحقيق: أطهر المباركفوري، مطبوعات الدار السلفية، بومباي، الهند، ط١/١٩٧٤م.

٣٩- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: للخزرجي أحمد بن عبد الله (ت ٩٢٣)، قدم له: عبد الفتاح أبوغدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٤٠- الخلاصة في أصول الحديث: للإمام الطيبي الحسين بن عبد الله (ت٧٤٣)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤١- ديوان الضعفاء والمتروكين: للإمام الذهبي محمد بن أحمد (ت ٧٤٨)، تحقيق: لجنة من العلماء، دار القلم، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٤٢- ذخيرة الحفاظ: للإمام المقدسي محمد بن طاهر (ت ٥٠٧)، تحقيق: د.عبد الرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، دار السلف، الرياض، السعودية، ط١/١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٣- سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل: تحقيق: محمد بن علي الأزهري، مطبعة الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر، ط١/١٤٢٧ - ٢٠٠٦م.

٤٤- سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني: تحقيق: د. سليمان أتش، دار العلوم، الرياض، السعودية، ط١/١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٤٥- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني: تحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار الاستقامة، مكة المكرمة، السعودية، ط١/١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٤٦- سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط١/١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٧- سؤالات ابن الجنيد لابن معين: تحقيق: د. أحمد سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ط١/١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٨- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط١/١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .

٤٩- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني: تحقيق:موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط١/١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .

٥٠- سؤالات مسعود السجزي للحاكم النيسابوري: تحقيق: موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م .

٥١- سنن أبي داود: للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٥٢- سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.

٥٣- سنن الترمذي: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩)، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢/١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م .

٥٤- سنن الدارقطني: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١/١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٥٥- السنن الكبرى: للإمام البيهقي أحمد بن الحسين (ت٤٥٨)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٥٦- سنن النسائي الصغرى (المجتبى): للإمام النسائي أحمد بن شعيب (ت٣٠٣)، باعتناء: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط٢/١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م .

٥٧- سير أعلام النبلاء: للإمام الذهبي محمد بن أحمد (ت ٧٤٨)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٨/١٤١٢هـ- ١٩٩٢م .

٥٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٥٩- شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط٢/١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦٠- الضعفاء الصغير: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦)، تحقيق: بوران الضناوي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٦١- الضعفاء الكبير: لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٢- الضعفاء والمتروكون: لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٣- الضعفاء والمتروكون: للإمام الدارقطني أبي الحسن علي بن عمر (ت٣٨٥)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط١/١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٤- الضعفاء والمتروكون: للإمام النسائي أحمد بن شعيب (ت٣٠٣)، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٥هـ

٦٥- طبقات الحنابلة: لأبي يعلى محمد بن الحسين (ت٤٥٨) دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٦٦- طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي عبد الوهاب بن علي (ت٧٧١)، تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ط٢/١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٦٧- الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد (ت٢٣٠) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤١٠ه - ١٩٩٠م.

٦٨- طبقات المدلسين: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٦٩- العلل: للإمام أبي الحسن علي بن عبد الله المديني (ت٢٣٤)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٢/١٩٨٠م.

٧٠- العلل: للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم (ت٣٢٧)، تحقيق: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، الرياض، السعودية، ط١/١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٧١- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧)، قدم له خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧٢- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: للحافظ الدارقطني علي بن عمر (ت٣٨٥)، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط١/١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧٣- علوم الحديث: للإمام ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن (ت٦٤٣)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، سوريا، بدون تاريخ.

٧٤- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: للسخاوي محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، ط١/١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٧٥- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للإمام الذهبي محمد بن أحمد (ت٧٤٨)، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد علي،دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، ط١/١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
٧٦- الكامل في ضعفاء الرجال: للإمام ابن عدي الجرجاني (ت٣٦٥)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٣/١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٧٧- كشف الأستار عن زوائد البزار: للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٧٨- الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت٤٦٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٧٩- الكنى والأسماء: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١/١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٨٠- لسان الميزان: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، مصورة عن طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند، تصوير مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٨١- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤)، تحقيق: محمود إبراهيم زائد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٨٢- المحلى: لأبي محمد ابن حزم علي بن أحمد (ت٤٥٦)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٨٣- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية ابنه أبي الفضل صالح (ت٢٦٦)، إشراف: طارق بن عوض الله، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط١/١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٨٤- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية ابنه أبي عبد الرحمن عبد الله (ت٢٩٠)، تحقيق: د.علي سليمان المهنا، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ط١/١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٨٥- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (ت٢٧٥)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٨٦- المستدرك على الصحيحين: للحاكم النيسابوري أبي عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥) دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٨٧- معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١/١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٨٨- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت٢٦١)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ط١/١٤٠٥ه - ١٩٨٥م.
٨٩- معرفة الرجال: لأبي زكريا البغدادي يحيى بن معين (ت٢٣٣)، تحقيق: محمد كامل القصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٩٠- المعرفة والتاريخ: للفسوي يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧)، تحقيق: د.أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢/١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٩١- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار: لأبي محمد العيني محمود بن أحمد بن موسى (ت٨٥٥)، تحقيق: أسعد الطيب، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، السعودية، ط١/١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٩٢- المغني في الضعفاء: للإمام الذهبي محمد بن أحمد (ت٧٤٨)، تحقيق: حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤١٨هـ.
٩٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للإمام السخاوي محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢)، تعليق: عبد الله الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٩٤- المقنع في علوم الحديث: للإمام ابن الملقن عمر بن علي (ت٨٠٤)، تحقيق: عبد الله يوسف الجديع، دار فواز، الإحساء، السعودية، ط١/١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٩٥- مَنْ تُكلِّم فيه وهو موثَّق أو صالح الحديث: للإمام الذهبي أبي عبد الله محمد بن أحمد (ت٧٤٨)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١/١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٩٦- من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال: رواية المروذي وغيره، تحقيق: د.وصي الله عباس، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط١/١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٩٧- من كلام يحيى بن معين في الرجال: رواية أبي خالد الدقاق، تحقيق: د.أحمد نور سيف، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، بدون تاريخ.
٩٨- منهج أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل: د.قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١/١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٩٩- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث: للإمام ابن جماعة محمد بن إبراهيم (ت٧٣٣)، تحقيق: د.محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط٣/١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٠٠- الموضوعات: لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧)، تحقيق:عبد الرحمن عثمان، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط٢/١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٠١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للإمام الذهبي محمد بن أحمد (ت٧٤٨)، تحقيق: محمد البخاري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
١٠٢- هدي الساري: للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت٨٥٢)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

* * *

- Al-Thahabi, Muhammad Ahmad. *Al-Mughni Fi Al-Dh'afa'*. Ed. Hazem Al-Qadhi. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutob Al-'Ilmiyyah, 1418 AH.
- Al-Thahabi, Muhammad Ahmad. *Man Tukullim Feeh Wa Howa Muwathaq Aw Salih Al-Hadeeth*. Ed. Abdullah Dhaifullah Al-Ruhaili.1st ed. King Fahd National Library, 2005 AD/ 1426 AH.
- Al-Thahabi, Muhammad Ahmad. *Mizan Al-I'tidal Fi Naqd Al-Rijal*. Ed. Muhammad Al-Bukhari. Beirut: Dar Al-Ma'rifah, (n.d.).
- Yusuf, Jamal Al-Deen. *Tahtheeb Al-Kamal Fi Asma' Al-Rijal*. Ed. Bashar Awad Ma'rouf. 5th ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1992 AD/ 1413 AH.
- *Su'alat Abi-Abdulrahman Al-Sulami Li Al-Daraqutni*. Ed. Sulaiman Atsh. 1st ed. Riyadh: Dar Al-Uloom, 1988 AD/ 1408 AH.
- *Su'alat Abi-Bakr Al-Barqani Li Al-Daraqutni Fi Al-JarhWa Al-Ta'deel*. Ed. Muhammad Ali Al-Azhari. 1st ed. Cairo: Modern Farooq Press, 2006 AD/ 1427 AH.
- _____.*Su'alatAbi-'Obaid Al-A'jurri Li Abi-Dawood Al-Sijistani*. Ed. Abdulaleem Abdulazheem Al-Bastawi. 1st ed. Makkah: Dar Al-Istiqamah. 1997 AD/ 1418 AH.
- _____.*Su'alat Ibn Abi-Shaibah Li Ibn Al-Madeeni*. Ed. Muwaffaq Abdulqadir. 1st ed. Riyadh: Al-Ma'aref Library, 1984 AD/ 1404 AH.
- _____.*Su'alat Al-Hakem Al-Naisabouri Li Al-Daraqutni*. Ed. Muwaffaq Abdulqadir. 1st ed. Riyadh: Al-Ma'aref Library,1984 AD/ 1404 AH.
- _____.*Su'alat Hamzah Al-Sahmi Li Al-Daraqutni*. Ed. Muwaffaq Abdulqadir. 1st ed. Riyadh: Al-Ma'aref Library, 1984 AD/ 1404 AH.
- _____..*Su'alat Ibn Al-Junaid Li Ibn Ma'een*. Ed. Ahmad Saif. 1st ed. Al-Madinah: Al-Dar Library, 1988 AD/ 1408 AH.
- _____..*Su'alat Al-Sijzi Li Al-Hakem Al-Naisabouri*. Ed. Muwaffaq Abdulqadir. 1st ed. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami, 1988 AD/ 1408 AH.

* *

- Sa'd, Qassim Ali. *Manhaj Abi Abdulrahman Al-Nassa'I Fi Al-Jarh Wa Al-Ta'deel*. 1st ed. Dubai: Dar Al-Buhooth Li Al-Dirasat Al-Islamiyyah Wa Ihya' Al-Turath, 2002 AD/ 1422 AH.
- Al-Sakhawi, Muhammad Abudulrahman. *Al-Maqasid Al-Hasanah Fi Bayan Katheer Min Al-Ahadeeth Al-Mushtahirah'Ala Al-Alsinah*. Ed. Abdullah Al-Siddeeq. 1sted. Beirut: Dar Al-Kutob Al-'Ilmiyyah,1987 AD/ 1407 AH.
- Al-Sakhawi, Muhammad Abdulrahman. *Fath Al-Mugheeth Bi Sharh Alfiyyat Al-Hadeeth*. Ed. Ali Hussein Ali. 1st ed. Cairo: Al-Sunnah Library, 2003 AD/ 1424 AH.
- Al-Sakhawi, Muhammad Abdulrahman. *Al-'Elan bi Al-Tawbikh lmn tham Al-Tareekh*. Ed. Franz Rozenthal. Beirut: Dar Al-Kutub Al-'Elmia, (n.d.).
- Al-Sam'ani, Abudlkarim Muhammad. *Al-Ansab*. Commented by Abdullah Omar Al-Baroudi.1st ed. Beirut: Dar Al-jenan, 1988 AD/ 1408 AH.
- Shahin, Omar Ahmad. *Tarikh Asma Al-Thikat*. Ed. Subhi Al-Samuraie. 1st ed. Kuwait: Al-Dar Al-Salafiya, 1984 AD/ 1404 AH.
- Sharaf, Al-Nawawi Muhyi Al-Din. *Tahtheeb Al-Asma'Wa Al-Lughat*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, (n.d.).
- Al-Sijistani, Sulaiman Al-Ash'ath. *Sunan Abi-Dawood*. Ed. Muhammad Muhyildeen Abdulhameed. Beirut: Dar Al-KutobAl-'ilmiyyah, (n.d.).
- Alsubki, Abdulwahhab Ali. *Tabaqat Al-Shafi'iyyah Al-Kubra*. Ed. Mahmoud Al-Tanahi and Abdulfattah Al-Hulo. 2nd ed. Giza: Hajr for Printing, Publication and Distribution, 1992 AD/ 1413AH.
- Al-Termithi, Muhammad 'Essa. *Sunan Al-Termithi*. Ed. Ahmad Shaker. 2nd ed. Egypt: Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press, 1975 AD/ 1395 AH.
- Al-Thahabi, Muhammad Ahmad. *Al-Kashif Fi Ma'rifat Man Lahu Riwahyah Fi Al-Kutob Al-Sittah*. Ed.'Izzat Ali 'Attiya and Mousa Muhammad Ali.1st ed. Cairo: Dar Al-Kutob Al-Hadeethah, 1972 AD/ 1392 AH.
- Al-Thahabi, Muhammad Ahmad. *Diwan Al-Dhu'afa 'Wa Al-Matrukeen*. Ed. Committee of scholars. 1st ed. Beirut: Dar Al-Qalam, 1988 AD/ 1408 AH.
- Al-Thahabi, Muhammad Ahmad. *Siyar A'lam Al-Nubala'*. Ed. Shu'aib Al-Arna'ut. 8th ed. Beirut: Al-Risalah Foundation, 1992 AD/ 1412 AH.
- Al-Thahabi,Mihammad Ahmad Othman. *Tarikh Al-Islam*. Ed. Omar Abdulsalam Tadmouri. 1st ed. Beirut: Dar Al-Ketab Al-Arabi, 1992 AD/ 1413 AH.

- Al-Mu‘allimi, Abdulrahman Yahya. *Al-tankeel Bima Fi Ta‘neeb Al-Kawthari Min Al-Abateel.* Ed. Muhammad Nasir Al-Albani and others. 2nd ed. Riyadh: The General Presidency of Scholarly Research and Ifta, 1983 AD/ 1403 AH.
- Al-Mu‘allimi, Abdulrahman Yehya. *Al-Istibsar fi Naqd Al-Akhbar*. Ed.
- Muhammad, Al-Abbas. *Tarikh Al-Dawri*. Ed. Abdullah Ahmad Hasan. Beirut: Dar Al-Qalam, (n.d.).
- Al-Mulakkan, Omar Ali. *Al-Badr Al-Muneer fi Takhreej Al-Ahadith wa Al-Athar Al-Waqi‘ah fi Al-Sharh Al-Kabir*. Ed. Mustafa Abu Al-Ghaizh and others. 1st ed. Riyadh: Dar Al-Hegra, 2004 AD/ 1425 AH.
- Al-Naisabouri, Muhammad Abdullah. *Al-Mustadrak ‘Ala Al-Sahihain*. Beirut: Dar Al-Ma‘rifah, (n.d.).
- Al-Naisabouri, Muslem Al-Hajjaj. *Al-Kuna Wa Al-Asma’*. Ed. Abdulraheem Muhammad Al-Qashqari. 1st ed. Al-Madinah: Deanship of Scientific Research of the Islamic University, 1984 Ad/ 1404 AH.
- Al-Nasa’i, Ahmad Shu‘aib. *Al-Dhu‘afa’ Wa Al-Matrukoon.* Ed. Bouran Al-Dhannawi and Kamal Al-Hout. 1st ed. Beirut: Al-Kutob Al-Thqafiyyah Foundation, 1405 AH.
- Al-Nasa’i, Ahmad Shu‘aib. *Sunan Al-Nasa’i Al-Sughra (Al-Mujtaba)*. Ed. Abtulfattah Abu-Guddah. 2nd ed. Beirut: Dar Al-Basha’ir Al-Islamiyyah, 1986 AD/1406 AH.
- Al-Nasri, Abudlrahman Amro. *Tarikh Abi Zar‘a Al-Demashqi*. Ed. Khalil Al-Mansour. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-‘Elmia, 1996 AD/ 1417 AH.
- Al-Qazweeni, Muhammad Yazeed. *Sunan Ibn Majah*. Ed. Muhammad Fu’ad Abdulbaqi. Cairo: Dar Al-Hadeeth, (n.d.).
- Al-Qurtoubi, Yousef Abdullah Abdulbar. *Al-Tamhid li ma fi Al-Muatamn Al-Ma‘aniwa Al-Asanid*. Ed. Mustafa Ahmad Al-Alawi. Moroco: Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, 1387 AH.
- Al-Razi, Abulrahman. *Al-Jarh Wa Al-Ta‘deel*. Ed. Abulrahman Al-Mu‘allimi. 1st ed. Dar Al-Ma‘arif Al-‘Othmania edition (photocopy). (n.p.), 1953 AD/ 1372 AH.
- Sa‘d, Muhammad. *Al-Tabaqat Al-Kubra*. 1sted. Beirut: Dar l-Kutob Al-‘Ilmiyyah, 1990 AD/ 1410 AH.

- Ibn Ma‘een. *Tarikh Othman Ibn Saeed Al-Drami*. Ed. Ahmad Nour Saif. Jeddah: Publications of the Scientific Research Center, King Abdulaziz University, (n.d.).
- Ibn Al-Mulaqqin, Omar Ali. *Al-Muqni‘ Fi ‘Oloom Al-Hadeeth*. Ed. Abdullah Yusuf Al-judai‘. 1st ed. Al-Ahsa’: Dar Fawwaz, 1992 AD/ 1413 AH.
- Al-Iraqi, Zain Al-Din Abdulrahim Hussain. *Al-Tabsira wa Al-Tathkera*. Commented by: Muhammad Al-Hussaini. Beirut: Dar Al-Kutub Al-‘Elmia, (n.d.).
- Al-Jowzajani, IbrahimYa‘qoubAl-Sa‘di. *Ahwal Al-Rejal*. Ed. Subhi Al-Samura’i. 1st ed. Beirut: Al-Resaleh Foundation, 1985 AD/ 1405 AH.
- Al-Jurjani, Ibn ‘Odai. *Al-Kamel Fi Dhu‘afa’ Al-Rijal*. 3rd ed. Beirut: Dar Al-Fikr, 1988 AD/ 1409 AH.
- Kahalah, Omar Ridha. *Mu‘jam Al-Mu’allifeen*. 1st ed. Beirut: Al-Risalah Foundation, 1993 AD/ 1414 AH.
- Al-Khalili, Khalil Abdullah. *Al-Irshad fi Ma‘refat ‘Ulama’ Al-Hadith*. With Al-Salafi Summary. Ed. Muhammad Saeed Idris. 1st ed. Riyadh: Al-RushdBookstore, 1409 AH.
- AL-Khatib Al-Baghdadi, Ahmad Ali. *Al-Kofayah Fi ‘Oloom Al-Riwayah*. Beirut: Dar Al-Kutob Al-‘Ilmiyyah, (n.d.).
- Al-Kinani, Ali Muhammad. *Tanzeeh Al-Shari‘ah Al-Marfou‘ah ‘An Al-Ahadeeth Al-Shanee‘ah Al-Mawdhu‘ah*. Ed. Abdulwahhab Abdullateef. 2nd ed. Beirut: Dar Al-Kutob Al-‘Ilmiyyah, 1981 AD/ 1402 AH.
- Al-Madeeni, Ali Abdullah. *Al-‘Ilal*. Ed. Muhammad Mustafa Al-A‘zhami. 2nd ed. Beirut: Al-Maktab Al-Islami, 1980 AD.
- Al-Maqdisi, Muhammad Tahir. *Thakheerat Al-Huffazh*. Ed. Abdulrahman Abduljabbar Al-Fariwa’i. 1st ed. Riyadh: Dar Al-Salaf, 1996 AD/ 1416AH.
- Al-Marouthi, Abu-Bakr, et al. *Min Kalam Al-Imam Abi Abdullah Ahmad Ibn Hanbal Fi ‘Ilal Al-Hadeeth Wa Ma‘rifat Al-Rijal*. Ed. Wasaiullah Abbas. 1st ed. Mumbai: Al-Dar Al-Salafiyyah, 1988 AD/ 1408 AH.
- Mousa, Mahmoud Ahmad. *Maghani Al-Akhyar Fi Sharh Rijal Ma‘ani Al-’Athar*. Ed. As‘ad Al-Taiyib. 1st ed. Makkah: Nizar Al-Baz Library, 1997 AD/ 1418 AH.

- Ibn Abdulbar, Yousef Abdullah. *Al-Istighna fi Ma'rehat Al-Mashhoreen mn Hamalat Al-'Elm bi Al-Kuna.* Ed. Abdullah Al-Swalmah. 2nd ed. Riyadh: Ibn Taymiyyah, 1992 AD/ 1412 AH.
- Ibn Asaker, Ali Alhassan Hebatuallah. *Tarikh Madinat Dimashq*. Ed. Omar Gharama Al-Amroui. 1st ed. Beirut: Dar Al-Fikr, 1995 AD/ 1415 AH.
- Ibn Hanbal, Abdullah Ahmad. *Masa'il Al-Imam Ahmad Ibn Hanbal*. Ed. Ali Sulaiman Al-Muhanna. 1sted. Al-Madinah: Al-Dar Library, 1986 AD/ 1406 Ah.
- Ibn Hanbal, Ahmad. *Al-Jami' Fi Al-'Ilalwa Ma'rifat Al-Rijal*. Ed. Muhammad Husam. 1st ed. Beirut: Al-Kutub Al-Thaqafiah Foundation, 1990 AD/ 1410 AH.
- Ibn Hanbal, Saleh Ahmad. *Masa'il Al-Imam Ahmad Ibn Hanbal.* Ed. Tareq Awadullah. 1st ed. Riyadh: Dar Al-Watan, 1999 AD/ 1420 AH.
- Ibn Hazm, Ali Ahmad. *Al-Muhalla*. Beirut: Dar Al-A'afaq Al-Jadeedah, (n.d.).
- Ibn Hibban, Muhammad. *Al-Majroheen Min Al-Muhadditheen Wa Al-Dhu'afa'Wa Al-Matrukeen*. Ed. Mahmoud Ibrahim Za'id. Beirut: Dar Al-Ma'rifah, (n.d.).
- Ibn Hibban, Muhammad. *Al-Thiqat*. Dar Al-Ma'arif Al-'Othmania edition (photocopy). Al-Kutub Al-Thaqafiah Foundation, (n.d.).
- Ibn Jama'ah, Muhammad Ibrahim.*Al-Manhal Al-Rawi Fi Mukhtasar'Oloom Al-Hadeeth*. Ed. Muhyildeen Abdulrahman Ramadhan. 3rd ed. Damascus: Dar Al-Fikr, 1986 AD/ 1406 AH.
- Ibn Al-Jawzi, Abdulrahman Ali. *Al-'Ilal Al-Mutanahyah Fi Al-Ahadeeth Al-Whhiyah*. Ed. Khalil Al-Mais. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutob Al-'Ilmiyyah, 1983 AD/ 1403 AH.
- Ibn Al-Jawzi, Abdulrahman Ali. *Al-Dhu'afa' Wa Al-Matrukoon*. Ed. Abdullah Al-Qadhi. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutob Al-'Ilmiyyah, 1986 AD/ 1406 AH.
- Ibn Al-Jawzi, Abdulrahman Ali. *Al-Mawdhu'at*. Ed. Abdulrahman Othman. 2nd ed. Cairo: Ibn Taimiyah Library, 1987 AD/ 1407 AH.

- Al-Bukhari, Muhammad Ismail. *Al-Tarikh Al-Kabir*. Beirut: Al-Kutub Al-Thaqafia Foundation, (n.d.).
- Al-Daraqutni, Ali Omar. *Al-Dhu'afa' Wa Al-Matrukoon.* Ed. Muwaffaq Abdulqadir. 1st ed. Riyadh: Al-Ma'aref Library, 1984 AD/ 1404 AH.
- Al-Daraqutni, Ali Omar. *Al-'Ilal Al-Waridah Fi Al-Ahadeeth Al-Nabawiyyah*. Ed. Mahfozhulrahman Al-Salafi. 1st ed. Riyadh, 1985 AD/ 1405 AH.
- Al-Daraqutni, Ali Omar. *Sunan Al-Daraqutni*. Ed. Shu'aib Al-Arna'ut and others. 1st ed. Beirut: Al-Risalah Foundation, 2004 AD/ 1424 AH.
- Al-Farisi, 'Ala Al-Din Ali Balban. *Al-Ehsan fi Taqreeb Sahih Ibn Hibam*. Ed. Shu'aib Al-Arnaout. 1st ed. Beirut: Al-Resaleh Foundation, 1988 D/ 1408 AH.
- Al-Farisi, Muhammad Ali. *Jawaher Al-Osool Fi 'Elm Hadeeth Al-Rasool*. Ed. Athar Al-Mubarakfouri. 1st ed. Mumbai: Al-Dar Al-Salafiyyah, 1974.
- Al-Fasawi,Ya'koub Sufian. *Al-Ma'rifah Wa Al-Tareekh*. Ed. Akram Al-Omari. 2nd ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1981 AD/ 1401 AH.
- Al-Fasi, Ali Muhammad. *Baian Al-Wahm wa Al-Iham fi Ketab Al-Ahkam*. Ed. Alhusain Ayat Saeed. 1st ed. Riyadh: Dar Taiba, 1997 AD/ 1418 AH.
- Al-Haithami, Ali Abi-Bakr. *Kashf Al-Astar'An Zawa'id Al-Bazzar*. Ed. Habibulrahman Al-A'zhami. 1st ed. Beirut: Al-Resalah Foundaion, 1985 AD/ 1405 AH.
- Al-Hanbali, Ibn Al'imad. *Shathart Al-Thahab Fi Akhbar Man Thahab.* Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, (n.d.).
- Al-Hanbali, Ibn Rajab. *Sharh'Ilal Al-Termithi*. Ed. Subhi Al-Samurra'i. 2nd ed. Beirut: A'lam Al-Kutob, 1985 AD/1405 AH.
- Hani', Ishaq Ibrahim, *Masa'il Al-Imam Ahmad Ibn Hanbal.* Ed. Zuhair Al-shawish. Beirut: Al-Maktab Al-Islami, (n.d.).
- Al-Hussein, Muhammad. *Tabaqat Al-Hanabilah*. Beirut: Dar Al-Ma'rifah, (n.d.).

- Al-Asqalani, Ahmad Ali Hajar. *Hadi Al-Sari*. Ed. Muhibbuldeen Al-Khatib. Beirut: Dar Alma‘rifah, (n.d.).
- Al-Asqalani, Ahmad Ali Hajar. *Lisan Al-Mizan*. Dairat Al-Ma'arif Al-Nizamiyya (photocopy). Beirut: Al-A‘lami Foundation, (n.d.).
- Al-Asqalani, Ahmad Ali Hajar. *Tabaqat Al-Mudalliseen*. Ed. ‘Asem Abdullah Al-Qaryouti. 1st ed. Zarqa: Al-Manar Library, (n.d.).
- Al-Asqalani, Ahmad Ali Ibn Hajar. *Tabsir Al-Muntabih bi Tahrir Al-Mushtabih*. Ed. Ali Muhammad Al-Bajawi and other. Beirut: Dar Al-Kutub Al-‘Elmia. (n.d.).
- Al-Asqalani, Ahmad Ali Hajar. *Tahtheeb Al-Tahtheeb.* Dar Al-Ma‘arif Al-‘Othmania edition (photocopy) India: (n.p.), (n.d.).
- Al-Asqalani, Ahmad Ali Ibn Hajar. *Talkis Al-Habir fi Takhreej Ahadith Al-Raf‘i Al-Kabir*. Ed. Sha‘ban Ismail. Cairo: Ibn Taymiyyah Bookstore (n.d.).
- Al-Bagdadi, Ahmad Ali. *Tarikh Baghdad*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-‘Elmia, (n.d.).
- Al-Baghdadi, Yahya Ma‘een. *Ma‘rifat Al-Rijal*. Ed. Muhammad Kamel Al-Qassar. Damascus: the Arabic Academy, 1985 AD/ 1405 AH.
- Al-Baihaqi, Ahmad Al-Hussein. *Al-Sunan Al-Kubra*. Beirut: Dar Al-Ma‘rifah, (n.d.).
- Al-Bazzar, Ahmad Amro. *Al-Bahr Al-Zakhar "Musnad Al-Bazzar"*. Ed. Mahfouzh Al-Salafi. 1st ed. Beirut: The foundation of Quran Sciences, 1988 AD/ 1409 AH.
- Al-Bukhari, Muhammad Isma‘eel. *Al-Dhu‘afa’ Al-Sagheer*. Ed. Bouran Al-Dhannawi. 1st ed. Beirut: A’lam Al-Kutob, 1984 AD/ 1404 AH.
- Al-Bukhari, Muhammad Ismail. *Al-Tarikh as-Saghir*. Ed. Mahmoud Ibrahim Zaed. 1st ed. Beirut: Dar Al-Ma‘refa, 1986 AD/ 1406 AH.
- Al-Bukhari, Muhammad Ismail. *Al-Tarikh Al-Ausat*. Ed.Taisersa‘d Abu Humaid. 2nd ed. Riyadh: Al-Rushd Bookstore, 2008 AD/ 1429 AH.

List of References:

- Abdullah, Ahmad .*Khulasaht Tahtheeb Tahtheeb Al-Kamal* .Ed. Abdulfattah Abu-Ghuddah. Beirut: Dar Al-Basha'er Al-Islamyyah ,(n.d.).
- Abdullah, Al-Hussein. *Al-Khulasah Fi Osool Al-Hadeeth*. Ed.Subhi Al-Samurra'i. 1st ed. Beirut: A'lam Al-Kutob, 1985 AD/ 1405 AH.
- Abdulrahman, Othman. '*Oloom Al-Hadeeth*. Ed. Nouruldeen' Etr. Damascus: Dar Al-Fikr, (n.d.).
- Abu-Khalid, Al-Daqqaq. *Min Kalam Yahya Ibn Ma'een Fi Al-Rijal*. Ed.
- Ahmad Nour Saif. Scientific Research Center of King Abdulaziz University. (n.d.).
- Ahmad, Al-Hakem Muhammad Muhammad. *Al-Asmawa Al-Kuna*. Ed. Yousef Muhammad Al-Dakhil. 1st ed. Madina: Al-Ghuraba Bookstore. 1994 AD/ 1414H.
- Ali, Ahmad. *Al-Jami' Li Akhlaq Al-Rawi Wa A'adab Al-Sami'*. Ed. Muhammad Ra'fat Sa'eed. 1st ed. Kuwait: Al-Falah Library, 1981 AD/ 1401 AH.
- Al-'Ajli, Ahmad Abdullah. *Ma'rifat Al-Thiqat Min Rijal Ahl Al-'Ilm Wa Al-Hadeeth*. Ed. Abdulaleem Abdulazheem Al-Bastawi. 1sted. Al-Madinah: Al-Dar Library, 1985 AD/ 1405 AH.
- Al-'Ajli, Ahmad Abdullah. *Tarikh Al-Thikat*. Ed. Abdulmu'tiKal 'agi. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-'Elmia. 1984 AD/ 1405 AH.
- Al-'Aqeeli, Muhammad 'Amr. *Al-Dhu'afa' Al-Kabeer*. Ed. AbdulmutiQal' aji. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutob Al-'Elmiah, 1984 AD/ 1404 AH.
- Al-Asqalani, Ahmad Ali Ibn Hajar. *Taqrib Al-Tahthib*. Ed. Abu Al-Ashbal Ahmad Shaghef Al–Bakistani. 1st ed. Riyadh: Dar Al-'Asema, 1416 AH.
- Al-Asqalani, Ahmad Ali Hajar. *Ithaf Al-Mahara bi Al-Fawa'ed Al-Mubtakar mn Atraf Al-'Ashara.* Ed. Yousef Abdulrahman Al-Mar'ashli. 1st ed. Madina: King Fahad Glorious Quran Printing Complex, 1996 AD/ 1417 AH.

The Meaning of the Expression" Not Strong by Them"
By Imam Abu Abdullah Muhammd Ibn Ismail Al-Bukhari
Applied Comparative Study

Dr. Khalid Ibn Muhammad Ibn Rajeh Abu Alqhasim
College of Education, University of Jazan

Abstract:

Each biography includes what was told about the narrator in terms of discrediting and accrediting (Al-jar wa Al-tadīl) starting with the saying of Imam Al-Bukhari about him. He concludes each biography by studying the critics' sayings about him and what suits best for him from their sayings. The researcher compars what was told by Imam Al-Bukhari about the narrator described as (Not strong by them) to what was told about them by other critics in order to know where they stand among different representatives of the science of Hadith (MuHaddithūn).

However, this aims to evaluate the school of Al-Bukhari in the meaning of this expression whether it was targeting the very weak narrators or all kinds of weak ones including those which their Hadith are considered for not being too weak.

Eventually, the researcher reaches the conclusion that the expression (Not strong by them) is a description set by Imam Abu Abdullah Muhammad Ibn Ismail Al-Bukhari mostly for the very weak narrators. It is also possible to call the weak narrators which their Hadith are considered for not being too weak but may be he aimed to disprove them as there were some evidence of that.